الـفـــهــرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: زلزال إسرائيل السياسي الكبير قادم بعد حرب غزة	٢
موجز تنفيـــذي	٤
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٦
ب- الموقف الفلسطيني	١٦
ت- الموقف العربي	٢٠
ث- الموقف الدولي	٢٥
ج- الموقف الاسرائيلي	٣١
ح- الموقف الأمريكي	٣٨
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٤٤
ب- الأسرى والمعتقلون	٤٤
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٤٤
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٤٤
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٤٥
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٤٦
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٤٦
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٤٧
ذ- انتهاكات المستوطنين	٤٧
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- أغلبية الجمهور اليهودي تعارض ربط الدعم الأمريكي بتقدم إسرائيل نحو حل الدولتين.	٤٨
ب- السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة بشأن مستقبل الضفة الغربية: هل ثمة تجاوز مبدأ "إدارة الصراع" .	٥١

كلمة العدد

زلزال إسرائيل السياسي الكبير قادم بعد حرب غزة

حسب ما أوردته صحيفة "جيروزاليم بوست" العبرية، "إن عملية السابع من تشرين الأول أدت إلى إحداث تحول جذري في المشهد السياسي في إسرائيل بشكل مؤكد"، وأضافت الصحيفة، "أن هناك شيئا دراماتيكيا قد تغير في المجتمع الإسرائيلي، فإسرائيل ٢٠ كانون الأول ليست إسرائيل ٦ تشرين الأول، والجميع يدرك ذلك، فقد تضررت ثقتها بنفسها، واهتز إحساسها بالأمان، وتحطمت ثقتها في قادتها السياسيين والعسكريين"، وتابعت، "أن هناك غضبا شديدا تجاه الحكومة – كيف يمكن أن يحدث هذا؟ فكيف يمكن لإسرائيل أن تفشل فشلا ذريعا إلى هذا الحد؟".

وأوضحت الصحيفة، "أن أحد مؤشرات الغضب المتصاعد هو إحجام وزراء الحكومة وأعضاء الكنيست عن الظهور العلني، ليس هناك الكثير من السياسيين البارزين يزورون الجرحى في المستشفيات أو حتى يحضرون الجنازات هذه الأيام، وهي مجاملات شائعة في الماضي، بسبب القلق من ردود الفعل التي سيواجهونها"، وبحسب الصحيفة، "فإن من المستحيل بالنسبة لنتنياهو أن يتجاهل هذا الغضب الذي سوف يتفجر حتماً في شكل طوفان من الاحتجاجات والمظاهرات عندما تتضاءل حدة القتال في غزة ويعود جنود الاحتياط من غزة."

وقد سُئل نتنياهو في أحد مؤتمراته الصحفية الأخيرة عما إذا كان سيتنحى بعد الحرب، فأجاب، كما يفعل عندما يُسأل هذه الأيام عن أي سؤال في السياسة، بأنه الآن منشغل بشن الحرب، ولا يفكر في السياسة، مضيفا أنه حصل على تفويض من الشعب للحكم.

- **"السابقة المحتملة لمستقبل إسرائيل"**:-

واستدركت، "لقد مرت إسرائيل بهذا من قبل، ولهذا السبب فمن الآمن القول إن زلزالا سياسيا في طريقه إليها"، وفي تشرين الأول ١٩٧٣، واجهت "إسرائيل" كارثة مماثلة، قلبت المجتمع رأسا على عقب، وتسببت في الغضب الشديد والإحباط وآلاف الضحايا .

وفي الانتخابات التي أجريت بعد شهرين فقط من الحرب، وهي الانتخابات التي تم تأجيلها خلال الحرب، خسر حزب غولدا مائير الحاكم بقيادة حزب العمل، وهو الحزب الذي هيمن على سياسة البلاد منذ تأسيسه، خمسة مقاعد وانتزع حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن سبعة، واستقالت مائير بعد بضعة أشهر، وانتُخب إسحق رابين زعيما لحزب العمل، وتولى منصب رئيس الوزراء .

وفي عام ١٩٧٧، عاد المجتمع إلى صناديق الاقتراع وهو لا يزال يعاني من صدمة حرب ١٩٧٣ وتغلي من إخفاقات الحكومة والقادة العسكريين في الفترة التي سبقت الحرب، وبينت، "أن إخفاقات تشرين الأول ١٩٧٣ ساعدت في ظهور بيغن وسيطرة الليكود على السياسة طوال معظم الأعوام الخمسين التالية، وبنفس المعنى، من العدل التنبؤ بأن إخفاقات أكتوبر ٢٠٢٣ ستؤدي إلى نهاية قبضة الليكود الطويلة على السلطة."

وذكرت الصحيفة العبرية، "أن كارثة السابع من أكتوبر لن تدفع البلاد إلى اليسار، لكنها سيؤدي إلى شيء مختلف، وسوف تتغير الكوكبة السياسية، حتى ولو كان التوازن بين اليمين واليسار من غير المرجح أن يتغير بشكل كبير، وستكون هناك تحولات دراماتيكية داخل كتل اليمين واليسار والوسط، على الرغم من وجود تغييرات قليلة مهمة بينها".

وتظهر معظم استطلاعات الرأي أن حزب الوحدة الوطنية بزعامة بيني غانتس يتقدم بفارق كبير على أي من الأحزاب الحالية في الكنيست، ويسأل المشاركون في الاستطلاع عمن سيصوتون بناءً على الأحزاب الحالية، وعندما سئل بهذه الطريقة، ارتفع حزب غانتس، وسقط الليكود بشكل حاد، وكذلك الحزب الصهيوني الديني، في حين زاد حزب "إسرائيل" بيتنا مقاعده، وظل حزب عوتسما يهوديت والأحزاب العربية والأحزاب الحريدية مستقرة إلى حد ما.

وترى الصحيفة، "أنه من المتوقع أن ينقسم حزب غانتس إلى قسمين، مع حزب الأمل الجديد بزعامة جدعون ساعر، الذي انضم إلى غانتس في الانتخابات الأخيرة، على نطاق واسع، ومن المتوقع أن ينشق ويترشح كحزب يميني ليبرالي، ربما مع رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت. مثل هذا الحزب من شأنه أن يضع عقبة كبيرة في أعداد غانتس."

انياً، ستكون هناك أحزاب أخرى أيضاً: رئيس الموساد السابق يوسي كوهين قد يقود حزبا، ويائير جولان من ميرتس، قد يقود حزبا يساريا موحدا، كما أن هناك حديثا عن تشكيل حزب من قادة الحركة الاحتجاجية المناهضة للإصلاح القضائي، وستكون الأحزاب المتنافسة في الانتخابات المقبلة مختلفة تماماً عن التشكيلة التي كانت قد شاركت فيها في المرة الأخيرة.

ومع اقتراب حكومة نتنياهو الحالية من الذكرى السنوية الأولى لتأسيسها في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول، ربما يقول بعض أنصار الليكود: "ما كل هذا الحديث عن انتخابات جديدة، وما زال أمامنا ثلاث سنوات متبقية؟"، وأكدت، "أن الاعتقاد بأن الحكومة الحالية ونتنياهو قادران على الصمود في وجه غضب الجمهور وإحباطه والاستمرار في ولايتهما، أو حتى الاقتراب من استكمال ولايتهما، هو انغماس في التمنيات الخيالية."

وأظهر استطلاع للرأي أجراه معهد الديمقراطية، "أن ما يزيد قليلا عن ثلثي الجمهور يعتقدون أنه ينبغي إجراء انتخابات جديدة مباشرة بعد الحرب"، وفي حين أنه من الواضح أن اليساريين والوسط يرغبون بانتخابات فورية، فإن ما يثير الدهشة هو أن ٥١,٥ بالمئة من أولئك الذين يعرفون أنفسهم على أنهم يمينيون يريدون رؤية انتخابات جديدة أيضا، مما يدل على مدى وجود انتخابات جديدة. هو الغضب والرغبة في محاسبة المسؤولين، إن السبيل الوحيد لإجراء انتخابات جديدة الآن هو أن يحل الكنيست نفسه نتيجة لخسارة الائتلاف لأغلبيته وعدم قدرته على تمرير التشريعات.

ولكن هناك طريقة أخرى لإسقاط الحكومة، وذلك من خلال التصويت البناء لحجب الثقة، حيث يصوت ٦١ عضو كنيست بسحب الثقة من الحكومة الحالية ويتفقون على رئيس وزراء جديد، يُعهد إليه بعد ذلك بمهمة الحكومة .

ووفقاً لاستطلاع IDI، "قال ٤٤ بالمئة من السكان إنهم سيشاركون في المظاهرات إذا اندلعت موجة من الاحتجاجات بعد الحرب لتحميل المستوى السياسي والعسكري المسؤولية. ومن المثير للاهتمام أن ٢٨ بالمئة من ناخبي الليكود قالوا إنهم سيشاركون في هذه المظاهرات"، وتشير أرقام الاستطلاعات هذه إلى أن قسما كبيرا من الجمهور، بعد الحرب، لن يسمح للمشهد السياسي بالعودة إلى ما كان عليه قبل الحرب.

وكما قال عضو الكنيست من حزب الليكود ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست يولي إدلشتين في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت:" لا أعتقد أن الجميع في النظام السياسي استوعبوا حجم الحدث، لقد غيّر ٧ أكتوبر كل شيء في البلاد، لكن هذه الجملة لم يتم استيعابها بالكامل"، وبحسب إدلشتاين، فإن من يعتقد أن الأمور ستعود إلى طبيعتها بعد الحرب مخطئ، مضيفا، "أعتقد حقاً أن العمل لن يكون كالمعتاد ليس في الكنيست، ولا في السياسة بشكل عام."

- **موجز تنفيذي:**

أبرز التقرير الشهري لشهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على ضرورة حماية المدنيين والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية دون انقطاع إلى غزة، وتجديد جلالته التأكيد على رفض الأردن لمحاولات التهجير القسري لسكان قطاع غزة أو نزوحهم، والتأكيد على ضرورة نيل الأشقاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وقيام دولتهم المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **باستشهاد (١٢١) فلسطينيا؛ في مختلف محافظات الضفة الغربية، أما في قطاع غزة الذي يشهد حربا ودمارا منذ عملية "طوفان الأقصى" تم تسجيل (٦٤٨٨) حالة استشهاد بمحافظات غزة، وبذلك ارتفع عدد الشهداء منذ بدء العدوان على قطاع غزة إلى أكثر ١٥٠٠٠ مواطناً (بينهم أكثر من ٦١٥٠ طفلاً، و٤٠٠٠سيدة)**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (١٨٦٤) فلسطينياً: (من أبناء الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة المحتلين)، تصدرتها الخليل بواقع اعتقال (٤٤٣) فلسطينياً.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (١٢٦٩) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة انتهاكاتها الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ رصد تقرير "محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر تشرين الثاني من العام مسجلا اقتحام ٢٠٢٣ (٢٨٢٦) مستوطنًا، و(٦٩٤) أجنبيا تحت مسمى سياحة (من خلال وزارة السياحة الإسرائيلية) المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح .**

- **كما واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد تشرين الثاني ٢٠٢٣، (٣٨) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.**

- **إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.**

- **مواصلة اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣ (١٨٦) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (٦١) حادثة مصادرة ممتلكات.**

وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تم استعراض تقرير نشره مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية والذي يتضمن استطلاعا يوضح معارضة الجمهور الإسرائيلي ربط الدعم الأمريكي بتقدم إسرائيل نحو "حل الدولتين" في ضوء الحرب الأخيرة على قطاع غزة وزيادة التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية وعودة حل الدولتين الى الواجهة مرة أخرى، فيما يستعرض التقرير الآخر لذات المركز أبرز ما أوردته التقارير والتقديرات الصادرة عن معاهد ومراكز البحث والتفكير حول مستقبل الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية في "اليوم التالي للحرب."

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني تأكيده على موقفه الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد جلالته على ان الأردن سيواصل بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني يواصل الأردن تأكيده على موقفه الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد جلالته على أن الأردن سيواصل بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

وعلى هذا الصعيد بحث جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقائه، يوم الأربعاء ١١/١، سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، سبل تكثيف الجهود العربية لوقف الحرب على غزة وحماية المدنيين الأبرياء، وتناول اللقاء الثنائي الذي تبعه لقاء موسع عقد في قصر الوطن بأبوظبي، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، الجهود المبذولة للاستجابة للأوضاع الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة، وشدد الزعيمان على ضرورة التحرك الدولي العاجل لوقف التصعيد العسكري الخطير وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين وفق القانون الدولي الإنساني، وشدد جلالة الملك على أن فك الحصار عن قطاع غزة ضرورة قصوى للحد من تدهور الوضع الإنساني هناك، مثمنا جهود دولة الإمارات المبذولة في سبيل وقف الحرب على القطاع، من خلال عضويتها في مجلس الأمن وأكد جلالته وسموه ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإغاثية للأهل في القطاع من خلال تمكين المنظمات الإنسانية الدولية من القيام بواجبها بهذا الشأن وفتح ممرات إنسانية آمنة ومستدامة,

كما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائه حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين في قصر الصخير، يوم الأربعاء ١١/١، ضرورة وقف الحرب والعمل نحو هدنة إنسانية في غزة، وحذر جلالته خلال لقاء ثنائي تبعه موسع، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، من استمرار تدهور الأوضاع في القطاع، مشددا على أهمية عدم إعاقة عمل المنظمات الدولية أثناء تأدية واجباتها الإنسانية هناك. وشدد جلالتاهما على أولوية حماية المدنيين وفق القانون الدولي الإنساني والعمل على تأمين ممرات إنسانية عاجلة لإيصال المساعدات الإغاثية والطبية إلى غزة في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة في القطاع

كما دعا جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائه سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، يوم الأربعاء ١١/١، المجتمع الدولي للقيام بواجبه والضغط للوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وحذر جلالته خلال اللقاء، الذي عقد في قصر لوسيل بالدوحة، من اتساع دائرة العنف إلى مناطق أخرى بالإقليم، مشددا في الوقت ذاته على أهمية التواصل مع المجتمع الدولي مشددا جلالته التأكيد على أن الحل العسكري أو الأمني للقضية الفلسطينية لن ينجح، وأن المطلوب هو حل سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وتلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الجمعة ١١/٣، اتصالا هاتفيا من المستشار الألماني أولاف شولتس، بحثا فيه التطورات في قطاع غزة، وجدد جلالته مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك بشكل عاجل للضغط للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وحماية المدنيين، والعمل لهدنة إنسانية لإيصال المساعدات الإغاثية والطبية إلى القطاع بشكل مستدام، وأعاد جلالة الملك التأكيد على أن الحل العسكري أو الأمني للقضية الفلسطينية لن ينجح، وأن المطلوب هو حل سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

واستقبل جلالة الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية، يوم السبت ١١/٤، عددا من وزراء الخارجية العرب، الذين يشاركون في اجتماع عمان – غزة الوزاري الذي يستضيفه الأردن في سياق جهود وقف الحرب على غزة،

وضم اللقاء، الذي حضره سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، كلا من وزير الخارجية الإماراتي سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، ووزير الخارجية السعودي سمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ.

وأكد جلالة الملك ضرورة مواصلة التنسيق العربي للحديث بصوت واحد مع المجتمع الدولي حول التطورات الخطيرة في غزة، وشدد جلالته على أنه من واجب الدول العربية الضغط على المجتمع الدولي والقوى الدولية الفاعلة لوقف الحرب على غزة، وإدخال المساعدات إلى القطاع بشكل مستمر وحماية المدنيين، وأكد جلالة الملك إدانة الأردن للمجازر التي ترتكب بحق المدنيين الأبرياء في القطاع، مجددا التحذير من أن استمرار الحرب سيؤدي إلى انفجار الأوضاع في المنطقة، كما أكد جلالته إدانة الأردن للتصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، مشددا على ضرورة مواصلة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما أكد جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال لقائه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، يوم السبت ١١/٤، على ضرورة وقف الحرب على غزة وفرض هدنة إنسانية لاستدامة وصول المساعدات إلى القطاع وضمان عدم إعاقة عمل المنظمات الإنسانية الدولية، ودعا جلالته، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، إلى تكثيف الجهود الدولية لإيصال الغذاء والمياه والدواء والوقود إلى غزة دون انقطاع، ودعم المنظمات الإغاثية العاملة في القطاع، وأشار جلالة الملك إلى أن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو العمل نحو أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، محذرا من أن الحلول العسكرية أو الأمنية لن تنجح، وأعاد جلالته التأكيد على دعم الأردن المستمر للشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

والتقى جلالة الملك عبد الله الثاني السبت ١١/٤، رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي لبحث التطورات الخطيرة في غزة. وأكد جلالته، خلال اللقاء الذي حضره سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، ضرورة تكثيف الجهود الدولية لوقف الحرب على غزة ومنع توسع دائرة الصراع في الإقليم، وتم التشديد على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع للأشقاء في غزة ودعم المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في القطاع، وتناول اللقاء الأوضاع في لبنان، حيث أكد جلالة الملك دعم الأردن لجهود الأشقاء اللبنانيين في تعزيز استقرارهم.

وألقى جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الأحد ١١/٥، اتصالا هاتفيا من الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، أكد جلالته خلاله ضرورة وقف الحرب على غزة وفرض هدنة إنسانية، وجدد جلالته الدعوة لتكثيف الجهود الدولية لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام إلى غزة، مؤكدا أهمية دعم المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في القطاع وعدم إعاقة عملها.

كما غادر جلالة الملك عبد الله الثاني أرض الوطن، يوم الاثنين ١١/٦، في زيارة إلى بروكسل ليلتقي خلالها قيادات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وحكومة بلجيكا، ليبحث جلالته، خلال الزيارة، التطورات الخطيرة في غزة وضرورة العمل لوقف الحرب وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل مستدام.

وأشار جلالته، خلال لقائه ١١/٦ في بروكسل أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ينس ستولتنبرغ وأعضاء مجلس شمال الأطلسي، إلى ضرورة العمل للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وحماية المدنيين.

وأضاف جلالة الملك، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، أنه يجب التفكير بالمرحلة التي تلي الحرب بالعمل نحو حل جذري للصراع على أساس حل الدولتين، وشدد جلالته على ضرورة وقف هجمات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، محذرا من تفجر الأوضاع في الضفة الغربية وفي القدس الشريف.

وبحث جلالة الملك عبدالله الثاني مع رئيس وزراء بلجيكا ألكسندر دي كرو، في بروكسل يوم الاثنين ١١/٦، التدهور الخطير في غزة، محذرا من الوصول إلى مرحلة اللاعودة والانزلاق نحو حرب إقليمية، وجدد جلالته الدعوة للعمل للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وحماية المدنيين، محذرا من توسع دائرة الصراع إلى الضفة الغربية وتفجر الأوضاع في القدس، ولفت جلالة الملك، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد،

إلى ضرورة إيصال الغذاء والدواء والمياه والوقود إلى غزة بشكل مستمر، داعيا إلى مواصلة دعم المنظمات الدولية العاملة في القطاع، وأكد جلالته أن الحلول العسكرية والأمنية لن تنجح في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأن السبيل الوحيد هو الحل السياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين

وكذلك التقى جلالة الملك عبد الله الثاني، في بروكسل الاثنين ١١/٦، جلالة الملك فيليب، ملك مملكة بلجيكا، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، وتم بحث علاقات الصداقة التاريخية بين البلدين وسبل البناء عليها لتعزيز فرص التعاون في شتى المجالات، كما تم بحث مجمل التطورات الراهنة في غزة والجهود المبذولة إقليميا ودوليا لتفادي تفاقم الوضع الإنساني هناك، وتم التأكيد على حرص البلدين على العمل لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائه في بروكسل، يوم الثلاثاء ١١/٧، رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ضرورة العمل لوقف إطلاق النار في غزة وحماية المدنيين، وأعاد جلالته التأكيد على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية والدوائية إلى قطاع غزة ودعم المنظمات الدولية العاملة هناك، وشدد جلالة الملك، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، على رفض الأردن لأية محاولة للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مشيرا إلى أنهما امتداد للدولة الفلسطينية الواحدة، ولفت جلالته إلى ضرورة العمل نحو حل جذري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، في المرحلة التي تلي الحرب.

وأكد جلالته خلال اللقاء، الذي عقد في مقر البرلمان الأوروبي يوم الثلاثاء ١١/٧، ضرورة العمل على وقف الحرب فورا، وحذر جلالته خلال لقائه رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا من الآثار الكارثية والتبعات طويلة المدى جراء الحرب على غزة، والتي خلفت دمارا واسعا وفاقمت الأزمة الإنسانية داعيا المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل الضغط على إسرائيل لوقف الحرب على غزة، والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية بشكل دائم ، وحذر جلالته من استمرار التصعيد في الضفة الغربية، الذي قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع، محذرا من خطورة تصاعد العنف من قبل المستوطنين بحق الفلسطينيين. وأشار جلالته إلى أن هذه الاعتداءات والاستفزازات بالضفة الغربية ما هي إلا انعكاس لخطاب قيادات سياسية إسرائيلية متطرفة، ولا بد من محاصرتها ومنع انتشارها لأنها تؤدي إلى تأجيج الصراع وتوسع نطاقه، وشدد جلالة الملك على رفضه لإجراءات إسرائيل وانتهاكاتها المستمرة في القدس الشريف، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، والتي تؤثر على حرية المصلين في المسجد الأقصى المبارك وتضع قيودا عليهم وتمنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية.

وجدد جلالته ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، خلال لقائهما في بروكسل يوم الثلاثاء ١١/٧، التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو حل الدولتين، وتم، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، بحث سبل تقديم الدعم الإنساني لغزة والتخفيف من معاناة الأطفال والمصابين جراء الحرب، والتأكيد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

كما شدد جلالة الملك على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية والغذاء والمياه والوقود إلى القطاع بشكل مستدام، وحذر جلالته من أن استمرار التصعيد والعنف من قبل المستوطنين بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع.

وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني لدى استقباله رئيس هيئة الأركان في مملكة البحرين الفريق الركن ذياب بن صقر النعيمي، يوم الأربعاء ١٠/٨، ضرورة تكثيف العمل مع المجتمع الدولي للضغط لوقف الحرب على غزة، مجددا جلالته التأكيد على ضرورة بذل أقصى الجهود لحماية المدنيين ورفع الحصار عن غزة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى هناك دون انقطاع، مشددا على أن الحلول العسكرية والأمنية لن تنجح في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والمطلوب هو حل سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وفي ذات السياق، وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني، في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الهولندي مارك روته، ضرورة تكثيف الجهود لوقف الحرب على غزة، وحماية المدنيين، وشدد جلالته خلال الاتصال، يوم الأربعاء ١٠/٨، على أهمية إدامة إيصال المساعدات الطبية والإغاثية إلى القطاع، محذرا من استمرار تفاقم الوضع الإنساني هناك، وجدد جلالة الملك التأكيد على أن استمرار التصعيد في الضفة الغربية، قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع، محذرا من خطورة تصاعد العنف من قبل المستوطنين بحق الفلسطينيين.

وتلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، يوم الأربعاء ١٠/٨، اتصالا هاتفيا من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، بحثا خلاله ضرورة وقف إطلاق النار بشكل فوري في غزة وفرض هدنة إنسانية.وأكد الجانبان، خلال الاتصال، أن على المجتمع الدولي الضغط لضمان إيصال الغذاء والدواء والمياه والوقود إلى غزة دون انقطاع، وشدد جلالته على أهمية دور الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها في تقديم الخدمات الإغاثية في غزة، داعيا إلى مواصلة دعم المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في القطاع وتسهيل عملها.وأعاد جلالة الملك التأكيد على أن الحل السياسي على أساس حل الدولتين هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الحلول العسكرية والأمنية لن تنجح.

وعلى صلة، حذر جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم السبت ١١/١١، من أن المنطقة قد تصل إلى صدام كبير يدفع ثمنه الأبرياء من الجانبين وتطال نتائجه العالم كله إن لم تتوقف الحرب البشعة على غزة.وشدد جلالته، في كلمة ألقاها في القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية حول غزة، التي استضافتها المملكة العربية السعودية في الرياض على أن الأردن سيواصل القيام بواجبه في إرسال المساعدات الإنسانية للأشقاء الفلسطينيين بكل الوسائل الممكنة، ولفت جلالته، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، إلى ضرورة البناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن غزة، والذي جاء نتيجة جهد عربي، ليكون خطوة أولى للعمل لبناء تحالف سياسي لوقف الحرب والتهجير أولا وفورا، والبدء بعملية جادة للسلام في الشرق الأوسط وعدم السماح بإعاقتها تحت أي ظرف.

وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، يوم السبت ١١/١١، ضرورة مضاعفة الجهود والضغط على المجتمع الدولي وجميع الأطراف لفرض هدنة إنسانية مستدامة في غزة تضع حدا للقتل والتدمير.وركز اللقاء، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، على أهمية توحيد الجهود العربية والإسلامية لوقف الحرب على غزة وسياسات العقاب الجماعي ومحاولات التهجير، والتحرك بفاعلية لبناء تحالف سياسي دولي للبدء بعملية جادة للسلام على أساس حل الدولتين، وحذر الزعيمان، خلال اللقاء الذي جرى على هامش أعمال القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية حول غزة في الرياض، من خطورة الاعتداءات التي يتعرض إليها الأشقاء الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس من قبل المستوطنين المتطرفين.

وبحث جلالة الملك عبدالله الثاني وسمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين رئيس مجلس الوزراء، يوم السبت ١١/١١، الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، لإنهاء المأساة الإنسانية التي يتعرض لها الأبرياء في القطاع، وتم التأكيد خلال اللقاء، الذي عقد على هامش أعمال القمة العربية الإسلامية حول غزة في الرياض بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، على أهمية تكثيف الجهود العربية والإسلامية والتحرك مع الدول الفاعلة لوقف الحرب، والعمل من أجل استدامة إدخال المساعدات الطبية والاغاثية، وتناول اللقاء الآثار الكارثية للحرب، إذ أكد جلالة الملك أن الأمن والاستقرار لن يتحققا من خلال الحلول العسكرية والأمنية، بل بحل سياسي يعيد للأشقاء الفلسطينيين حقوقهم الكاملة.

وعلى هامش أعمال القمة العربية الإسلامية حول غزة أكد جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو خلال لقائهما في الرياض، يوم السبت١١/١١ ، ضرورة توحيد الجهود لوقف الحرب على غزة وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري للقطاع. وتم التأكيد في اللقاء، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، على أهمية تفعيل جهود منظمة التعاون الإسلامي، خصوصا في تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة.وشدد الزعيمان على ضرورة استدامة عمل المستشفيات في غزة، معربين عن رفضهما لسياسات التهجير التي تستهدف الفلسطينيين في القطاع، وشكر الرئيس الإندونيسي جلالة الملك على مواقفه الثابتة في دعم الفلسطينيين، مثمنا دور الوصاية الهاشمية في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ومؤكدا أهمية العمل نحو السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

والتقى جلالة الملك عبد الله الثاني في الرياض، يوم السبت ١١/١١، رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم، على هامش أعمال القمة العربية الإسلامية المشتركة حول غزة .وتناول اللقاء، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، وسبل إنهاء الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الأبرياء في القطاع. وحذر جلالة الملك من خطورة استمرار الحرب وسياسة العقاب الجماعي ومحاولات التهجير، والتي قد تجر الأوضاع في المنطقة إلى الانفجار، وركز اللقاء على ضرورة التصدي للإجراءات التصعيدية في الضفة الغربية والقدس، خصوصا الاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين.

وخلال لقاء عقده جلالته في قصر الحسينية مع رئيسي مجلسي الأعيان والنواب ورؤساء وزراء سابقين وسياسيين أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الاثنين ١١/١٣، أن أي سيناريو أو تفكير بإعادة احتلال أجزاء من غزة أو إقامة مناطق عازلة فيها سيفاقم الأزمة، مؤكدا أن هذا أمر مرفوض ويعد اعتداء على الحقوق الفلسطينية، وجدد جلالة الملك القول إنه لا يمكن للحل العسكري أو الأمني أن ينجحا، مشددا على أنه لا بد من وقف الحرب وإطلاق عملية سياسية جدية تفضي إلى حل الدولتين.

كما شدد جلالته على أهمية وحدة الأراضي الفلسطينية ودعم السلطة الشرعية، منبها إلى أن غزة يجب ألا تكون منفصلة عن باقي الأراضي الفلسطينية، وأكد جلالة الملك أن الأولوية القصوى اليوم هي لوقف الحرب على غزة وإدخال المساعدات الكافية، مطالبا المجتمع الدولي بوقف الكارثة الإنسانية في القطاع بشكل فوري احتراما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

واعتبر جلالته أن ما تشهده غزة من عقاب جماعي وقتل للمدنيين وهدم كل المرافق الحيوية من مستشفيات ودور عبادة لا تقبله شرائع سماوية ولا قيم إنسانية، مشيرا إلى أنه حذر بوضوح من أن الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس بما فيها هجمات المستوطنين سيدفع إلى انفجار الأوضاع في المنطقة واتساع رقعة الصراع، وجدد جلالة الملك التأكيد على أن أصل الأزمة هو الاحتلال وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة، وقال "الحل يبدأ من هنا، أي مسار آخر نتيجته الفشل والمزيد من دوامات العنف والدمار"، وشدد جلالته على أنه لا يمكن لأحد المزايدة على موقف الأردن الراسخ وجهوده المستمرة في الدفاع عن أهلنا في غزة، وقال "كنا وسنبقى السند القوي والداعم الرئيسي لإخواننا في فلسطين"، مبينا أن مواقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية ثابتة ونابعة من إيمان مطلق بأن ما يربطنا بفلسطين هو تاريخ ومستقبل مشترك.

وفي مقالة كُتبت بقلم جلالة الملك عبد الله الثاني، نشرتها صحيفة "الواشنطن بوست" الأمريكية، يوم الثلاثاء ١١/١٤، أكد فيها أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأكد جلالة الملك أن آلاف الضحايا خلال ما يزيد عن شهر من الحرب على غزة غالبيتهم من المدنيين، وأن الآلاف من الأطفال قتلوا تحت ركام المنازل والمدارس والمستشفيات المدمرة في غزة، متسائلا "كيف يمكن قبول هذه الأفعال الوحشية والجرائم باسم إنسانيتنا المشتركة؟"

ودعا جلالته إلى احترام المبادئ الإنسانية "قبل أن يفوت الأوان ونصل إلى نقطة الانهيار الأخلاقي لنا جميعا"، لافتا إلى أن على عاتق القادة حول العالم مسؤولية مواجهة الحقيقة الكاملة لهذه الأزمة مهما بلغت بشاعتها، وأشار جلالة الملك إلى أن العائلات في غزة التي يتم قصفها وإخراجها من منازلها بلا مكان تحتمي فيه هي ضحايا عقاب جماعي، فلم يعد هناك مكان آمن بعد الآن، لا مستشفى ولا مدرسة ولا مبنى للأمم المتحدة .

وقال جلالته: "لا شك بأن سكان غزة لن يتركوا منازلهم بسبب منشور أو رسالة نصية تأمرهم بذلك، فهم يعلمون أن المغادرة تعني فقدان الأمل والكرامة وفرصة العودة إلى أرضهم، فقد شهدوا حصول ذلك مع العديد من الفلسطينيين من قبلهم وأسلافهم طوال العقود السبعة الماضية من هذا الصراع"، وأضاف جلالة الملك أن القيادة الإسرائيلية التي لا ترغب في سلوك طريق السلام على أساس حل الدولتين لن تكون قادرة على توفير الأمن الذي يحتاجه شعبها .

وأكد جلالته بأنه لا يمكن للإسرائيليين الاعتقاد بأن الحلول الأمنية وحدها ستضمن سلامتهم واستمرارهم في حياتهم كالمعتاد، بينما يعيش الفلسطينيون في البؤس والظلم، وتابع جلالة الملك "مع غياب أفق سياسي، لن يكون هناك مستقبل من السلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء".

ولفت جلالته إلى أن مسؤوليتنا في الوقت الحالي لا تنحصر فقط بفرض التدخل الإنساني وإنهاء الحرب المروعة، بل بالاعتراف أيضا بأن المسار الحالي هو ليس مسارا ينتصر فيه أي طرف، وحذر جلالة الملك من بقاء الوضع كما هو عليه خلال الأيام المقبلة، فإن من شأن ذلك أن يدفع بحرب مستمرة من السرديات المتناقضة حول من يحق له أن يكره أكثر ويقتل أكثر، وسيزداد التطرف والانتقام والاضطهاد، ليس في المنطقة فحسب، بل في جميع أنحاء العالم، وأكد جلالته أن الأولوية هي بذل جهد دولي متضافر لتطوير بنية إقليمية للسلام والأمن والازدهار، مبنية على السلام الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

وتساءل جلالة الملك إن كانت هناك بدائل واقعية لحل الدولتين قائلا "من الصعب أن نتصور أيا منها. فإن حل الدولة الواحدة من شأنه أن يجبر هوية إسرائيل على استيعاب الهويات الوطنية المتنافسة، وحل اللادولة من شأنه أن يحرم الفلسطينيين من حقوقهم وكرامتهم".

وختم جلالته "على القادة الذين يتمتعون بحس من المسؤولية العمل لتحقيق النتائج بدءا من الآن. ولن يكون هذا العمل سهلا، لكنه ضروري. فليس هناك نصر في المذبحة التي نشهدها، ولن ينتصر أحد إلا إذا حصل الفلسطينيون على حقوقهم ودولتهم. وهذا فقط سيكون بمثابة نصر حقيقي للسلام، للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وسيكون أيضا، أكثر من أي شيء آخر، انتصارا لإنسانيتنا المشتركة".

واستقبل جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الأحد ١١/١٤، رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، في إطار الجهود المكثفة المبذولة لوقف الحرب على غزة، وأكد جلالة الملك ضرورة التحرك فورا لوقف إطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى هناك دون انقطاع، وحذر جلالته من تفاقم الوضع الإنساني في القطاع، داعيا المجتمع الدولي إلى وقف هذه الكارثة الإنسانية احتراما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وشدد جلالة الملك على أن استمرار إسرائيل في حربها البشعة على غزة وانتهاكاتها اللاشرعية في الضفة الغربية والقدس، سيدفع إلى انفجار الأوضاع في المنطقة بأسرها.

وعلى خلفية إصابة سبعة من كوادر المستشفى الميداني الأردني في غزة جراء القصف الإسرائيلي في محيط المستشفى، اطمأن جلالة الملك عبد الله الثاني على كوادر المستشفى الميداني الأردني غزة/٧٦، وعلى المصابين منهم جراء القصف الإسرائيلي في محيط المستشفى. وأبلغ جلالته، خلال اتصال هاتفي مع قائد قوة المستشفى العقيد ثائر الخطيب، يوم الأحد ١١/١٩، تحياته للمصابين الأبطال وتمنياته لهم بالشفاء العاجل. وقال جلالة الملك "نحن معكم وكل الأردنيين فخورون بكم، نشامى الجيش العربي، الله يحميكم ويعطيكم الصحة والعافية، تحياتي للنشامى، المعنوية عالية إن شاء الله"، وأكد جلالته أن الاعتداء على الكوادر الطبية في المستشفى جريمة بشعة، لافتا إلى أنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذا الهجوم. وجدد جلالة الملك التأكيد على دعمه للجهود الجبارة التي تقوم بها كوادر المستشفى في خدمة وعلاج الأهل في غزة من ضحايا العدوان الإسرائيلي، مشددا على أن هذه الجهود جزء من وقوف الأردن المستمر مع الأشقاء الفلسطينيين.

التقى جلالة الملك عبد الله الثاني في قصر الحسينية، يوم الاثنين ١١/٢٠، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل، في إطار جهود وقف الحرب على غزة، وأكد جلالة الملك ضرورة العمل بشكل مكثف لوقف الحرب على غزة، وفك الحصار المفروض عليها، والضغط لضمان إيصال الغذاء والدواء والمياه والوقود إلى القطاع، وحذر جلالته من الآثار الكارثية جراء الحرب البشعة الدائرة، التي يذهب ضحيتها الأبرياء من المدنيين العزل، كما حذر من مواصلة التصعيد والعنف من قبل المستوطنين بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية.

رحب جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم الأربعاء ١١/٢٢، بالهدنة الإنسانية المعلنة في قطاع غزة، وأكد الزعيمان لدى لقائهما بالقاهرة ضرورة استمرار العمل المكثف للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإتاحة المجال لعبور المساعدات الإنسانية الكافية لأهالي غزة دون انقطاع، بما ينسجم مع التوافق الدولي والمتمثل في قراري مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص، وشدد الزعيمان على رفض سياسات التجويع والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني الشقيق، ورفضهما التام لأية محاولات لتهجير أهالي القطاع داخل غزة أو خارجها.

وأكد جلالة الملك أهمية الهدنة الإنسانية في غزة في دعم التهدئة والجهود المشتركة لمنع توسع الصراع وإنهاء الحرب، مثمنا دور الشقيقتين مصر وقطر في التوصل إلى الهدنة، وأشاد جلالته بجهود مصر المستمرة في زيادة حجم المساعدات إلى غزة واستقبال المصابين الفلسطينيين وإجلاء الرعايا الأجانب، وحذر جلالة الملك من تداعيات كارثية إن استمرت إسرائيل في عملياتها البرية بغزة أو توسيع نطاقها في الجنوب، ونبه جلالته إلى خطورة التصعيد الإسرائيلي بالقدس والضفة الغربية، بما في ذلك عنف المستوطنين المتطرفين، والذي قد يؤدي إلى توسع خطير للصراع وخروج الوضع في الضفة عن السيطرة.

وأكد جلالته في رسالة وجهها لرئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني شيخ نيانغ، بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي يصادف في ٢٩ من تشرين الثاني من كل عام، أن العدوان البشع الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، والانتهاكات اللاشرعية التي تنفذها في الضفة الغربية، تتنافى مع قيم الإنسانية وحق الحياة، وأضاف جلالة الملك أن يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني يأتي في ظروف استثنائية تستدعي من العالم بأسره التحرك لوقف الحرب على غزة وحماية المدنيين العزل، والمستشفيات، وإلزام إسرائيل بفك الحصار وفتح المجال الكامل لعمل المنظمات الإنسانية، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية والطبية الكافية دون انقطاع.

وشدد جلالته على أن حرمان أهل غزة من الماء والغذاء والدواء والكهرباء، جريمة حرب لا يمكن السكوت عنها، واستمرارها يعني مضاعفة تدهور الوضع الإنساني هناك، تابع جلالة الملك في الرسالة أنه ولمواجهة هذه الهجمة الشرسة على الإنسانية، فلا بد من تكثيف جهود المنظمات الدولية والإنسانية للعمل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لضمان تقديم المساعدات في غزة وفي كل مناطق عملياتها، وبين جلالته في هذا السياق أن هذا يستدعي التحرك الفوري من قبل المجتمع الدولي لتعزيز الدعم المقدم لـ (الأونروا) لتستمر، وفق تكليفها الأممي، في توفير خدماتها من صحة وإغاثة، فإضعاف هذه الوكالة أو توقفها سيفاقم من الكارثة الإنسانية في غزة وسيكون له عواقب وخيمة في الضفة الغربية ومناطق الشتات .

وجدد جلالة الملك رفض الأردن لأي سيناريو أو تفكير بإعادة احتلال أجزاء من غزة أو إقامة مناطق عازلة فيها، وكذلك رفضه التام لأية محاولة للفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فهما امتداد للدولة الفلسطينية الواحدة وأضاف جلالة الملك أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأردن، وسنواصل الوقوف الكامل إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نيل حقوقه العادلة والمشروعة غير القابلة للتصرف، وستستمر المملكة الأردنية الهاشمية بالعمل مع الأشقاء في السلطة الوطنية الفلسطينية، للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس، وحمايتها ورعايتها، من منطلق الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات، وأعرب جلالته عن تمنياته للجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بالتوفيق في جهودها المتواصلة في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق في نيل حقوقه العادلة والمشروعة غير القابلة للتصرف.

وبحث جلالة الملك عبدالله الثاني، يوم الخميس ١١/٣٠، سبل تكثيف تنسيق الاستجابة الإنسانية في غزة، خلال سلسلة لقاءات عقدها بعمان مع قادة عدد من المنظمات الأممية والدولية التي تعمل على توفير المساعدات إلى القطاع، فقد التقى جلالته، بوكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إيغر، ورئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) أكيهيكو تاناكا، على هامش الاجتماع الدولي الطارئ الذي استضافه الأردن لتنسيق الاستجابة الإنسانية في غزة.

وتناولت اللقاءات، بحضور جلالة الملكة رانيا العبد الله وسمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، التحديات التي تواجه المنظمات الدولية في إيصال المساعدات إلى الأشقاء في غزة وسبل تجاوزها، إذ تم التأكيد على ضرورة عدم إعاقة العمل الإنساني وزيادة تدفق الدعم الإغاثي إلى القطاع، كما تم بحث الاحتياجات الطارئة في غزة على المديين القصير والمتوسط والآليات المطلوبة للعمل بتشاركية لسد الفجوات وتلبية الاحتياجات على الأرض بالشكل المطلوب، من توفير للغذاء والمياه والدواء والطاقة، فضلا عن البنية التحتية المطلوبة لاستدامة إيصال المساعدات.

فيما قرر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم الأربعاء ١١/١، استدعاء السفير الأردني في إسرائيل إلى الأردن فوراً، تعبيراً عن موقف الأردن الرافض والمدين للحرب الإسرائيلية المستعرة على غزة، والتي تقتل الأبرياء، وتسبب كارثة إنسانية غير مسبوقة، وتحمل احتمالات خطرة لتوسعها، ما سيهدد أمن المنطقة كلها والأمن والسلم الدوليين، كما وجه الصفدي الدائرة المعنية في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بإبلاغ وزارة الخارجية الإسرائيلية بعدم إعادة سفيرها الذي كان غادر المملكة سابقاً، وبيّن الصفدي أن عودة السفراء ستكون مرتبطة بوقف إسرائيل حربها على غزة ووقف الكارثة الإنسانية التي تسببها وكل وإجراءاتها التي تحرم الفلسطينيين حقهم في الغذاء والماء والدواء وحقهم في العيش الآمن والمستقر على ترابهم الوطني.

وأعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير الدكتور سفيان القضاة، يوم الخميس ١١/٢، بأن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سيعقدون اجتماعاً تنسيقياً في سياق جهودهم المستهدفة التوصل لوقف الحرب الإسرائيلية على غزة وما تسبّبه من كارثة إنسانية.

وعقد الوزراء بعد ذلك اجتماعاً مشتركاً مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، يؤكدون خلاله الموقف العربي الداعي لوقف فوري لإطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وعاجل للقطاع، ويبحثون مع بلينكن كل تداعيات وسبل إنهاء هذا التدهور الخطير الذي يهدد أمن المنطقة برمتها. وأكد الوزراء، خلال الاجتماع، الموقف العربي الداعي لوقف فوري لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وعاجل للقطاع، وعلى ضرورة تكثيف الجهود المستهدفة لإطلاق تحرك دولي فوري وفاعل لوقف الحرب، وضمان حماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية الفورية والعاجلة للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة. وشدد الوزراء على ضرورة التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار الذي قدمه الأردن بالنيابة عن المجموعة العربية، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، والذي يدعو إلى وقف الحرب وضمان حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية.

كما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، يوم ١١/٥، التصريحات العنصرية التحريضية والاستفزازية الصادرة عن أحد وزراء الحكومة الإسرائيلية حول إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة، باعتبارها دعوة للإبادة الجماعية وجريمة كراهية لا يمكن السكوت عنها، وتحريضاً مداناً على القتل وارتكاب جرائم الحرب، إلى جانب الجرائم التي تُرتكب ضد أهالي قطاع غزة. وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة، إن مثل هذه التصريحات تمثل خرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتصعيداً خطيراً يتطلب من المجتمع الدولي العمل فوراً على التصدي له، والتصدي لخطاب الكراهية، من خلال خطوات فعالة من شأنها إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على وقف اعتداءاتها المتواصلة على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية المحتلتين، وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، في اتصال مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليب لازاريني، دعم الأردن الكامل للأونروا في عملها المستمر لتقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني الشقيق في غزة وهو يواجهه دمارية العدوان الإسرائيلي الغاشم، وأكد الصفدي أن دعم الوكالة التي قتلت إسرائيل ٩٢ موظفاً من طاقمها مسؤولية إنسانية تاريخية إزاء شعب أعزل تحرمه إسرائيل من حقه في الحياة والغذاء والدواء، وإزاء منظمة دولية أثبتت انسجامها مع القيم الإنسانية والتزامها تكليفها الأممي بتضحيات كبيرة وفاعلية قصوى.

وشدد الصفدي، خلال لقائه بعدد واسع من الصحفيين والكتاب في ندوة استضافها صالون أمانة عمّان وبحضور أمين عمان الدكتور يوسف الشواربة، وأدارها الزميل عبد الهادي راجي المجالي، على أن الأردن ومن ناحية مبدئية ومن ناحية المصالح العليا للشعب الفلسطيني وللمملكة أيضاً "يرفض أي سيناريو يتناول قضية غزة لوحدها، وهذا سيكرس هدف إسرائيل بفصل غزة عن الضفة الغربية ويأخذنا لمسارات خطيرة لا تصب بصالح الشعب الفلسطيني وقضيته"، وقال إن ما يدعو إليه الأردن ويصرّ عليه هو "التعامل مع القضية الفلسطينية بسياقها الكامل، فلا حل مجزأ، إنما حل سياسي وسلام شامل وعادل يضمن الحقوق الفلسطينية وإقامة دولتهم المستقلة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة ويحاكي ويعالج جذور الصراع منذ بداياته قبل عقود"، وأضاف الصفدي "المشكلة الأساس وسبب تجدد العنف والحروب وعدم الاستقرار هو الاحتلال الإسرائيلي وعدم إنهائه بحل سياسي عادل للشعب الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية."

وبيّن الصفدي أن أي حديث استباقي يروج له البعض عن سيناريوهات ما بعد غزة "هو قفز في الهواء"، موضحاً "أن كل ذلك لن يناقش إلا بعد وقف الحرب والقتل، كما أن المستقبل يحمل تغييراً للحكومة الإسرائيلية الحالية بلا شك، ناهيك عن أن السلطة الفلسطينية لن تذهب إلى غزة على ظهور دبابات الاحتلال." وفيما يتعلق بترويج إسرائيل وغيرها للقضاء على حماس وما بعدها، قال "حماس فكرة، والفكرة لا تنتهي، من يريد وضعاً مغايراً عليه أن يلبي حاجات وحقوق الشعب الفلسطيني وبالسلام الشامل. إذا لم يذهب المجتمع الدولي بهذا الاتجاه وبخطة تحقق السلام والدولة الفلسطينية وحقوق شعبها فإننا سنعود للحرب كل ٥ أو ٦ سنوات، ولن يشهد أحدٌ الاستقرار والأمن الذي يطالب به كل العالم."

وجدد الصفدي التأكيد على موقف الأردن من أن أي تهجير للشعب الفلسطيني من أرضه باتجاه الأردن هو بمثابة إعلان حرب على الأردن "سنتصدى له بكل قوة"، وأوضح أن خيار التهجير الذي طرحته إسرائيل بداية حرب غزة "فشل ولم يجد قبولاً ليس فقط من مصر والأردن والشعب الفلسطيني، بل من كل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة."

واستعرض الصفدي الجهود الأردنية الكبيرة منذ بداية الأحداث في ٧ تشرين الأول الماضي، مشدداً على أن الأردن وبقيادة جلالة الملك انخرط منذ اللحظة الأولى بكل قوة وباستغلال حضوره الدولي في التصدي لهذا العدوان المدمر على غزة"، وأضاف أن المملكة والدبلوماسية الأردنية واجهت تحدياً غير مسبوق في هذه الحرب وهي تعرية الرواية الإسرائيلية لها وتغيير الرأي العام الدولي، وذلك بإعادة كل ما جرى إلى سياقه التاريخي من إمعان إسرائيل بمصادرة الحقوق الفلسطينية ورفض السلام والتسوية ودفع الفلسطينيين إلى اليأس والتوسع في الاستيطان وقضم الأراضي والقضاء على حل الدولتين"، وزاد "تمكنا، بالحضور القوي والمقدر لجلالة الملك والأردن وبدعم عربي وفي ظل تكشف جرائم إسرائيل في عدوانها وخرقها لكل المواثيق الدولية من الرد على السردية الإسرائيلية، وقد بات الرأي العام الدولي اليوم يشهد تحولات مهمة ضد الحرب في ظل استمرار جرائم إسرائيل في غزة."

وقال إن الأردن لم ولن يدخر جهداً ولا أي من أدواته المتنوعة، سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً، في الضغط باتجاه وقف العدوان على غزة وإعادة الأمور إلى سياقها الصحيح، باعتبار الصراع والمشكلة هي في غياب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وتهرب إسرائيل من عملية السلام واستحقاقاتها"، ولفت إلى أن البعد الإغاثي الأردني لغزة متواصل، مشيراً إلى إنزال حمولة الطائرة الإغاثية للمستشفى الميداني الأردني في غزة، لضمان استمراره في تقديم خدماته للأشقاء الفلسطينيين في القطاع، فضلاً عن المساعدات الكبيرة لغزة وللضفة الغربية"، مؤكداً أن الأردن سيواصل هذه الجهود ويراكم عليها، ولديه تنسيق مع الدول العربية والمنظمات الأممية ودول عديدة لضمان هذا الإمداد ووقف قتل الشعب الفلسطيني ليس فقط بالقنابل، بل وأيضاً بحرمانه من حبة الدواء، كما أكد جلالة الملك."

وشدد على أن الدور الأردني "وجهودنا مستمرة وعلى كل الصعد، وبعضها معلن والآخر غير معلن، وجلالة الملك يقود خلية العمل الأردنية التي تعمل بكفاءة للتصدي للجرائم الإسرائيلية وتضغط باتجاه وقف الحرب والذهاب لحل سياسي للقضية الفلسطينية يقوم على الشرعية الدولية."ورأى أن الضغط الدولي على إسرائيل لوقف جرائمها بحق الغزيين في تزايد، وأن "واجبنا في الأردن العمل على زيادة هذا الضغط باتجاه وقف الحرب، ورفع الحصار والبحث عن حلول سياسية جذرية"، ورداً على أسئلة صحفيين، أوضح الصفدي أن الأردن والدول العربية والسلطة الفلسطينية تتعرض لحرب إشاعات وتضليل من قبل إسرائيل وما تمتلكه من نفوذ إعلامي، وهو "لن يثنينا عن الاستمرار بدورنا وواجبنا في الدفاع عن فلسطين والأردن وتعرية الجرائم الإسرائيلية"، واستغرب في هذا السياق ما زُعم من نقل أسلحة أميركية من الأردن لإسرائيل، وقال "حتى بعيداً عن الناحية المبدئية والقيمية برفض المساعدة على تدمير غزة، فإن من مصلحة الأردن وقف الحرب وهو ما يعمل عليه ليل نهار مع كل دول العالم، فكيف سيساهم بنقل أسلحة لاستمرار الحرب؟."!

وأكد أن "الأردن ومن منطلق واجبه بحماية أراضيه من أي آثار للعدوان وتداعياته لم يتردد في طلب توريد أسلحة لمقاومة الصواريخ والدفاع الجوي لحماية أجوائنا من أية صواريخ تقع بالخطأ على أراضينا." وحول سيناريوهات تطور العدوان على غزة ومآلاته، قال الصفدي إن إسرائيل "عرفت الخطوة الأولى والثانية لكنها لا تعرف ماذا بعد فهي تتخبط، ونحن نرفض أن ننجر إلى نقاش مساحات وسيناريوهات تحاول خلقها إسرائيل على الأرض"، وزاد موضحاً "نحن لا نعرف إلا سيناريو واحد، هو وقف الحرب وفوراً والذهاب إلى حل جذري للصراع وعدم تهميش القضية الفلسطينية وضمان حل دائم وشامل يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني وإقامته دولته المستقلة، وهذه هي رسالة جلالة الملك لكل قادة العالم الذين يلتقيهم."

وشدد الصفدي على أن الأردن قوي وثابت ومتماسك بانسجام تام بين شعبه وقيادته ودولته ولن يتردد في القيام بواجبه مع شقيقه الفلسطيني ومع مصالحنا العليا، ورداً على سؤال حول "ضعف" موقف السلطة الفلسطينية، لفت الصفدي إلى ضرورة الانتباه إلى أن المصلحة الإسرائيلية هي في "إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير، وهي تقوم بجهود ممنهجة منذ توقيع اتفاق أوسلو، ويجب أن لا ينجر أحد إليه في هذه الحرب"، وبين أن الأردن يرى في السلطة الوطنية ومنظمة التحرير "شريكنا، وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ونعمل معاً كفريق واحد"، وزاد "السلطة تتعرض لتحديات كبيرة وقاسية ومن أضعف السلطة هو الاحتلال وبسياسة ممنهجة والهدف من ذلك هو للقول للعالم أن لا قيادة للشعب الفلسطيني يقام معها سلام شامل وحقيقي

وليبرر لنفسه تقديم نوع من الحكم الذاتي أو البلدي فقط". وقال "تقوية السلطة الفلسطينية إذا أراد العالم ذلك يتم بإعطائها ما أسست من أجله، أي تحقيق السلام الشامل وإقامة الدولة المستقلة وتأمين الحقوق لشعبها.

فيما قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير الدكتور سفيان القضاة، إن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، تبنى اليوم، بأغلبية الأصوات، مشروع قرار حول الحرب المستعرة على قطاع غزة ضمن نطاق اختصاصات المنظمة.وأشار القضاة إلى أن القرار يطالب بالوقف الفوري لجميع الهجمات على الفلسطينيين، ولا سيّما على الأطفال والنساء والشباب والمعلمين وسائر العاملين في مجال التربية والتعليم، ووقف الهجمات على المؤسسات التعليمية الفلسطينية وإلحاق الضرر بها، كما أكد القرار على حق الفلسطينيين في التعليم، مطالباً باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤، ويعبّر القرار عن بالغ القلق بسبب انقطاع المياه والكهرباء والمواد الإغاثية عن القطاع.

ونوه إلى أن القرار أكد ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لضمان حماية التراث الثقافي في قطاع غزة من التعرض للمزيد من الأذى والضرر امتثالاً لأحكام اتفاقيات اليونسكو المرتبطة بهذا الشأن. وقال القضاة إن القرار الذي قدمته المجموعة العربية في اليونسكو جاء نتيجة جهود دبلوماسية بذلتها المجموعة العربية في اليونسكو، حيث اعتُمد القرار بأغلبية ٩٦ صوتاً من أصل ١٣٧ دولة شاركت بالتصويت على القرار.

دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على اقتحام مستشفى الشفاء الطبي في غزة باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، محملة إسرائيل مسؤولية سلامة المدنيين والطواقم الطبية العاملة في المستشفى، وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة إن استمرار الاعتداءات العبثية والحرب المستعرة على غزة وأهلها، واستهداف الأعيان المدنية في القطاع وتواصل التدمير الممنهج للمرافق المدنية التي تقدم خدماتها الأساسية للغزيين وسياسة العقاب الجماعي يمثل إمعاناً مداناً في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتمثل جرائم حرب.

شارك نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، في أعمال الدورة التاسعة عشرة لحوار المنامة، الذي استضافته مملكة البحرين الشقيقة، يوم السبت ١١/١٨، ونظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

وقال الصفدي إن "الهجوم الإسرائيلي على غزة يشكل عدوانا غاشما، وليس دفاعا عن النفس، وإنه لو قامت دولة أخرى في العالم بجزء مما فعلته إسرائيل لفرضت عليها عقوبات من كل ركن من أركان العالم الآن"، لافتا إلى أنه "لا شيء يمكن أن يبرر هذه الوحشية"، وبين أن إسرائيل تحتجز ٢,٣ مليون فلسطيني كرهائن، لافتا إلى أنه تم تهجير ١,٦٥ مليون فلسطيني في غزة، ومن حيث النسبة المئوية، أي حوالي ٢٧٥ مليون أميركي! وأضاف "أن إسرائيل تقول للفلسطينيين: لن نقتلكم في الشمال، بل سنقتلكم في الجنوب"، مؤكدا "سيظل هذا الصراع يطارد المنطقة ما لم يتم القضاء على السبب الجذري له وهو الاحتلال".

وتساءل الصفدي: من يتحدث عن أي مشروع إقليمي في هذه المرحلة؟ من يتحدث عن التكامل؟، الأمر كله يتعلق بالحرب، مؤكدا أنه "لن يتم إرسال قوات عربية إلى غزة"، وأنه تحدث مع نظرائه العرب بهذا الخصوص، وقال إن "إسرائيل تضع نفسها فوق القانون، وأن منع دخول الغذاء والدواء والوقود جريمة حرب"، مؤكدا أن "الأولوية الآن هي وقف الحرب والعدوان وقتل المدنيين والنساء والأطفال، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية فورا، ثم إيجاد طريقة لإنهاء الصراع للأبد بناء على حل الدولتين، وبدون ذلك سيتكرر العنف مجددا ومجددا".

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، يوم الإثنين ١١/٢٠، برئاسة سمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله وزير الخارجية السعودي، اجتماعاً مع نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية هان جينغ، في قاعة الشعب الكبرى في بكين.

وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة الوزارية، وهم نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن أيمن الصفدي، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، ووزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، ووزيرة الخارجية الإندونيسي ريتنو مارسودي، والأمين لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه.

بحث الاجتماع، تطورات الأوضاع في قطاع غزة ومحيطها، وأهمية الوصول إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحماية المدنيين العزّل، والمنشآت الحيوية، ومنها دور العبادة والمستشفيات، واقتحام مستشفى الشفاء، والهجوم على المستشفى الإندونيسي والمستشفى الميداني الأردني، ومراكز الإغاثة والإيواء في قطاع غزة. وأكد أعضاء اللجنة، أهمية الوقف الفوري للتصعيد العسكري، والتهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وتأمين ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية العاجلة، وإعادة إحياء مسار عملية السلام وفقاً للقرارات الدولية، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وشددوا على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته وخاصةً الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، للتحرك باتجاه وقف الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة، للقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني.

ودانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين التصريحات التي أطلقها المتطرف الهولندي اليميني غيرت فيلدرز التي أنكر فيها حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وخصوصاً حقه في دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني، وعكست مواقف عنصرية عبثية تتوهم إمكانية حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن. وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير الدكتور سفيان القضاة إن التصريحات التحريضية المدانة لهذا البرلماني العنصري معدومة القيمة والأثر إلا بتأكيد عنصريته وتطرفه اللذين ينهلان من ثقافة كراهية مدانة يجب محاربتها وإدانتها من الجميع.

وشدد الناطق الرسمي باسم الوزارة على ضرورة اتخاذ الحكومة الهولندية موقفاً واضحاً يدين هذه التصريحات التي تتناقض وعلاقات الصداقة والاحترام المتبادل التي كرسها البلدان على مدى سبعين عاماً، وأشار إلى أن مواقف هذا النائب العنصرية قديمة ومكررة وكانت الوزارة دانتها سابقاً وتعاملت معها مباشرة عبر القنوات المعتمدة مع الحكومة الهولندية.

واعتبر نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، أن هذا العام هو الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ أكثر من ١٠ أعوام، وأكد في مؤتمر صحفي مشترك مع وزيري الخارجية السلوفينية تانيا فايون، والبرتغالي جواو كرافينيو، أهمية الاستمرار بالعمل مع المجتمع الدولي لوقف العدوان على غزة، وقال إن إسرائيل تهاجم كل من لا يتفق مع سياستها ويطالب بإيقاف إطلاق النار في غزة، وإنه لا يمكن لها أن تبقى فوق القانون الدولي، مؤكدا أهمية أن يلتفت المجتمع الدولي إلى ما يجري من تصعيد إسرائيلي ضد الفلسطينيين، وبين أن مقاطعة إسرائيل لاجتماع الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة غدا يعود لها، مشيرا إلى أنها لا تريد الاستماع لكن يجب أن تواجه مسؤولية جرائم الحرب المرتكبة في غزة وهي ضمن المصطلح القانوني "الإبادة الجماعية"، وأكد أن تهجير أهل غزة لن يكون حلا لكن سيزيد الوضع سوءا.

قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، إن الحرب الدائرة على غزة ليست سوى مظهر من مظاهر الرعب الذي جلبه الاحتلال على الفلسطينيين لعقود من الزمن، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، ووزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، والأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط ناصر كامل، في ختام أعمال المنتدى الإقليمي الثامن لوزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في برشلونة، برئاسة مشتركة من الأردن والاتحاد الأوروبي، وباستضافة من إسبانيا، وأضاف "كلنا ندين قتل المدنيين في السابع من تشرين الأول، ولكن ما نراه اليوم هو أيضاً نتيجة للاحتلال الذي لم يظهر أي علامة على انتهاء سياسات الحكومة الإسرائيلية التي عملت بشكل منهجي على تقويض احتمالات السلام، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، حكومة يقول فيها الوزراء إنه يجب محو الشعب الفلسطيني من على وجه الأرض، إنهم ينكرون إنسانية الشعب الفلسطيني، وينكرون ثقافتهم وتاريخهم، إنهم ببساطة ينكرون حقهم في الوجود"، مؤكداً بأن هذا إرهاب أيضاً.

ب- الموقف الفلسطيني: -

استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن، الأحد ١١/٥، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، مطالبا بالوقف الفوري للحرب المُدمرة، والإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية من مواد طبية وغذائية ومياه وكهرباء ووقود، إلى قطاع غزة، وقال "نلتقي مرة أخرى في ظروف غايةً في الصعوبة، ولا توجد كلمات لوصف حرب الإبادة الجماعية، والتدمير التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني

في غزة على يد آلة الحرب الإسرائيلية، دون اعتبار لقواعد القانون الدولي"، ومحذرا من تهجير أبناء شعبنا الفلسطيني إلى خارج غزة أو الضفة أو القدس، مؤكدا أننا نرفض ذلك رفضاً قاطعاً، ومشيرا إلى أن ما يحدث في الضفة والقدس لا يقل فظاعةً، من قتلٍ واعتداءات على الأرض والبشر والمقدسات، على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين الإرهابيين، الذين يقومون بجرائم التطهير العرقي والتمييز العنصري، وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني.

كما الرئيس محمود عباس، يوم الإثنين ١١/٦، اتصالا هاتفيا من مستشار النمسا كارل نيهامر، أكد خلاله بأن تهجير أبناء الشعب الفلسطيني إلى خارج غزة أو الضفة بما فيها القدس مرفوض ولن نقبل به، محذرا من خطورة الاعتداءات المتواصلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه الإرهابين ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية والمسيحية، وشدد سيادته على ضرورة وجوب تنفيذ الحل السياسي القائم على الشرعية الدولية من أجل نيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله وسيادته، وهو ما يضمن الأمن والاستقرار للجميع في المنطقة، وأن لا حل أمنيا أو عسكريا لقطاع غزة، وأن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

كما الرئيس محمود عباس، يوم الأربعاء ١١/٨، اتصالا هاتفيا رئيس وزراء استراليا انتوني البانيز، أكد فيه بأن ما يحدث في قطاع غزة هو إبادة جماعية يجب أن تتوقف فورا، وما يحدث من جرائم قتل وتدمير للمستشفيات ومراكز الايواء وتجويع أبناء شعبنا هو بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليهم، وبسبب عدم ادخال المواد الطبية والأغذية وعدم توفير المياه والكهرباء والوقود، وشدد الرئيس على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على أبناء شعبنا في قطاع غزة، وادخال المساعدات الإغاثية بأسرع وقت، ومنع تهجير أبناء شعبنا الفلسطيني إلى خارج غزة أو الضفة بما فيها القدس، وهو الأمر المرفوض ولن نقبل به، محذرا من خطورة الاعتداءات المتواصلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه الارهابين ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية والمسيحية.

تلقى رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم الأربعاء ١١/٨، اتصالا هاتفيا من رئيس وزراء هولندا مارك روته، وأكد سيادته على ضرورة الوقف الفوري لجرائم الإبادة الجماعية، ووقف إطلاق النار، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات المستوطنين الإرهابيين وقوات الاحتلال على أبناء شعبنا، والإفراج عن أموال المقاصة كاملة لأننا لن نقبلها منقوصة، وعلى ضرورة وجوب تنفيذ الحل السياسي القائم على الشرعية الدولية من أجل نيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله وسيادته، وهو ما يضمن الأمن والاستقرار للجميع في المنطقة، مؤكدا على أن لا حل أمني أو عسكري لقطاع غزة، وأن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ولا يمكن القبول أو التعامل مع مخططات سلطات الاحتلال في فصل غزة.

اجتمع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، مساء الجمعة ١١/١٠، في مقر إقامته بالعاصمة السعودية الرياض، مع رئيس الوزراء الباكستاني أنور الحق كاكار، وأكد على ضرورة الوقف الفوري لعدوان الاحتلال الشامل على شعبنا في غزة والضفة، وجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات المستوطنين الإرهابيين، مشددا على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس.

كما طالب الرئيس محمود عباس، في كلمته أمام القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة في الرياض، يوم السبت ١١/١١، مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف العدوان الغاشم على شعبنا، وعلى الفور، وتأمين إدخال المواد الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء والوقود إلى قطاع غزة، ومنع تهجير أبناء شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة والقدس، وقال الرئيس لن نقبل بالحلول العسكرية والأمنية، بعد أن فشلت جميعها، وبعد أن قامت سلطات الاحتلال بتقويض حل الدولتين، واستبدالها بتعميق الاستيطان، وسياسات الضم، والتطهير العرقي والتمييز العنصري في الضفة والقدس، وحصار قطاع

غزة، وانتهاك الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية وسنواصل صمودنا في أرضنا ولن نساوم على حقوق شعبنا المشروعة.

وأكد عباس بأن قطاع غزة، هو جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، ويجب أن يكون الحل السياسي شاملاً، لكامل أرض دولة فلسطين بما يشمل الضفة والقدس وغزة، ونرفض القرصنة الإسرائيلية على أموالنا التي نرسلها شهرياً لقطاع غزة، الذي لم نتخل عنه يوماً واحداً، وطالب الرئيس مجلس الأمن بإقرار حصول دولة فلسطين على عضويتها الكاملة، وعقد مؤتمر دولي للسلام وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، واعتماد خطة لتنفيذ حل سياسي مستند للشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الأممي (١٩٤)، وذلك بضمانات دولية وجدول زمني للتنفيذ، هو الأمر الذي تعمل عليه دولة فلسطين، وتلتزم به منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وعلى هامش القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض، اجتمع عباس مع رئيس جمهورية إندونيسيا جوكو ويدودو، وأطلع الرئيس نظيره الإندونيسي على آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، وأكد ضرورة الوقف الفوري لعدوان الاحتلال الشامل على شعبنا في غزة والضفة، وجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات المستوطنين الإرهابيين، مشددا على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس.

وفي ذات السياق، أطلع الرئيس ولي العهد البحريني على آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، وأكد ضرورة الوقف الفوري لعدوان الاحتلال الشامل على شعبنا في غزة والضفة، وجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات المستوطنين الإرهابيين، مشددا على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس، وشدد على أن لا حل أمنيا أو عسكريا لقطاع غزة، وأن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ولا يمكن القبول أو التعامل مع مخططات سلطات الاحتلال في فصل غزة.

كما اجتمع عباس كذلك على هامش القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض، مع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي عهد، رئيس مجلس الوزراء للمملكة العربية السعودية، وأطلعه على آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، مؤكدا ضرورة الوقف الفوري لعدوان الاحتلال الشامل على شعبنا في غزة والضفة، وجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات المستوطنين الإرهابيين، مشددا على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس.

كما استقبل الرئيس محمود عباس، يوم الأربعاء ١١/١٥، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، منسق شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي بريت ماكغورك، ومساعدة وزير الخارجية الأميركي باربرا ليف.وأكد ضرورة قيام الإدارة الأميركية بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها المتواصل على شعبنا الفلسطيني، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين الإرهابيين على أبناء شعبنا في الضفة الغربية بما فيها القدس، مجددا التأكيد على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة بما فيها القدس، مشددا على ضرورة التدخل العاجل للإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل.

واستقبل محمود عباس، في مقر الرئاسة برام الله، يوم الخميس ١١/١٦، سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة فلسطين عصام أحمد البدور، وتسلم رسالة من الملك عبد الله الثاني، بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لإعلان الاستقلال، أكد فيها مواصلة العمل لوقف العدوان فورا، والسعي لإيجاد أفق سياسي

لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ووفق مبادرة السلام العربية والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبما يفضي إلى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وأكد الملك عبد الله الثاني بأن ما يتعرض له قطاع غزة من عدوان غاشم، وما تتعرض له الضفة الغربية من انتهاكات لا شرعية امتداد لسبعة عقود سادت فيها عقلية القلعة وجدران العزل والاعتداء على المقدسات والحقوق، وسيستمر هذا الوضع إذا لم يكن هناك تدخل من المجتمع الدولي لوقف هذه الحرب ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه العادلة والمشروعة.

استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم الجمعة ١١/١٧، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، وأطلعه على آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، مؤكدا ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الإرهابيين على أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ١١/٢٩، أكد ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار الساري حاليا في قطاع غزة وتحقيق وقف العدوان الاسرائيلي بشكل كامل وشدد على أهمية مضاعفة إدخال المواد الإغاثية والطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء والوقود بأسرع وقت ممكن، وجدد التأكيد على رفض ومنع التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو بالضفة بما فيها القدس مطالبا بإلزام حكومة الاحتلال بالوقف الفوري للإجراءات والانتهاكات بحق الأسرى وأبناء الشعب الفلسطيني ، كما سلم عباس الوزير بلينكن ملفا كاملا حول جرائم الاحتلال في غزة والضفة بما فيها القدس.

استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم الخميس ١١/٣٠، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن.وجرى خلال اللقاء، بحث آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وآخر مستجدات الجهود الجارية لوقف العدوان على شعبنا، حيث أكد سيادته ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار الساري حاليا في قطاع غزة وتحقيق وقف العدوان الاسرائيلي بشكل كامل، من أجل تجنيب المدنيين ويلات القصف والقتل والدمار الذي تقوم به آلة القتل الإسرائيلية، وشدد الرئيس على أهمية مضاعفة المواد الإغاثية والطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء والوقود بأسرع وقت ممكن، وتقديم ما يلزم من مساعدات لتعاود المستشفيات والمرافق الأساسية عملها في علاج الآلاف من الجرحى وتقديم خدماتها لأبناء شعبنا.

قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، ١١/١٢، إن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وهو من مسؤولية منظمة التحرير، وإن المحاولات الإسرائيلية لفصله عن الضفة ستبوء بالفشل، ولن يتم السماح بذلك مهما كانت الضغوط والتهديدات المستمرة، وإن تكريس الاحتلال في الضفة وغزة والقدس الشرقية، لن يحقق الأمن لأحد. وأضاف أبو ردينة أن على إسرائيل أن توقف العدوان الذي تمارسه بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية، وعلى الإدارة الأميركية أن تتحرك بشكل فوري لوقف حرب الإبادة التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة، وأشار إلى ضرورة ترجمة الرفض المتزايد الرسمي والشعبي الدولي للجرائم الإسرائيلية، خاصة وأن جميع الدول العربية والصديقة في العالم تجمع على ضرورة وقف العدوان، مترافقا مع الاحتجاجات الكبيرة والمظاهرات المستمرة في عواصم العالم، مع بداية التحول في الموقف الأوروبي الهام بخصوص ضرورة وقف إطلاق النار، وتصريحات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون التي دعا فيها إلى وقف إطلاق النار، مؤكدا أنه لا شرعية أو مبرر لقتل الأطفال والنساء وكبار السن، ويجب أن يترجم هذا التحول على الأرض بوقف العدوان الإسرائيلي الذي يصر على ارتكاب الجرائم بشكل لا يمكن وصفه.

تلقى رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم الأحد ١١/١٩، اتصالا هاتفيا الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، واطلعه على آخر التطورات الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، مؤكدا ضرورة قيام فرنسا بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني، وتسريع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وكذلك وقف اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الإرهابيين على أبناء الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية بما فيها القدس. وأكد بأن الامن والسلام يتحققان من خلال انهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، داعيا فرنسا ودول الاتحاد الاوروبي التي تؤمن بحل الدولتين إلى الاعتراف بدولة فلسطين، مع التأكيد على ان تحصل دولة فلسطين على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن، وعقد مؤتمر دولي للسلام مع توفير الضمانات الدولية والجدول الزمني لتنفيذ حل الدولتين المستند على الشرعية الدولية.

وعلى صعيد آخر، أدانت الرئاسة الفلسطينية يوم ١١/٢٥، التصريحات العنصرية للنائب في البرلمان الهولندي غيرت فيلدرز، والتي أنكر فيها حق الشعب الفلسطيني في أرض وطنه التاريخي فلسطين وشددت الرئاسة، على أن فلسطين هي الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني، وأن دولته المستقلة أقرتها الشرعية الدولية في هذا الوطن، وليس في أي مكان آخر، مؤكدة أن السلام والأمن في المنطقة لن يتحققا بغير هذه الدولة الفلسطينية، وأضافت الرئاسة الفلسطينية، أن من يقرر مصير الشعب الفلسطيني وخياراته هو الشعب الفلسطيني نفسه، وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وليس فيلدرز ولا غيره مهما كانت مواقعهم أو سلطاتهم.

فيما قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، بأن اقتراح وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، تخصيص ملايين الشواقل في ميزانية عام ٢٠٢٣، لتعميق الاستعمار في الأرض الفلسطينية، يأتي في إطار الحرب الشاملة التي يشنها الاحتلال على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس وأضاف أبو ردينة، أن هذا الاقتراح يأتي في الوقت الذي تحتجز فيه إسرائيل أموال المقاصة الفلسطينية، وتواصل حرب الإبادة الجماعية بحق شعبنا في قطاع غزة الصامد وفي الضفة الغربية، وحذر من تداعيات هذا الإعلان الإسرائيلي الخطير على أمن المنطقة واستقرارها، مطالبا الإدارة الأميركية بالتدخل العاجل والضغط على الحكومة الإسرائيلية لضمان عدم تنفيذه، والإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى دولة الاحتلال.

ت- الموقف العربي: -

وجه البرلمان العربي يوم الأربعاء ١١/١، نداءً إلى برلمانات واتحادات وشعوب العالم الحر، للالتفات إلى الكارثة الإنسانية التي خلفتها حرب الإبادة الجماعية والتي تشنها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، على قطاع غزة، وتمارس جريمة حرب وعقاب جماعي ضد شعب أعزل أمام مرأى ومسمع من العالم، في ظل فشل مؤسسات الأمم المتحدة، وازدواجية المعايير التي تنتهجها الدول الكبرى، التي كان مأمولاً منها أن تلعب دوراً بإسم الإنسانية لحماية أطفال ونساء وشيوخ فلسطين، من القصف المتواصل ليلاً ونهاراً، وفي ظل التحدي السافر للقوة القائمة بالاحتلال لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والإنساني.

وتقدم البرلمان العربي، بخطاب رسمي إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية، للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها (القوة القائمة بالاحتلال) في قطاع غزة.

وأضاف البرلمان العربي، في بيان صدر عنه يوم السبت ١١/٤، بأن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة قطاع غزة، هي حرب إبادة جماعية تمارسها (القوة القائمة بالاحتلال) بحق المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ، في جريمة حرب مكتملة الأركان، وجريمة ضد الإنسانية يجرمها ويحرمها القانون الدولي والإنساني وكل معاهدات حقوق الإنسان، وانتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف، المتعلقة بمعاملة المدنيين وقت الحرب، ودعا البرلمان المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بالخروج عن صمتهم وتحمل

مسؤولياتهم، بتطبيق قواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومحاسبة القوة القائمة بالاحتلال على جميع جرائمها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل، والضغط على القوة القائمة بالاحتلال لوقف آلة الحرب الشرسة، ووقف نزيف الدم.

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم الأحد ١١/٥، بأن الجهود المكثفة التي تقوم بها مصر لتنسيق الإغاثة الإنسانية الدولية ليست بديلا عن ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة"، وشدد السيسي، خلال اتصال هاتفي مع رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، على "المسؤولية السياسية والأخلاقية للمجتمع الدولي عن التحرك الجاد والفاعل لحماية المدنيين الفلسطينيين ووقف سياسات العقاب الجماعي"، مؤكدا "رفض مصر القاطع لتصفية القضية الفلسطينية دون حل عادل من خلال تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر"، وضرورة العمل على "التهدئة بما يتيح المجال أمام فتح المسار السياسي وصولا إلى حل الدولتين الذي يمثل الطريق الوحيد نحو السلام العادل والدائم في المنطقة".

وخلال قمة مشتركة في العاصمة السعودية، الرياض، يوم السبت ١١/١١، ندد قادة الدول العربية والإسلامية بـ" الجرائم" التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في غزة. وتم هذا الاجتماع الطارئ للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في ظل الحرب المتواصلة بين إسرائيل وحماس بقطاع غزة إثر هجوم غير مسبوق نفذته الحركة في السابع من تشرين الأول الماضي داخل الدولة العبرية.

وشدد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في كلمته الافتتاحية، على أن بلاده "تؤكد تحميل سلطات الاحتلال مسؤولية الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني"، وتابع "نحن على يقين بأن السبيل الوحيد لتأمين الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة هو إنهاء الاحتلال والحصار والاستيطان."

أما الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الذي يقوم بأول زيارة إلى السعودية منذ توصل البلدين إلى اتفاق تقارب في آذار الماضي، فقد دعا الدول الإسلامية إلى تصنيف الجيش الإسرائيلي "منظمة إرهابية."

ومن جانبه، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن ما يتعرض له الفلسطينيون هو "حرب إبادة". وأضاف أن "شعبنا يتعرض إلى حرب إبادة على يد آلة الحرب الإسرائيلية التي انتهكت الحرمات وتخطت الخطوط الحمراء في غزة."

ومن جهته، استنكر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي معاناة سكان غزة من "ممارسات لا إنسانية تعود بنا إلى العصور الوسطى"، كما حذر من توسع نطاق الحرب "مهما كانت محاولات ضبط النفس فإن طول أمد الاعتداءات، وقسوتها غير المسبوقة كفيلان بتغيير المعادلة وحساباتها.. بين ليلة وضحاها".

فيما قال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني "لا يجوز الاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار بل علينا اتخاذ خطوات رادعة لوقف جريمة الحرب المتواصلة بحيث تظهر أيضا ثقل ووزن الدول الإسلامية".

أما الرئيس السوري بشار الأسد فدعا إلى وقف أي مسار سياسي مع إسرائيل " لتكون عودته مشروطة بالتزام الكيان بالوقف الفوري المديد لا المؤقت للإجرام بحق كل الفلسطينيين مع إدخال المساعدات لغزة."

ومن جانبها، أطلقت منظمات إغاثة دولية مناشدات عاجلة للتوصل لوقف إطلاق نار في غزة مع نفاد إمدادات الماء والغذاء والدواء وتعرض أقسام في المستشفيات التي ما زالت تعمل، للقصف، وفق الهلال الأحمر الفلسطيني وأطباء.

كما صرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم الجمعة ١١/٢٤، خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، ورئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، بأن الأولوية الآن تنصب على احتواء التصعيد وتوفير مساعدات لقطاع غزة، وشدد على أهمية إدخال مساعدات تكفي لإغاثة جميع

سكان القطاع، داعيا لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية والاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي وضمها للأمم المتحدة. وقال السيسي إن فكرة إحياء مسار حل الدولتين استُنفدت على مدار ٣٠ عاما الماضية ولم تحقق شيئا يذكر، وأكد أن نتائج تعثر المسار السلمي "تؤكد أن علينا أن نتحرك بشكل مختلف"، كما أكد على ضرورة إيجاد مناطق آمنة في كل مناطق القطاع لإيواء من فقدوا منازلهم، وشدد بأن الحل هو إقامة دولة فلسطينية والاعتراف بها من قبل من المجتمع الدولي وضمها للأمم المتحدة، وأضاف "مستعدون لأن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح، وهناك ضمانات من خلال قوات سواء أكانت من الناتو أو الأمم المتحدة أو قوات عربية أو أميركية، حتى نحقق الأمن للدولتين الفلسطينية الوليدة والإسرائيلية."

فيما أحيت جامعة الدول العربية، يوم الأربعاء ١١/٢٩، اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك خلال وقفة نُظمت للتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، والدعم والتضامن الكاملين مع شعبنا في نضاله المشروع من أجل الحرية والاستقلال، وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة سعيد أبو علي، ممثلا عن الأمين العام، خلال الوقفة التي حضرها مندوبو الدول الأعضاء بالأمانة العامة، وعدد من ممثلي المنظمات الدولية بالقاهرة، وموظفو الأمانة العامة، إن هذا اليوم العالمي الذي يصادف الـ٢٩ من تشرين الثاني من كل عام، نقف فيه احتراما وتقديرا لإرادة هذا الشعب الصامد المناضل ونضاله، ونبعث فيه برسالة تضامن وأمل إلى أبنائه في ظل سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، وأضاف أبو علي، أن تلك الوقفة تأتي مُعبرة عن المشاعر القومية الصادقة والموقف العربي القوي لنصرة فلسطين والتضامن مع شعبها، مؤكدا أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة المركزية وكل مواطن ينتمي إلى هذا البيت، وأنه واهم من يظن أن الدم الزكي في غزة لا ينبع من جسد الأمة التي لم تتخلَّ يوما عن قضيتها المركزية، بل تؤكد مضيها قدما مع شعب فلسطين في استرداد حقوقه المشروعة مهما طال الدرب، وأشار إلى أنه رغم سياسة التهجير والاقتلاع والتهويد ستبقى القدس أبية، ومهما اشتد الكرب أمام هذه الحرب الإجرامية حرب الإبادة والتدمير ضد غزة العزة، فإن هذه الحرب وكل أدواتها لن تفت من عضد الشعب الفلسطيني ولن تكسر إرادته، فهو أشد عزما على انتزاع حريته واستقلاله، ولن يستطيعوا حجب الحرية عنه، وأن العاصمة المستقلة آتية لا محالة.

وقد جددت منظمة التعاون الإسلامي تأكيد التزامها الدائم بدعم نضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.ودعت المنظمة، في بيان صدر عنها يوم الخميس ١١/٢، في الذكرى الـ ١٠٦ لإعلان بلفور، المجتمع الدولي إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني نتيجة هذا الإعلان المشؤوم، وتحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في العودة وتجسيد إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار تحقيق رؤية حل الدولتين استناداً الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأوضحت المنظمة بأن هذه الذكرى الأليمة (إعلان بلفور) تأتي في ظل ما تشهده الأرض الفلسطينية، وخصوصا في قطاع غزة، من تصاعد وتيرة أعمال القتل، والإرهاب المنظم، والتهجير، والتدمير المتعمد للمباني السكنية، والمدارس والمستشفيات، وأماكن العبادة، والبنية التحتية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي، والتي تعد شاهدا على عجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته في وضع حد لهذا العدوان العسكري الإسرائيلي، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، الامتثال لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى صعيد التصريحات الإسرائيلية المتطرفة، أدانت المملكة العربية السعودية، بأشد العبارات، التصريحات المتطرفة الصادرة عن وزير في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بشأن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة المحاصر، والتي تُظهر تغلغل التطرف والوحشية لدى أعضاء في الحكومة الإسرائيلية.

وقالت وزارة الخارجية السعودية في بيان، يوم الأحد ١١/٥، إن عدم إقالة الوزير من الحكومة فورا والاكتفاء بتجميد عضويته، يعكس قمة الاستهتار بجميع المعايير والقيم الإنسانية والأخلاقية والدينية والقانونية لدى الحكومة الإسرائيلية.

فيما قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، إن تصريحات وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو، بشأن قصف غزة بقنبلة نووية، تكرس حقيقة "النظرة العنصرية" للإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني، وأضاف أبو الغيط، في منشور على منصة "إكس"، أن تصريحات "إلياهو" تكشف الوجه الحقيقي لحكومة الاحتلال ولكل من يدافع عنها في الغرب.

كما أدان البرلمان العربي تصريحات وزير الثقافة الإسرائيلي عميحاي إلياهو، بشأن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة، وأكد البرلمان العربي في بيان له، يوم الأحد ١١/٥، أن هذه التصريحات الهمجية تؤكد الطبيعة الإجرامية والعنصرية لسلطة الاحتلال، واستمرار تحديها السافر لكافة القوانين والأعراف الدولية، وشدد على أن قوة الاحتلال الغاشمة ما كان أن تتمادى في هذا الإجرام وتهدد باستخدام هذه النوعية من أسلحة الدمار الشامل لولا حالة الصمت المُخزي التي تزال تسيطر على المجتمع الدولي رغم حرب الإبادة الجماعية والعنصرية التي تشنَّها قوة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ودعا البرلمان العربي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى القيام بمسؤولياتها الدولية وإدانة هذه التصريحات واعتبارها اعتراف رسمي من سلطة الاحتلال بامتلاكها الأسلحة النووية وتسجيل ذلك رسمياً.

وعلى صعيد قطع العلاقات، أعلنت دولة تشاد، يوم الأحد ١١/٥، استدعاء القائم بأعمال سفارتها في تل أبيب للتشاور بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقالت وزارة خارجية تشاد في بيان لها، إن استدعاء القائم بالأعمال للتشاور، بسبب قتل المدنيين الأبرياء في قطاع غزة، مضيفة أن "الحكومة التشادية تتابع بأكبر قدر من الاهتمام والقلق الوضع في الشرق الأوسط سيما موجات العنف المميت غير المسبوق في قطاع غزة"،وأشارت إلى أنه "في مواجهة هذه المأساة تدين تشاد الخسائر البشرية في صفوف العديد من المدنيين الأبرياء" وتدعو إلى "وقف إطلاق نار يؤدي إلى حل دائم للقضية الفلسطينية". وقد أصبحت تشاد الدولة السادسة التي تستدعي كبير مبعوثيها من تل أبيب بسبب العدوان على قطاع غزة، وسبقتها تشيلي وكولومبيا والأردن، وتركيا، وهندوراس.

في خطابين متطابقين وجههما الأمين العام للجامعة العربية لكل من السكرتير العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والمندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية - رئيس الدورة الحالية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وزانج هن، يوم ١١/٧، عبّر خلالهما عن قلقه البالغ إزاء التصريح الأخير للوزير الإسرائيلي الذي اعتبر أن إسقاط قنبلة ذرية على قطاع غزة هو أحد الاحتمالات التي يُمكن النظر فيها في خضم العدوان الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي على ٢,٢ مليون فلسطيني في القطاع، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ضرورة عدم الاستخفاف أو الاستهانة بالتصريح المتطرف لوزير التراث الإسرائيلي الداعي لضرب قطاع غزة بقنبلة نووية وما يخفيه من نوايا إجرامية.

وقال المتحدث باسم الأمين العام جمال رشدي، إن خطابيّ أبو الغيط حملا نقداً شديد اللهجة لتلك التصريحات، حيث أكد أن هذه اللغة الفاشية الصادرة عن أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية بقدر ما قد تبدو جنونية، فإنها تكشف عن مستوى التطرف والتعصب الذي يتغلغل في مستويات السلطة في إسرائيل، كما أوضح، إنه في ظل وجود حكومة تتبنى مثل هذه الأوهام الأيديولوجية والكراهية المتأصلة، فليس من المستغرب أن نشهد مجازر مروعة ترتكب كل يوم بحق المدنيين الأبرياء في قطاع غزة، مؤكدا أن الأمر لا يقتصر على اعتراف الوزير الإسرائيلي بامتلاك بلاده سلاحاً نووياً، وهو السرّ المكشوف الذي يتعارض مع القانون الدولي بشكل صارخ، بل تكشف هذه التصريحات أيضاً عن النظرة العنصرية، والنوايا الخطيرة لدى بعض المسؤولين الإسرائيليين الذين يدعون لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الفلسطينيين كخيار استراتيجي ويحرضون على ارتكاب المزيد من جرائم الحرب، وأضاف رشدي، أن الخطابين تضمنا إشارة

قوية إلى الموقف العربي الثابت بضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وضرورة تحقيق هذا الهدف في أقرب فرصة.

وناشد أبو الغيط السكرتير العام، ومن خلاله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات الأممية والدولية، "بضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤوليته نحو سرعة وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، ومحاسبة إسرائيل على كافة الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها"، محذراً من أن السماح لهذه الحرب الظالمة بالاستمرار ولو ليوم واحد آخر سوف يزرع بذور الكراهية والتطرف في المنطقة لسنوات قادمة، كما طالب رئيس مجلس الأمن، ومن خلاله الدول الأعضاء في مجلس الأمن "بعدم الاستخفاف أو الاستهانة بالتصريح الإسرائيلي المتطرف وما يخفيه من نوايا إجرامية"، مشيراً أن التهديد باستخدام السلاح النووي يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، وأن على مجلس الأمن التعامل مع هذا الأمر بكل جدية.

وقدمت سلطنة عُمان مبلغ ٣ ملايين دولار دعما لجهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" للاستجابة لاحتياجات الفلسطينيين في قطاع غزة. وقال المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في بيان صادر عن الوكالة، إن هذا الدعم يأتي في وقته المناسب للمجتمعات الفلسطينية في قطاع غزة. ولدى عمان تقليد في التضامن مع الفلسطينيين. وإن هذه اللفتة الكريمة تعد بمثابة ترجمة التضامن إلى عمل، بالمساهمة في مساعدة المدنيين في غزة من خلال الأونروا"، ويأتي هذا التبرع من سلطنة عمان استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته الأونروا في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٣، والذي يبلغ حاليا ٤٨١ مليون دولار، بهدف تقديم الدعم الحيوي للاجئين ومساعدة الأونروا على تلبية الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة.

وجدد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال استقباله، يوم الأربعاء ١١/١٥، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الأيرلندي مايكل مارتن، بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في العاصمة المصرية القاهرة، التحذير من سيناريو التهجير القسري الذي لا زالت بعض الدوائر الإسرائيلية تسعى للترويج له عبر منصات إعلامية واتصالات دولية.

وقال أبو الغيط إن "تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة هو خطٌ أحمر مرفوض عربيا بشكل كامل لأنه يُمثل إفراغا للقضية الفلسطينية من محتواها، وتصفية لها عبر أساليب لن يكون من شأنها إلا زعزعة استقرار المنطقة، فضلاً عن انتهاكه الصارخ للقانون الدولي الإنساني"، كما طالب جميع القوى الدولية بالانتباه للمخاطر الشديدة التي ينطوي عليها مجرد الترويج لمثل هذا الخيار، وأضاف أن "العديد في المنطقة العربية والشرق الأوسط يشعرون بالإحباط الشديد بسبب إزدواجية المعايير التي تمارسها عددٌ من الدول الغربية حيال الهجمة الإسرائيلية على غزة، وكأن قيمة الحياة الإنسانية تختلف بحسب الجنسية أو الديانة".

فيما أعلن رئيس البرلمان العربي عادل العسومي، أن البرلمان سيتقدم بشكوى جنائية باسم الشعب العربي ضد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق الفوري بجرائمها في فلسطين خاصة في قطاع غزة، جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده يوم الثلاثاء ١١/٢١، بحضور مندوب دولة فلسطين بالجامعة العربية مهند العكلوك، لإعلان خطة التحرك الدولي للبرلمان لمواجهة الجرائم بحق الشعب الفلسطيني في غزة وفلسطين بشكل عام.

ودعا الجمعية العام للأمم المتحدة لتفعيل البند الخاص بالاتحاد من أجل السلام في ظل إخفاق مجلس الأمن في إصدار قرار بوقف الحرب، مشيرا إلى أنه سبق وأن قامت الجمعية العامة بتفعيل هذا البند لوقف العدوان في أزمات عدة منها في عام ١٩٥٠ خلال الحرب الكورية والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والتدخل السوفييتي في المجر عام ١٩٥٦.وطالب بتفعيل هذا البند لاتخاد القرار بوقف الحرب فوراً تنفيذا للموقف الشعبي العالمي.

وأكد البرلمان العربي مساندته للدعوات المقدمة من جيبوتي وجزر القمر في المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل، مضيفا أن المجتمع الدولي تغاضى عن أمر خطير يهدد السلم العالمي هو دعوة مسؤولين إسرائيليين لمحو قطاع غزة أو طرد الفلسطينيين من غزة وتهجيرهم، واستعرض العسومي خطوات خطة التحرك الدولية لمواجهة الجرائم التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، أولها التوجه للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لطلب التحقيق الفوري في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، ومطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتفعيل قرارها رقم ٣٧٧ والخاص بالانعقاد تحت مسمى الاتحاد من أجل السلام" لإيقاف الحرب طالما فشل مجلس الأمن في ذلك، وطالب بسرعة تشكيل اللجنة القانونية التي أقرتها القمة العربية الإسلامية لحصر كل الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني ووضع مذكرة قانونية لتقديمها لكل الجهات الدولية المعنية، وإعداد ملف قانوني قوي من خلال هذه اللجنة يقدم للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الجهات.

ث- الموقف الدولي:

أعلن مدير مكتب نيويورك للمفوضية السامية لحقوق الإنسان كريغ مخيبر، استقالته من منصبه، احتجاجا على تعاطي الهيئات الأممية مع الوضع في قطاع غزة، وشدد مخيبر على ضرورة تحمل المنظمة الأممية لمسؤولياتها، وقال: "نشهد، مرة أخرى، إبادة جماعية تتكشف أمام أعيننا، ويبدو أن المنظمة التي نخدمها عاجزة عن وقفها، ما يحدث بغزة حالة إبادة جماعية".

فيما حضّ الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في مقابلة مع "بي بي سي"، يوم الجمعة ١١/١١، "إسرائيل على وقف" القصف الذي يقتل مدنيين في غزة، وقال ماكرون "نحن نشاطر (إسرائيل) وجعها ونشاركها رغبتها في التخلص من الإرهاب" لكن "في الواقع اليوم ثمة مدنيون يُقصفون. هؤلاء الأطفال هؤلاء النساء هؤلاء الكبار في السن يتعرضون للقصف والقتل" ولا يوجد أي مبرر ولا أي شرعية لذلك. لذا نحض إسرائيل على التوقف." وأتت هذه التصريحات غداة "مؤتمر إنساني" نظم في باريس بمبادرة من الرئيس الفرنسي دعا خلاله إلى "العمل على وقف إطلاق النار".

وقال ماكرون نفسه في اتصال هاتفي مع الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، إنه قال خلال المقابلة التي أجرتها معه "بي.بي.سي."، إنه "يؤيد بشكل قاطع إسرائيل وحقها في الدفاع عن النفس"، وأضاف ماكرون أنه لم ينسب ولم يقصد أن ينسب لإسرائيل أي اتهام باستهداف متعمد للمدنيين في حربها على غزة. وأضاف أنه يؤيد "بصورة قاطعة حق وواجب إسرائيل في الدفاع عن النفس."

وأشار المسؤول الفرنسي إلى أن ماكرون "لم يغير موقفه" حيال الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة، معتبرا أنها حرب ضد حركة حماس، وأن الرئيس الفرنسي يعتقد أن "إسرائيل بإمكانها وعليها بذل المزيد من أجل الامتناع عن استهداف المدنيين الفلسطينيين في غزة"، حسبما نقلت عنه صحيفة "هآرتس"، وأضاف المسؤول الفرنسي أنه يجب دفع هدنة إنسانية يتبعها وقف إطلاق نار من أجل السماح بنقل مساعدات لمواطني غزة في موازاة تحرير الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، وتابع المسؤول الفرنسي أن ماكرون لا يزال "صلبا بدعمه لإسرائيل منذ اليوم الأول للحرب"، وأنه خلال هجوم حماس، في ٧ أكتوبر، قُتل ٤٠ مواطنا فرنسيا وأن الحركة أسرت ثمانية آخرين أو أنهم يوصفون كمفقودين، "وفرنسا شريكة بحداد وألم إسرائيل"، وقال إن ماكرون كان "الزعيم الدولي الأول الذي اقترح تشكيل تحالف دولي، مشابه لذلك الذي حارب تنظيم داعش، من خلال تنسيق أمني وتعاون استخباراتي ضد المنظمات الإرهابية الإقليمية". وأضاف أن "ماكرون كرر القول إن إسرائيل لن تكون وحدها في الحرب ضد الإرهاب"، وأن ماكرون يعتقد أن "مبادرة سياسية هي ضرورة من أجل إنشاء استقرار طويل المدى."

وأضاف المسؤول الفرنسي أن ماكرون يعتقد أن على إسرائيل احترام القانون الدولي، وأن "حقها في الدفاع عن نفسها لا يكون من دون قوانين. والرئيس الفرنسي لا يعتقد أن القوات الإسرائيلية تستهدف المدنيين بشكل متعمد. وهو يعي جهود إسرائيل للامتناع عن ضرر كبير والسماح بممرات إنسانية، لكنه

يؤمن بأنه بالإمكان القيام بجهد أكبر بشأن الوضع الإنساني الصعب في صفوف السكان المدنيين في غزة"، وتابع أنه من وجهة نظر ماكرون، "الهدن الإنسانية وبعدها وقف إطلاق النار سيسمح بنقل المساعدات التي يحتاجها جدا السكان المدنيون في غزة."

فيما صوت أعضاء البرلمان في جنوب أفريقيا، لصالح إغلاق السفارة الإسرائيلية في بريتوريا وتعليق جميع العلاقات الدبلوماسية حتى يتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المحاصر، ويعتبر هذا القرار رمزيا إلى حد كبير إذ إن أمر تنفيذه من عدمه بيد حكومة الرئيس سيريل رامابوزا.

واستدعت إسرائيل سفيرها في جنوب أفريقيا، إلى تل أبيب للتشاور قبل التصويت الذي جاء بموافقة أغلبية بواقع ٢٤٨ صوتا مقابل ٩١ صوتا، إذ اتّهم رئيس جنوب أفريقيا، رامابوزا، إسرائيل، بارتكاب "جرائم حرب" و"إبادة" في غزة، داعيًا إلى "وقف فوري وكامل لإطلاق النار" كما فعل نظيره الصيني الذي دعا إلى "مؤتمر دولي للسلام."جاء ذلك في مستهل قمة افتراضية طارئة لمجموعة بريكس مخصصة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ وقال رامابوزا خلال قمة المجموعة التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا والتي يشارك فيها ايضا الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين، والصيني شي جينبينغ، "يشكّل العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين عبر استخدام غير مشروع للقوة من جانب إسرائيل، جريمة حرب."

من جهته، دعا الرئيس الصيني إلى "مؤتمر دولي للسلام" يهدف إلى إيجاد "حل عادل لقضية فلسطين"، وطالب بـ"الإفراج عن المدنيين المحتجزين" في إطار الحرب بين اسرائيل وحماس، ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن الرئيس الصيني قوله "يجب على كل أطراف النزاع وقف إطلاق النار والأعمال القتالية فورا وإنهاء كل أعمال العنف والهجمات التي تستهدف المدنيين وإطلاق سراح المدنيين المحتجزين لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والمعاناة"، وقال شي: "لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن مستدامان في الشرق الأوسط من دون حل عادل لقضية فلسطين" معتبرا أن عقد مؤتمر دولي للسلام سيتيح "العمل على إيجاد حل سريع لقضية فلسطين يكون شاملا وعادلا ودائما."

فيما جددت جمهورية زيمبابوي، على المستويين الحكومي والحزبي، إدانتها للحرب العدوانية التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وطالبت بوقفها فورا، ووصف قطع الاحتلال للمياه والكهرباء عن القطاع بـ"جريمة الحرب".

وقال المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، إن "إسرائيل ليس لها الحق في الدفاع عن النفس في الصراع الحالي لأنها دولة احتلال"، وأشار نيبينزيا خلال كلمته أمام الجلسة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للمنظمة العالمية بشأن فلسطين، الأربعاء، إلى أن الأمم المتحدة ليس لها الحق في أن تعطي إسرائيل تفويضا مطلقا للقيام بعملية برية في غزة، وأكد دعوة بلاده لوقف إراقة الدماء في الشرق الأوسط تجنبا لتوسع نطاق الأزمة إلى المنطقة بأكملها، والعمل على حل دبلوماسي لها، وقال: "في البداية، من الضروري وقف إراقة الدماء ومنع الأزمة من اجتياح المنطقة بأكملها.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن الوضع في الضفة الغربية المحتلة "مثير للقلق" ويستدعي تحركًا "عاجلًا"، مع التشديد على العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، وأوضحت المتحدثة باسم المفوضية العليا إليزابيث ثروسيل، خلال إحاطة دورية في جنيف، أن الوضع في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، "مثير للقلق ويستدعي التحرك العاجل في ظل الانتهاكات المتزايدة المستمرة"، وأكدت أن المستعمرين غالبا ما يرتدون بدلات عسكرية ويرافقهم عناصر من قوات الاحتلال في العديد من الأحيان، وأنهم يتصرفون "في ظل انتفاء شبه تام للعقاب"، ولفتت إلى أن مجتمعات فلسطينية بأكملها تُرغم على ترك أراضيها بسبب أعمال العنف هذه، معتبرة أن ذلك "قد يرقى إلى ترحيل قسري للسكان في انتهاك خطير" لاتفاقية جنيف.

كما أكّد مسؤول أممي في غزّة، أن علم الأمم المتحدة لم يعد كافيًا لحماية الفلسطينيين الذين لجأوا إلى مدارس أممية في القطاع المحاصر والبالغ عددهم ٦٠٠ ألف تقريبًا، مشيرًا إلى استشهاد ٣٨ شخصًا فيها.وجراء عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، والقصف المتواصل من الطيران والمدفعية والزوارق الحربية، لجأ أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن إلى مؤسسات تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أهمها مدارس، وقال مدير الوكالة في قطاع غزّة توماس وايت عبر الفيديو "إنهم أشخاص يبحثون عن الحماية التي يؤمنها عَلَم الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي".

وأضاف أمام ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المجتمعين للاستماع إلى تقرير حول الوضع الإنساني في قطاع غزّة "الحقيقة أننا لا نستطيع حتى توفير الأمن لهم تحت راية الأمم المتحدة"، وتابع "أُصيبت أكثر من خمسين من منشآتنا بسبب الحرب، بينها خمس استُهدفت بشكل مباشر. وأعتقد أنه في آخر إحصاء، مات ٣٨ شخصًا في ملاجئنا"، معربًا عن خشيته من أن يرتفع هذا العدد "بشكل كبير" لا سيّما في شمال قطاع غزة حيث أصبحت الوكالة الأممية عاجزة عن الاتصال بالعديد من مراكزها.

أعلنت تركيا، يوم السبت ١١/٤، استدعاء سفيرها في تل أبيب شاكر أوزكار طورونلار، إلى أنقرة للتشاور. وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان نشرته، إنها استدعت سفيرها في تل أبيب بسبب عدم استجابة الجانب الإسرائيلي لمطالب وقف إطلاق النار ومواصلته الهجمات على المدنيين في قطاع غزة"، وأضافت أن استدعاء السفير التركي جاء أيضا بسبب "عدم سماح إسرائيل بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل دائم ومتواصل، ومع الأخذ بعين الاعتبار الكارثة الإنسانية في غزة".

فيما اعتمدت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة المعنية بالمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة، قرارات متعلقة بالقضية الفلسطينية بأغلبية ساحقة، وعلى رأسها القرار المعني بالدعم للاجئي فلسطين، الذي يشمل وكالة "الأونروا"، وحاز القرار على دعم ١٦١ دولة، في حين صوتت ضده إسرائيل فقط، وامتنعت ١١ دولة عن التصويت، منها الولايات المتحدة. كما اعتمدت اللجنة قرار الاستيطان الإسرائيلي، الذي حصل على دعم ١٤٤ دولة، في حين صوتت ضده ٧ دول (إسرائيل، والولايات المتحدة، وكندا، وهنجاريا، وجزر المارشال، وميكرونيسيا، وناورو) وامتنعت ١٨ دولة عن التصويت. ويدين القرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، ويؤكد على عدم شرعيتها ويطالب بوقفها، ويؤكد عدم شرعية سياسات الضم الإسرائيلية وعدم الاعتراف بها، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس الشرقية.

ولأول مرة، أقر هذا القرار بالبعد العنصري لهذه السياسات، بما في ذلك بناء المستوطنات وهدم البيوت الفلسطينية، التي تهدد قابلية تنفيذ حل الدولتين وترسخ واقع الحقوق غير المتساوية والتمييز، وتحول دون قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه الأساسية كما ورد في القرار.

كما رحب القرار لأول مرة بتوصيات الأمين العام بشأن توفير الحماية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز آليات الحماية الموجودة.

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) مشروع القرار المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية" والمُقدم من قبل مجموعة السبعة وسبعين والصين، بأغلبية ١٥١ صوتا لصالح القرار، فيما عارضته ٦ دول (الولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل، وكندا، ونيرو، وميكرونيزيا، وبالاو) في حين امتنعت ١١ دولة عن التصويت.

يشار إلى أن مشروع القرار يؤكد على مجموعة من المبادئ والأسس المتعلقة بالموارد الطبيعية الفلسطينية كانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأرض الفلسطينية المحتلة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك، يستذكر فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، ويعرب مشروع القرار، أيضا، عن القلق البالغ إزاء استغلال إسرائيل للموارد

الطبيعية الفلسطينية والدمار الذي تلحقه بالأرض والزراعة الفلسطينية والتدمير واسع النطاق للهياكل والبنى التحتية الزراعية، خاصة المتعلق منها بإمدادات المياه والكهرباء سيما في قطاع غزة نتيجة للعمليات العسكرية، كذلك الآثار الضارة للمستوطنات غير الشرعية على كافة أشكال الحياة الفلسطينية.

كذلك، أكد مشروع القرار على الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية، وطالب إسرائيل بالكف عن استغلال هذه الموارد، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض عن استغلال إسرائيل لهذه الموارد.

وأعلنت الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لإغاثة غزة الذي نظم الخميس ١١/١٠، في العاصمة الفرنسية باريس، عن التزامات بتقديم مساعدات تتجاوز قيمتها مليار يورو إلى القطاع الذي يشهد عدوانا إسرائيليا متواصلا منذ السابع من تشرين الأول الماضي.

وعقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من أجل الدعوة لاحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وتعزيز الحصول على المساعدات الإنسانية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية التي يحتاج إليها قطاع غزة في قطاعات الصحة والمياه والطاقة والغذاء، والدعوة إلى حشد الدعم المالي من أجل دعم الوكالات والمنظمات الدولية الفاعلة ميدانيًا.

وفي نهاية المؤتمر، أعلن المنظمون أن التعهدات التي قدمتها الدول المشاركة فاقت مليار يورو، وأنها يمكن، في بعض الحالات، أن تشمل التزامات سبق أن تمّ الإعلان عنها منذ السابع من تشرين الأول، وسيُستخدم جزء كبير من هذه المساعدات لتلبية حاجات الأمم المتحدة لمساعدة أبناء شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، والتي تقدر بنحو ١,٢ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠٢٣.

ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال المؤتمر الذي عقد في قصر الإليزيه إلى "العمل من أجل وقف إطلاق نار" في قطاع غزة، وقال ماكرون أمام ممثلي خمسين بلدا ومنظمة إنسانية "في المدى القريب، علينا أن نعمل على حماية المدنيين. وينبغي من أجل ذلك إقرار هدنة إنسانية سريعا جدا، والعمل من أجل وقف إطلاق نار". وأضاف "يجب أن يصبح ذلك ممكنا"، وأعلن ماكرون أيضاً أنّ بلاده ستزيد مساعداتها لقطاع غزة من ٢٠ إلى ١٠٠ مليون يورو.

ومن جانبه، أعلن رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو أن على الاتحاد الأوروبي أن يدرس منع الإسرائيليين المتطرفين الذين يدعون إلى العنف ضد الفلسطينيين من زيارة أوروبا، وأشار دي كرو إلى تصاعد عنف المستعمرين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، قائلا إن عدم اتخاذ إجراءات ضد أمثال هؤلاء "المتطرفين العنيفين" أمر "غير مقبول"، وقال دي كرو أمام البرلمان البلجيكي "يجب على بلادنا ضمان منع أولئك الذين يرتكبون جرائم خطيرة، على سبيل المثال أولئك الذين يرتكبون أعمال عنف في الضفة الغربية، من دخول بلادنا ودول الاتحاد الأوروبي"، وأشار إلى إمكان فرض عقوبات على أفراد، بما في ذلك "وزير يدعو إلى استخدام الأسلحة النووية ضد شعب لا يستطيع فعل أي شيء ويعيش اليوم في ظروف مروعة"، في إشارة إلى وزير التراث في حكومة الاحتلال الإسرائيلي عميحاي إلياهو، الذي صرّح الأحد الماضي أن "إلقاء قنبلة ذرية على قطاع غزة، قد يكون خيارا متاحا".

وصوتت ١٦٨ دولة، يوم الجمعة ١١/١٠، على قرار يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، في اللجنة الثالثة "لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية" التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعارضت القرار (٥) دول (إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، الولايات المتحدة)، وامتنعت (٩) دول عن التصويت، وأعاد القرار التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين. ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته لنيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت، وشدد القرار على الضرورة الملحة للقيام، دون تأخير، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ

في عام ١٩٦٧، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين.

قامت مقار الأمم المتحدة ومكاتبها في أنحاء العالم بتنكيس أعلامها يوم الإثنين ١١/١٣، ووقف مسؤولوها وموظفوها دقيقة صمت حدادا على أرواح ١٠١ من زملائهم في وكالة "الأونروا" الذين استشهدوا في غزة، منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من تشرين أول/أكتوبر الماضي.وفي المقر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك، وقف رئيس الجمعية العامة دينيس فرانسيس، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، ونائبته أمينة محمد، دقيقة صمت مع وفود عدد من الدول الأعضاء، حدادا على أرواح الشهداء.وأعرب غوتيريش عن أسفه للخسائر غير المسبوقة في الأرواح، وأثنى على أولئك الذين يستمرون في تقديم واجبهم على الخطوط الأمامية لهذه الأزمة الإنسانية.

طالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش" المحكمة الجنائية الدولية، و"لجنة تحقيق دولية مستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة"، بالتحقيق في الجرائم الإسرائيلية على القطاع الصحي الفلسطيني في قطاع غزة، باعتبارها جرائم حرب، وقالت في تقرير صادر عنها يوم الثلاثاء،١١/١٤ إن الهجمات المتكررة التي يشنها الجيش الإسرائيلي على المرافق، والطواقم، ووسائل النقل الطبية، تمعن في تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة ويجب التحقيق فيها باعتبارها جرائم حرب، وإن المخاوف بشأن الهجمات غير المتناسبة تتفاقم بالنسبة إلى المستشفيات، وإنه حتى التهديد بهجوم أو ضرر بسيط يمكن أن يكون له آثار هائلة في حياة المرضى ومقدمي الرعاية أو موتهم.

اعتمد مجلس الأمن الدولي، مساء الأربعاء ١١/١٥، مشروع قرار تقدمت به دولة مالطا، يدعو إلى "هدن إنسانية وفتح ممرات آمنة عاجلة وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة"، الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي. جاء ذلك خلال جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن الوضع في قطاع غزة، ضمن البند "الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

وصوتت ١٢ دولة لصالح مشروع قرار مالطا (عضو غير دائم)، دون أي معارضة، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت (روسيا والولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة)، ودعا القرار إلى إقامة هُدن إنسانية وممرات إنسانية عاجلة لفترات أطول في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كاف من الأيام لتمكين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية المحايدة، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني، من الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية، وتيسير توفير السلع والخدمات الأساسية المهمة لرفاه المدنيين، لا سيما الأطفال، في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك المياه والكهرباء والوقود والغذاء والإمدادات الطبية، فضلا عن إجراء الإصلاحات العاجلة في البنية التحتية الأساسية، وتمكين جهود الإنقاذ والإنعاش العاجلة، بما في ذلك للأطفال المفقودين في المباني المتضررة والمدمرة، بما يشمل الإجلاء الطبي للأطفال المرضى أو الجرحى ومقدمي الرعاية لهم.

وأعلنت محكمة العدل الدولية، يوم الأربعاء ١١/١٥، استلامها ١٥ تعليقًا مكتوبًا بشأن الإجراءات الاستشارية حول العواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وقالت المحكمة في بيان، إن ١٤ تعليقا مكتوبا أودعت في قلم المحكمة خلال هذه المهلة من قبل: فلسطين، والأردن، ومنظمة التعاون الإسلامي، وقطر، وبليز، وبنغلاديش، والولايات المتحدة الأميركية، وإندونيسيا، وتشيلي، وجامعة الدول العربية، ومصر، والجزائر، وغواتيمالا، وناميبيا، فيما قرر رئيس المحكمة، بشكل استثنائي، قبول تقديم التعليق المكتوب من الباكستان بعدما وصل متأخرا، ومن المقرر أن تبدأ المحكمة جلسات الاستماع العامة بشأن طلب الرأي الاستشاري في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٤.

وفي كانون الأول الماضي، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية تقديم رأي استشاري بشأن التبعات القانونية "للاحتلال الإسرائيلي والاستيطان والضم، بما في ذلك الإجراءات التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية ووضع مدينة القدس واعتماد إسرائيل تشريعات وإجراءات تمييزية لتكريس هذه السياسة".

ودعت دول مجموعة بريكس، إلى "هدنة إنسانية فورية" تفضي إلى وقف لإطلاق النار، وإلى "حماية المدنيين وتوفير المساعدة الإنسانية" في قطاع غزة، وذلك خلال قمة افتراضية طارئة استضافتها مدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا.خلال هذه القمة الافتراضية للدول الخمس الأعضاء في بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، حض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المجتمع الدولي على "توحيد جهوده لتهدئة الوضع"، مؤكدا أن دول المجموعة قادرة على "أداء دور أساسي" على هذا الصعيد.

ودعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو"، إلى إطلاق مبادرة لدعم المؤسسات والمقدرات التعليمية والثقافية وإعادة بنائها في قطاع غزة. جاء ذلك في ختام أعمال الدورة العادية الـ(١٢٠) للمجلس التنفيذي "للألكسو"، والتي عُقدت بالعاصمة التونسية تونس، بمشاركة أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة "الإيسيسكو" دوّاس دوّاس، والمكلف بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية في سفارة دولة فلسطين محمود حسين عباس، ودعا المجلس إلى تشكيل لجنة عربية مشتركة من ممثلي الدول، من أجل إعداد خطط إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى للبرامج المتخصصة، لدعم المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية والمقدرات التراثية وإعادة بنائها في غزة، وباقي الأراضي الفلسطينية التي يستهدفها الاحتلال والمستعمرون.

وقال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إنه من المفجع أن تقوم إسرائيل في خضم الحرب، برصد أموال جديدة لبناء المزيد من المستعمرات غير القانونية. وأضاف بوريل في منشور على منصة "إكس"، أن هذا لا علاقة له بالدفاع عن النفس، ولن يجعل إسرائيل أكثر أمانا، مشددا على أن المستعمرات هي خرق خطير للقانون الدولي الإنساني.

وكذلك دعا مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إلى تمديد الهدنة الإنسانية في قطاع غزة، التي دخلت يومها الرابع والأخير، من أجل العمل على "حل سياسي" للصراع، وشدد بوريل في كلمته بافتتاح أعمال المنتدى الإقليمي الثامن لوزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط، والمنعقد في مدينة برشلونة الإسبانية، برئاسة الأردن والاتحاد الأوروبي، على أنه "يجب تمديد" هذه الهدنة وتحويلها إلى هدنة دائمة للسماح بالعمل على حل سياسي، وأضاف "حل سياسي يمكننا من كسر دوامة العنف نهائيا"، مشيراً إلى أنّه "لن يكون هناك سلام أو أمن لإسرائيل من دون دولة فلسطينية."

وجدّدت منظمة التعاون الإسلامي التأكيد على دعمها الثابت والمطلق لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دعوتها للأطراف الدولية الفاعلة من أجل تعزيز الجهود المشتركة لإطلاق مسار سياسي برعاية دولية متعددة الأطراف يفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

وأكدت أن غياب العدالة والشرعية الدولية وازدواجية المعايير قد شجع إسرائيل، قوة الاحتلال، على مواصلة جرائمها ومكنها من الإفلات من العقاب، وساهم في إطالة أمد هذا النزاع الذي يقوض الأمن والسلم الدوليين، ودعت إلى تفعيل الآليات القضائية الدولية المتاحة ومسار العدالة الجنائية الدولية من أجل ردع الاحتلال الإسرائيلي، ومنعه من ارتكاب المزيد من الجرائم وضمان مساءلته ومحاسبته على انتهاكاته الماضية والجارية حاليا.

ج- الموقف الإسرائيلي: -

أقر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أهارون حاليفا، ، بفشل جهازه في إطلاق إنذار للحرب، وذلك في إشارة إلى الإخفاق في توقع هجوم كتائب القسام في السابع من تشرين الأول الماضي، وجاءت تصريحات حاليفا، الذي كان قد أقر بالإخفاق واعترف بالفشل، في حفل تخريج ضباط المخابرات العسكرية، وقال إن "أمان تحت قيادتي فشل، ولم يقم بمهمته الأكثر أهمية وهي التحذير من الحرب. وأنا كرئيس للجهاز أتحمل المسؤولية عن ذلك، كما أكدت منذ اليوم الأول للحرب"، وتابع "نحن نواجه أعداء من الشمال والشرق، من قريب وبعيد. عناصر أمان من جميع التشكيلات - جمع المعلوات الاستخباراتية والأبحاث والعمليات والمقرات، في الميدان، هم شركاء أساسيون في المعركة على صعيدي الهجوم والدفاع"ورفض حاليفا الطرق القائل إن إسرائيل تواجه حربا وجودية، وقال: "إنها ليست حربا وجودية. إن وجود دولة إسرائيل ليس على المحك. ومع ذلك، فهذه حرب على نمط وجودنا هنا. على قدرتنا على العيش في بلدنا بأمان وسلام وتفير خيارات للأجيال القادمة."

فيما قدم وزير الداخلية الإسرائيلي، موشيه أربيل، مذكرة قانون تسمح بسحب الإقامة والجنسية من مواطنين إسرائيليين بدعوى "التحريض على الإرهاب أو التعبير عن دعم الإرهاب في وقت الحرب"، ويتيح القانون الإسرائيلي إسقاط أو سحب المواطنة أو الإقامة بإجراء قضائي في حالات خاصة، يكون المستهدف بهذا الإجراء شخصا تمت إدانته بقضايا تتعلق بـ"الخيانة" أو "دعم الإرهاب."

ومشروع القانون الجديد الذي يتم الدفع به بالتوافق بين وزارتي القضاء والداخلية، يسمح لوزير الداخلية ووزير القضاء بإصدار قرار بسحب مواطنة شخص ما خلال الحرب بمزاعم "الانتماء إلى منظمة إرهابية والتحريض على الإرهاب"، وبحسب مذكرة القانون التي أعدها المستشار القضائي لسلطة السكان والهجرة، ينص القانون على "تسهيل إجراءات سحب المواطنة ممن دعم الإرهاب أو حرض على الإرهاب أو أظهر دعمه لمنظمة إرهابية"، ويركز مشروع القانون على استهداف من يعتبر أنهم "حرضوا على الإرهاب أو أعربوا عن دعم منظمة إرهابية" خصوصا في "الفترة التي يتم الإعلان فيها عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية"، وتشدد المذكرة على ما تصفه بـ"الخطورة الخاصة التي تصاحب تنفيذ هذه الأعمال في زمن الحرب."

وصوت المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت الموسع)، الاقتطاع من أموال المقاصة التي تجبيها سلطات الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية، وتحويل الأموال للسلطة بعد خصم المبالغ المخصصة لقطاع غزة المحاصر وكذلك لذوي الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال، وجاء في بيان صدر عن مكتب رئيس الحكومة، أن الكابينيت قرر "خصم من أموال السلطة الفلسطينية جميع الأموال المخصصة لقطاع غزة، بالإضافة إلى الخصم الذي يتم بموجب قانون الأموال المدفوعة للإرهابيين وعائلاتهم"، في إشارة إلى مخصصات ذوي الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال، وشدد البيان على أن إسرائيل قررت "قطع جميع الروابط مع غزة. لن يكون هناك المزيد من العمال الفلسطينيين من غزة، والعمال الذين كانوا في إسرائيل يوم اندلاع الحرب سيتم إعادتهم إلى غزة"، علما بأن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من ٣ آلاف عامل غزي علقوا في إسرائيل عقب اندلاع الحرب كما ألغت التصاريح الممنوحة لهم بموجب قانون الطوارئ.

ويذكر أن وزير المالية والوزير في وزارة الأمن، سموتريتش، كان قد بعث برسالة إلى نتنياهو قال فيه إنه قرر تجميد تحويل أموال المقاصة، وهي أموال الضرائب التي تجمعها سلطات الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية وتقوم بتحويلها شهريا، الأمر الذي عارضته الأجهزة الأمنية ووزير الأمن، يوآف غالانت، لتجنب احتمالات التصعيد في الضفة.

فيما عيّن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، رئيس الموساد السابق، يوسي كوهين، "مبعوثا للمهمات الخاصة". وأفادت صحيفة "هآرتس، بأن كوهين توجه إلى مكتب نتنياهو، في ٨ تشرين الأول

الفائت، غداة إعلان إسرائيل الحرب على غزة في أعقاب هجوم حماس الواسع والمفاجئ في "غلاف غزة"، "واقترح أن تستعين إسرائيل بخدماته"، وحسب الصحيفة، فإن تعيين كوهين أثار استغرابا وتساؤلات في عدة وزارات، بعد أن كان قد انتقد نتنياهو ووزير القضاء، ياريف ليفين، حول تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء وطالب بوقف هذه التشريعات، وإثر ذلك وصفته عائلة نتنياهو بـ"الخائن". كذلك انتقد كوهين رفض نتنياهو الإعلان عن أنه يتحمل المسؤولية عن إخفاق عدم منع هجوم ٧ أكتوبر.

ومن جانبه، طالب وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، كلا من رئيس حكومته، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، بمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة من قطف الزيتون، وادعى سموتريتش في رسالة بعثها إليهما، أنه "يجب إنشاء مناطق أمنية مُطهرة (أي خالية من الفلسطينيين) حول المستوطنات والطرقات، ومنع دخول العرب إليها" للوصول إلى أراضيهم المزروعة بالزيتون، وطالب سموتريتش بأن يبحث المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، الأسبوع الحالي، في استعدادات قوات الاحتلال في الضفة الغربية بشكل مفصل وخاصة "سيناريو قلب الأوضاع من جانب السلطة الفلسطينية."

وفي خطوة أخرى، صادقت الحكومة الإسرائيلية خلال استفتاء هاتفي، على أنظمة تسمح لمفتشي وزارة الاتصالات والشرطة بإغلاق قنوات تلفزيونية أجنبية، بادعاء أن تدعم "العدو" أثناء الحرب.

وفي خطوة ثالثة، صادقت لجنة القانون والدستور في الكنيست على مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة السجن لسنة على شخص "يستهلك بشكل منهجي" مقاطع فيديو تصدر عن حركة حماس وفصائل المقاومة وتشمل مديحا للحركة والتضامن معها وتشجيع لعملياتها، وذلك تمهيدا للتصويت على مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، وبحسب مشروع القانون، فإن "استهلاك منشورات بصورة عفوية، بشكل بريء أو لهدف شرعي لا يكون محظورا"

فيما اعتبر وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، خلال اجتماع في تل أبيب للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بأن مدة الحرب الإسرائيلية على غزة ستكون طويلة، وفي نهايتها لن تبقى حركة حماس موجودة كإطار عسكري وسلطوي في غزة، وأنه لن يكون هناك تهديد أمني من غزة على إسرائيلي، وأن للجيش الإسرائيلي ستكون حرية عمل كاملة من دون قيود على ممارسة القوة، وتابع "أننا نرى نتائج في الميدان. وجهاز الأمن يركز على أمرين: الانتصار في الحرب وإعادة المخطوفين إلى البلاد"، وقال غالانت إن رئيس حماس في غزة "يحيى السنوار ارتكب خطأ في غزة وحسم مصير حماس ومصير غزة. وإذا ارتكب (أمين عام حزب الله حسن) نصر الله خطأ، فإنه سيحسم مصير لبنان".

كما صادقت الكنيست، في القراءة الثالثة، على قانون يجرم مشاهدة "المحتوى المؤيد للإرهاب" وصوت لصالح القانون ١٣ عضو كنيست مقابل اعتراض أربعة أعضاء، ووفقا للتفاصيل فإن القانون يحظر على الأشخاص "استهلاك محتوى إرهابي". وبحسبه فإن ما يصفها بـ"المنظمات الإرهابية" المُدرجة في نص القانون هي "حماس" و"داعش"، ويُذكر أنه تم إقرار القانون كإجراء مؤقت مدة صلاحيته لعامين، لكن سيكون بإمكان الكنيست تمديده في نهاية تلك الفترة"، ويعني القانون بالسبب المشروع "توفير المعلومات للجمهور أو أغراض البحث أو منع الهجمات الإرهابية"، ويهدف القانون إلى منع ما سُمي بـ"إرهاب الذئب المنفرد"، حيث يصبح شخص غير مرتبط بتنظيم مُصنّف إسرائيليا بـ"الإرهاب"، "متطرفا ويستلهم أفكار الهجمات من خلال مشاهدة المحتوى الإرهابي" وفقا لنص القانون.

فيما قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال مقابلة أجرتها معه شبكة "فوكس" الأميركية، إن الحرب على غزة "تتقدم، والجيش الإسرائيلي يعمل بشكل ممتاز"، وادعى أنه "نبذل كل ما بوسعنا كي نمتنع عن استهداف المدنيين"، وأضاف ردا على سؤال أن قادة حماس، وبينهم رئيس الحركة في غزة، يحيى السنوار، موجودون في مدينة غزة أو في الأنفاق، وقال "هم هناك وسنصل إليهم". وتابع أن إسرائيل ستستمر في الحرب حتى "انهيار حماس، ونحن ملزمون بالانتصار. وهذا لن يكون انتصار

إسرائيل وحدها، وإنما انتصار العالم المتحضر كله على البربرية"، واعتبر نتنياهو أن "إسرائيل لا تسعى إلى احتلال غزة أو السيطرة عليها"، زاعما أن هدف الحرب هو "منح قطاع غزة والشرق الأوسط كله مستقبلا أفضل، وهذا يتطلب هزم حماس"، واعتبر نتنياهو أنه استغرق وقت طويل حتى تمكنت الولايات المتحدة من هزم تنظيمي القاعدة و"داعش"، "ولا أعتقد أن إسرائيل ستحتاج إلى وقت طويل لهذه الدرجة، لكننا سنجعل حماس تنهار وليس مهما كم سيستغرق ذلك لأن مستقبلنا ومستقبل الدول المجاورة ومستقبل الفلسطينيين مرتبط بالجانب الذي سينتصر في هذه الحرب - محور الإرهاب لإيران وحزب الله وحماس والحوثيين، أم قوى التقدم والازدهار: إسرائيل، الولايات المتحدة والدول العربية المعتدلة؟"، وادعى نتنياهو أن "إسرائيل لا تسعى لتشريد أحد. ونحن نحاول إجلاء الغزيين من شمال القطاع إلى جنوبه، بعيدا عن الحرب"، وبحسبه، فإن "مستقبل غزة واضح. وحماس لن تكون موجودة، والقطاع سيكون منزوع السلاح، وسيخضع لنزع الراديكالية وسيعاد إعماره. وجميع هذه الأهداف قابلة للتحقيق. وسنطر إلى إيجاد (أي تنصيب) حكومة مدنية لتحكم في غزة، لكن في المستقبل المنظور علينا أن نتأكد من عدم تكرار أحداث ٧ أكتوبر، ومن أجل منع ظهور كيان مثل حماس، ثمة حاجة إلى قوة موثوق بها لتدخل إلى القطاع ويقتل القتلة"، وتطرق نتنياهو إلى الاتصالات التي كانت تجريها الولايات المتحدة حول اتفاق تطبيع علاقات بين السعودية وإسرائيل، وقال إنه "أعتقد أن الآن ساعة الاختبار، لكن يخطئ من يعتقد أن السلام قد مات. وأعتقد أنه بعد الانتصار على حماس ستكون الظروف ناضجة أكثر."

وبدوره قال الوزير الإسرائيلي، غدعون ساعر، لموقع "واينت" الإلكتروني إنه يعارض نقل الحكم في قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية بعد الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة، وأضاف أن موقف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية هو أن "السلطة لا تستطيع الحكم في غزة"، وتابع ساعر، العضو في الكابينيت السياسي – الأمني عن كتلة "المعسكر الوطني"، أن السلطة الفلسطينية "لا تسيطر بشكل فعّال أيضا" في الضفة الغربية، وقال ساعر إن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مستعد لتحمل المسؤولية على قطاع غزة، شرط أن الحل يشمل القدس والضفة العربية، "وعلى هذا أنا أقول: استمر في حلمك."

وتطرق ساعر إلى تقارير حول وقف إطلاق نار إنساني مقابل الإفراج عن أسرى إسرائيليين في غزة، وقال إنه "لن يكون هناك أي وقف إطلاق نار يكون مؤقتا بطبيعته، لأننا لم نحقق أهداف الحرب ولن ننفذ وقف إطلاق نار دائم"، واعتبر ساعر في المقابل، "أننا لا نستبعد أي طريقة كوسيلة لإحضار المخطوفين إلى إسرائيل. ولدينا التزام تجاه مواطنينا، المواطنين والجنود الموجودين في أسر حماس، وهذا التزام سنضطر إلى تحقيقه بأي طريقة بإمكاننا تحقيقها"، وأضاف أن الأهداف التي تريد إسرائيل تحقيقها في نهاية الحرب هي "القضاء على القدرات العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي، والقضاء على قدرات الحكم لحماس، وإزالة التهديد، وإعادة المخطوفين وإقامة نظام أمني آخر عند حدودنا مع قطاع غزة، وسيشمل مناطق أمنية عازلة تمنع الوصول إلى خط الحدود، مثلما كان قبل ٧ أكتوبر."

وبخصوص اليوم التالي للحرب قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إن إسرائيل ستعمل على بسط سيطرتها الأمنية الكاملة على قطاع غزة، في اليوم التالي للحرب التي يشنها جيش الاحتلال على القطاع المحاصر من ٣٦ يوما، مدعيا أن ذلك سيهدف إلى "إلغاء التهديدات الأمنية"، فيما شدد على أن الحرب على غزة لن تنهي قبل "القضاء على حركة حماس."

وفي مؤتمر صحافي مشترك عقده مع وزير الأمن، يوآف غالانت، والوزير في "كابينيت الحرب"، بيني غانتس، قال نتنياهو إن إسرائيل ترفض أي وقف لإطلاق النار لا يشمل إطلاق سراح الرهائن والأسرى الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة، مشددا على أن إعادة الرهائن "هدفا مركزيا" في الحرب الإسرائيلية على غزة، وقال نتنياهو إن إسرائيل ستصر على الاحتفاظ بسيطرة أمنية على قطاع غزة تشمل "القدرة على دخول الجيش الإسرائيلي إلى القطاع متى يشاء لتصفية إرهابيين من الممكن أن ينشؤوا في القطاع"، وحول إمكانية سماح إسرائيل بعودة السلطة الفلسطينية لقطاع غزة، قال نتنياهو: "لن نقبل بعودة نظام يعلم أولاده قتل اليهود وكراهيتهم ويموّل الإرهابيين ولم يدن الفظائع في ٧ تشرين الأول."

وعن الاستيطان في قطاع غزة، قال نتنياهو ردا على سؤال طرحه مراسل إذاعة الجيش الإسرائيلي، في ظل الأصوات في حكومة نتنياهو وحزب الليكود التي تدفع بهذا الاتجاه، قال نتنياهو إنه لا يرى أن ذلك هدف واقعي للحرب على قطاع غزة، رغم تشديده على مسألة الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية الإسرائيلية على قطاع غزة، وادعى نتنياهو أن سياسته كانت ترتكز على "سحق حماس ومهاجمتها وردعها مقابل الحفاظ على سلطتها أو حكمها في غزة"، وقال: "هناك خطأ في استعراض سياستي في غزة، ولم تكن السياسة تهدف إلى تعزيز حماس، بل إلى سحقها وضربها. لقد جززناها ولكننا لم نقتلعها، لذا نحن الآن نصلح ذلك"، وأكد نتنياهو "مواصلة ضرب غزة بكل قوة"، مطالبًا الولايات المتحدة بعدم الرضوخ لأي ضغوطات بشأن وقف النار في القطاع. وقال: "نقدر الدعم العسكري الأميركي المستمر لنا"، لكنه أضاف "هناك أصوات أميركية لا تدعمنا ونحن نحاربها"، كما طالب الأميركيين بعدم الرضوخ لضغوطات الأقليات في الولايات المتحدة، على حد وصفه، وقال "هناك أشخاص يضغطون على القادة، لكن أقول لهم، لا تستسلموا للضغوط. حربنا هي أيضا حربكم"، منتقدًا تعالي الأصوات المنددة بالحرب في الغرب، فيما دعا إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، بـ"الانضمام إلى الهدف الإسرائيلي" في الحرب على غزة، والمتمثل بـ"القضاء على حماس."

كما تلقت وزارة الأمن القومي الإسرائيلية منذ بداية الحرب على غزة أكثر من ١٩٠ ألف طلب للحصول على رخصة حمل سلاح، ليصل عدد الطلبات منذ بداية العام الحالي إلى ٢١٠ آلاف طلب، وتمت المصادقة على حوالي ٣١ ألف طلب، حسب تقرير نشرته صحيفة "كلكليست، وأشارت الصحيفة إلى أن تزايد الطلب على الأسلحة وعملية التسلح هذه من جانب المواطنين "خطيرة لأسباب عديدة". لكنها تأتي في أعقاب تسهيلات صادق عليها وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، في إصدار رخص حمل سلاح من منطلقات قومية عنصرية، ونقلت الصحيفة عن منتجي الأسلحة، الذين باتوا يعملون على مدار الساعة، تبريرات واهية لصنع كميات كبيرة من الأسلحة، بينها أن "ليس المسدس هو الذي يقتل وإنما الذي يضغطك على الزناد"، وأن "الرخص تصدر بعد عملية استيضاح مهنية ومسؤولة"، وبسبب تزايد الطلب على الأسلحة، جنّدت شركة إنتاج المسدسات والبنادق الإسرائيلية IWIعددا كبيرا من العاملين الجدد. ومنذ بداية الحرب على غزة، تزود هذه الشركة مئات البنادق، يوميا، لوحدات الجيش الإسرائيلي ولمجموعات "الفرق المتأهبة" المسلحة في المستوطنات والبلدات الحدودية إلى جانب مسدسات لمواطنين عاديين.

وقال وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، في المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الأمن الإسرائيلي ، لاستعراض تطورات العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وقال إنه "لا مكان سيكون محصنا في قطاع غزة حتى تحقيق إسرائيل أهداف الحرب" المعلنة، المتمثلة بالقضاء على حركة حماس والإفراج عن الأسرى والرهائن لدى المقاومة في غزة، كما سُئل غالانت خلال المؤتمر الصحافي "عما إذا كان إطلاق سراح أسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال، بموجب صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس، "لا يشكل خطرا أمنيا على مواطني إسرائيل"، ورفض غالانت الإجابة، وقال: "من الجيد أن يكون في هذا الأمر ما هو مخفي أكثر من ما هو معلن."

فيما وافقت حركة "حماس" على صفقة تبادل أسرى تتضمن الإفراج عن نساء وأطفال من قطاع غزة والسجون الإسرائيلية، فيما لا تزال تتفاوض إسرائيل وتسعى إلى إبرام صفقة بعدد أكبر من الأسرى؛ حسبما أوردت وكالة "رويترز" نقلا عن مصدر مطلع على المحادثات الجارية بوساطة قطر. وتتضمن المحادثات الإفراج عن ٥٠ طفلا وامرأة من المحتجزين في قطاع غزة، مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين من الأطفال والنساء من السجون الإسرائيلية (لم يعلن عن عددهم)، وقال المصدر المطلع على سير المفاوضات، إن "وسطاء قطريين يحاولون اليوم الأربعاء التفاوض على اتفاق بين حركة حماس وإسرائيل يشمل إطلاق سراح نحو ٥٠ من المحتجزين المدنيين من قطاع غزة مقابل إعلان وقف لإطلاق النار لمدة ٣ أيام"، وأضاف أن "الاتفاق الذي يجري مناقشته والذي جاء بالتنسيق مع الولايات المتحدة، سيشهد أيضا إفراج إسرائيل عن بعض النساء والأطفال من سجونها وزيادة كميات المساعدات الإنسانية التي تسمح بدخولها إلى قطاع غزة"، وأشار المصدر نفسه إلى أن "حماس" وافقت على المبادئ العامة للاتفاق، لكن إسرائيل لم توافق بعد وما زالت تتفاوض على التفاصيل.

وعلى الصعيد السياسي، دعا زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، إلى عزل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وتحييده عن المشهد السياسي، وتشكيل حكومة وحدة قومية واسعة بقيادة الليكود، لـ"إعادة تأهيل" دولة إسرائيل ومواصلة الحرب على قطاع غزة، وجاءت تصريحات لبيد في مقابلة أجراها على القناة ١٢ الإسرائيلية، دعا فيها لأول مرة إلى إقالة نتنياهو في ظل فشل حكومته في صد هجوم كتائب القسام في السابع من تشرين الأول الماضي. وقال لبيد إنه "على نتنياهو أن يرحل الآن أثناء القتال، وسوف نشارك في حكومة تحت قيادة مرشح آخر من الليكود. سنتحدث مع قادة الليكود، هناك الكثير والكثير من أعضاء الليكود الذين يفهمون أن البلاد وصلت إلى مكان سيئ."

وذكر تقرير إسرائيلي، أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، باتت تتبنى الموقف الإسرائيلي في إطار المحادثات الرامية للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس، تشمل وقفا لإطلاق النار في قطاع غزة المحاصر، ولفت موقع "واللا" إلى أن الموقف الأميركي تم التعبير عنه علنا بواسطة مبعوث بايدن لشؤون الشرق الأوسط، يأتي ذلك فيما أعلن الناطق باسم كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أبو عبيدة، فقدان الحركة "الاتصال بعدد من المجموعات المكلفة بحماية أسرى للعدو"، مشددا على أن "مصير الأسرى (الإسرائيليين) والآسرين لا يزال مجهولا"، فيما تقوم قطر بوساطة لإطلاق سراح عدد من الأسرى مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين ووقف إنساني لإطلاق النار، ويبدو أن الجمود أصاب جهود الوساطة في ظل التعنت الإسرائيلي.

وقال كبير مستشاري البيت الأبيض للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بريت ماكغورك، خلال مشاركته في النسخة الـ١٩ من "منتدى حوار المنامة" الذي ينظّمه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، إن إطلاق سراح "جميع النساء والأطفال والرضع" المحتجزين كرهائن في غزة هو وحده الذي سيؤدي إلى تهدئة القتال وزيادة المساعدات الإنسانية للقطاع المحاصر، وقال ماكغورك "سيحصل تدفق المساعدات الإنسانية والوقود ووقف إطلاق النار، عندما يتمّ الإفراج عن الرهائن". وردّ وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي على كلام ماكغورك، بالقول خلال المنتدى إنه "من غير المقبول" ربط الهدنات الإنسانية بمسألة الرهائن، مؤكدًا أن إسرائيل أخذت "٢,٣ مليون فلسطيني رهائن"، في إشارة إلى سكان غزة، وأكد ماكغورك أن مسألة الرهائن تبقى "أولوية" للرئيس جو بايدن، الذي تطرق إليها في اتصال مساء الجمعة مع أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، فيما المسؤول الأميركي بأن الوضع في غزة "مروّع" و"لا يُحتمل"، رغم أن واشنطن تعارض وقف إطلاق نار ووتبنى الرواية الإسرائيلية وتدعم علنا إجراءات تل أبيب العسكرية في غزة، وأكد موقع "واللا" أن تصريحات ماكغورك تمثل تبنيا كاملا للموقف الإسرائيلي في مفاوضات إطلاق سراح الأسرى والرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة، وأشارت إلى أن حساسية التعبير عن هذا الموقف، "قبل ساعات قليلة من وصوله إلى العاصمة القطرية الدوحة، لإجراء محادثات بشأن المفاوضات للإفراج عن الأسرى والرهائن."

وأعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، أن لجنة برلمانية تابعة للكنيست ستناقش مشروع قانون "إعدام أسرى فلسطينيين"، تمهيدا لطرحه لتصويت الهيئة العامة للكنيست، في قراءة أولى، وقال بن غفير، في بيان مقتضب، إن لجنة شؤون الأمن القومي البرلمانية في الكنيست، والتي يترأسها عضو الكنيست عن حزب "عوتسما يهوديت"، تسفيكا فوغل، وأوضح بن غفير أن الحديث عن مشروع قانون قدمته عضو الكنيست عن حزبه، ليمور سون هار مليخ، مشيرا إلى أن اللجنة ستناقش مشروع القانون تمهيدا لطرحه للقراءة الأولى أمام الهيئة العام للكنيست.

كما شن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هجوما حادا على السلطة الفلسطينية ورئيسها، محمود عباس، مشددا على أن إسرائيل لن تسمحها بأن تدير "الشؤون المدنية" لقطاع غزة في اليوم التالي للحرب على القطاع المحاصر بصيغتها الحالية.وجاء ذلك في بيان صدر عن مكتب نتنياهو تعقيبا على بيان كان قد صدر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أشار إلى التقرير الذي أوردته صحيفة "هآرتس"، بشأن التحقيق الأولي للشرطة في أحداث السابع من تشرين الأول، الذي شهد هجوما مباغتا لكتائب القسام.

وقد جاء في بيان وزارة الخارجية الفلسطينية أن "التحقيق الأولي للشرطة الإسرائيلية أثبت قيام مروحيات إسرائيلية بقصف المدنيين الإسرائيليين في السابع من أكتوبر الذين كانوا قد شاركوا في مهرجان الطبيعة، بما يعني أن الطيران الحربي الإسرائيلي خلّف دمارا كبيرا في المنطقة وجزء من المستوطنات بعد أن تم تفعيل ما يسمى بروتوكول "هانيبال"، وتابعت أنه "بناء على ذلك، تعتبر الوزارة أن نتيجة هذا التحقيق تشكك بالرواية الإسرائيلية بشأن الدمار والقتل الذي وقع في تلك المنطقة، خاصة ما يتعلق بالصور والفيديوهات التي تعكس التدمير والحرائق التي نشبت في العديد من المنازل نتيجة هذا القصف."

وقال نتنياهو "علاوة على أن (الرئيس الفلسطيني، محمود عباس) أبو مازن يرفض منذ ٤٤ يوما إدانة المجزرة البشعة، والآن ينكر رجاله هذه المذبحة ويلقون باللوم على إسرائيل. منكر المحرقة أبو مازن ينكر الآن أيضًا مذبحة حماس - داعش"، وشدد نتنياهو على أنه "أريد أن أكون واضحا - في اليوم التالي للقضاء على حماس، لن نسمح لمن يدير الإدارة المدنية في غزة بإنكار الإرهاب، ودعم الإرهاب، وتمويل الإرهاب وتعليم أبنائهم الإرهاب وتدمير دولة إسرائيل. لن نسمح بذلك".

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على إبرام صفقة تبادل أسرى مع حماس، تشمل إطلاق ٥٠ من الرهائن المحتجزين في قطاع غزة، فيما قالت حركة "حماس"، إنه " بعد مفاوضات صعبة ومعقدة نعلن عن توصلنا لاتفاق هدنة إنسانية لـ٤ أيام بجهود قطرية ومصرية." وجاءت المصادقة الإسرائيلية بأغلبية ساحقة، إذ صوّت ٣ أعضاء فقط هم وزراء من "عوتسما يهوديت"، الذي يترأسه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ضدّ القرار. وفيما كان حزب "الصهيونية الدينية"، الذي يترأسه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، قد أعلن أنه يعارض الصفقة، صوّت في النهاية لصالح إبرامها.

واعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن دمج المجهودين الحربي والدبلوماسي أدى إلى إنضاج الظروف للتوصل إلى صفقة سيتم من خلال الإفراج عن رهائن إسرائيليين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة المحاصر، مشددا على أن مصادقة الحكومة على الصفقة كان "قرارا صائبا"، وقال نتنياهو "بصفتي رئيسا لحكومة إسرائيل، أواجه خيارات صعبة فيما يتعلق بمسألة المختطفين (..) تتواصل جهود إعادتهم إلى إسرائيل طوال الوقت، والآن نحن مستعدون لإطلاق سراح الأطفال والنساء"، وأضاف "على مدى التاريخ، تمكنا من إطلاق سراح رهائن بعمليات عسكرية، لكن ليس دائما ما ينجح ذلك، لهذا لم ننتظر، ونستغل كل فرصة لإطلاق سراح مختطفينا."

وفيما يتعلق بالمحادثات التي أفضت للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى مع حماس بوساطة قطرية أميركية، قال نتنياهو إن "المفاوضات كانت صعبة للغاية. تحدثت مع الرئيس الأميركي، جو بايدن، وشكرته على العمل من أجل تحقيق تحسن كبير في الخطوط العريضة التي تم التوصل إليها"، واعتبر نتنياهو أن "ما مهد الطريق للخطوط العريضة هو الضغط العسكري الهائل على حماس والضغط السياسي الكبير". ووعد نتنياهو بأن "غزة لن تشكل بعد الآن تهديدا لإسرائيل"، وأضاف "سنعيد الأمن إلى الجنوب والشمال. نحن ننتصر وسنواصل القتال حتى النصر الكامل"، وردا على سؤال حول ثقته في أن حماس ستفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق، قال نتنياهو: "أنا متأكد من أن السنوار سيحاول كل أنواع الحيل. سنفعل ما قلنا إننا سنفعله، نحن ملتزمون بمواصلة القتال. قلت لبايدن: نحن نقاتل. نأخذ استراحة قصيرة لكننا سنواصل."

وعن الجبهة الشمالية وإمكانية استمرار المواجهات المتصاعدة مع حزب الله، في ظل اتفاق وقف إطلاق النار والهدنة التي قد تستمر لمدة أربعة أيام في قطاع غزة، قال نتنياهو: "لم نقدم التزامات تتعلق بوقف إطلاق النار على الجبهة الشمالية، سنقيم الوضع وسنتصرف بناء على ذلك."

بدوره، كرر وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، وصفه لقادة حركة حماس بأنهم "حيوانات بشرية"، وفقا لتعبيره، وقال إن حماس تفهم فقط لغة القوة، مشددا على أن الضغط العسكري والتوغل في عمق قطاع غزة المحاصر ساهم بإنجاح الجهود التي أدت إلى صفقة تبادل الأسرى التي من المقرر أن تخرج

إلى النور، وأكد أن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ينص بما لا يدع مجالا للشك، أن العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في إطار الحرب على غزة، ستتواصل فور انتهاء أيام الهدنة، مشددا على أن الحرب لن تتوقف قبل تحقيق الأهداف المعلنة، بما في ذلك تفكيك القدرات العسكرية والسلطوية لحركة حماس وإلغاء أي تهديد أمني على إسرائيل من القطاع المحاصر.

كما وجه غالانت تهديدات للقيادة السياسية لحركة حماس بما في ذلك رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، ورئيس حركة حماس بالخارج خالد مشعل، بالقتل، وقال إنهما يعيشان "في الوقت الضائع" وإن "مصيرهما الموت"، وأضاف "سنصل إلى كل قادة حماس بما في ذلك كل من طار بطائرات فاخرة بعيدًا عن أرض المعركة."

فيما زار رئيس الموساد، دافيد برنياع، العاصمة القطرية الدوحة، لاستكمال الإجراءات الأخيرة المتعلقة بصفقة تبادل الأسرى بين سلطات الاحتلال الإسرائيل وبين حركة حماس، تمهيدا لإتمام الصفقة، بحسب ما أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية، وبحسب القناة ١٢ الإسرائيلية، فإن زيارة برنياع إلى الدوحة تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تسلم قائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين الذين تعتزم حركة حماس الإفراج عنهم. وقالت القناة إن رئيس الموساد "سيتسلم قائمة بأسماء عشرات الرهائن الذين سيتم إطلاق سراحهم خلال أيام الهدنة - نحو ١٠ رهائن يوميا وقد جرت العديد من الاتصالات والترتيبات لإتمام الصفقة."

وتمهيدا لإبرام صفقة الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة، أفاد تقرير إسرائيلي، بأن الرئيس الأميركي، جو بايدن، طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال محادثات هاتفية بأن تعمل إسرائيل على تهدئة المواجهات المتصاعدة مع حزب الله اللبناني، خلال أيام الهدنة الإنسانية.

ونقلت القناة عن مسؤول سياسي وصفته بـ"المطلع" على تفاصيل المحادثة بين نتنياهو بايدن، أن الرئيس الأميركي قال نتنياهو إنه "يفهم أنه سيكون بالإمكان الحفاظ على الهدوء على الحدود الشمالية أيضًا"، وأضاف أنه "يعتقد أن على إسرائيل أن تتحرك في هذا الاتجاه"، وبحسب التقرير، فإن نتنياهو أنهى المحادثة دون إعطاء "التزام قاطع" للرئيس الأميركي في هذا الشأن، ولفتت القناة إلى أنه سيتم طرح هذه المسألة للتداول في وقت لاحق من هذا المساء، كجزء من الحوار المتوقع بين كبار القادة السياسيين والعسكريين، عشية بدء الاتفاق المرتقب مع حركة حماس .

وقد أشارت وسائل الاعلام إلى توصل قطر، الوسيط الرئيسي إلى جانب مصر والولايات المتحدة، إلى اتفاق الهدنة التي ستستمر أربعة أيام قابلة للتمديد. وتنص الهدنة على تبادل ٥٠ رهينة محتجزين في غزة بـ١٥٠ أسيرا فلسطينيا؛ كما تنص على تمديد الهدنة بيوم واحد مقابل كل ١٠ رهائن إسرائيليين يتم الإفراج عنهم من قطاع غزة، وفي وقت سابق قدمت للوسيطين القطري والمصري، قائمة بأسماء ١٤ رهينة من المقرر أن يتم إطلاق سراحهم، في تشير وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى قائمة بأسماء ١٣ رهينة، وقد تم إرسال القائمة إلى إسرائيل، وأتاح اتفاق الهدنة توفير بعض الهدوء الى قطاع غزة للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب بين إسرائيل وحركة حماس. ودخلت كميات من المساعدات الانسانية الى القطاع حيث تزداد حدة الأزمة الإنسانية لسكانه البالغ عددهم ٢,٤ مليون نسمة، بينهم زهاء ١,٧ مليون نزحوا عن منازلهم.

فيما أجرى وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، تقييما ميدانيا للأوضاع الأمنية في قطاع غزة المحاصر، في ظل الوقف المؤقت لإطلاق النار شدد خلاله على أن جيش الاحتلال "لن يخرج من قطاع غزة حتى يتم استعادة جميع الرهائن" الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة.

وعلى صعيد آخر، قررت إسرائيل التراجع عن تأييدها لاستضافة السعودية لمعرض "إكسبو ٢٠٣٠"، وذلك على خلفية الحرب على غزة، وفق ما ذكرت هيئة البث العامة الإسرائيلية "كان ١١"، عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين قولهم إن القرار اتخذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وأن إسرائيل ستؤيد إيطاليا

كي تستضيف هذا المعرض الدولي، وكانت إسرائيل تعتزم دعم ترشح الرياض لاستضافة "إكسبو ٢٠٣٠"، وهي مسألة ترغب الرياض في الحصول فيها على دعم غربي. وربطت القناة الإسرائيلية، في حزيران الماضي، بين ذلك وبين المساعي لتطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض، وكانت إسرائيل تعتزم من خلال دعم ترشيح الرياض لاستضافة "إكسبو ٢٠٣٠"، بث رسائل إيجابية للجانب السعودي في محاولة لتسريع جهود الوساطة التي تقودها إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للتوصل إلى صيغة تطبيع رسمي بين الرياض وتل أبيب. إلا أن هذه الجهود توقفت في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة، ويشار وهذا المعرض الذي سيعقد في عام ٢٠٣٠ هو إحدى المنصات العالمية الأكثر تأثيرا وتتنافس على تنظيمه إلى جانب الرياض ثلاث مدن هي: روما الإيطالية، وبوسان الكورية الجنوبية، وأوديسا الأوكرانية.

وأورد موقع "واللا" الإسرائيلي، تقريرا نقلا عن مسؤولَين أميركيَين رفيعَي المستوى (لم يسمهما)، مشيرا إلى "مخاوف أميركية من أن تؤدي العمليات العسكرية الإسرائيلية في جنوب قطاع غزة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين الفلسطينيين"، وذلك في ظل الأعداد الكبيرة للضحايا المدنيين الذين استشهدوا نتيجة الهجمات الإسرائيلية، وأضاف التقرير أن المخاوف الأميركية تتعزز خصوصا بسبب نزوح غزيين إلى جنوبي قطاع غزة هربا من القصف والهجمات الإسرائيلية، بعد أن طالبهم الجيش الإسرائيلي بالانتقال إلى الجنوب، وقصف المئات من العمارات السكنية على رؤوس ساكنيها واجتاح المناطق الشمالية، وبات يتركز في جنوبي قطاع غزة نحو مليوني فلسطيني، وبحسب إدارة بايدن، فإن النهج العسكري الذي انتهجه الجيش الإسرائيلي في شمالي قطاع غزة، سيؤدي إلى أزمة إنسانية "أكثر حدة وكارثية" في جنوبي القطاع، في ظل تركز النازحين في الجنوب. وأكد المسؤولان أن "الغرض من محادثة بايدن مع نتنياهو يوم الأحد، كان مناقشة مخاوفه بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية في جنوب قطاع غزة.".

ح- <u>الموقف الأمريكي</u>: -

في ظل الإجماع الإسرائيلي - الأميركي على أهداف الحرب وإسقاط حكم "حماس"، أفاد تقرير صحافيّ أميركي بأن إدارة الرئيس الأميركيّ، جو بايدن، تعتقد أنه لم يتبقّ لبنيامين نتنياهو سوى وقت محدود في منصبه، رئيسا للحكومة الإسرائيلية وأوردت مجلة "بوليتيكو" الأميركيّة، نقلا عن مسؤول أميركيّ لم تسمّه، أن "الإدارة الأميركية تعتقد أنه لم يتبق لنتنياهو سوى وقت محدود في منصبه"، وذكر المسؤول أن "توقعات الإدارة الأميركية ترجّح بقاء نتنياهو في منصبه أشهرا، أو حتى انتهاء القتال فقط؛ رغم عدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الإسرائيلية."

بينما نفت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، أدريان واتسون، ذلك وقالت إن "الوصف الذي يظهر في المقال غير صحيح. الموضوع لم يناقشه الرئيس بايدن في الماضي ولا يتم مناقشته الآن. نحن نركز على التعامل مع الأزمة الحالية"، في المقابل، قلل مسؤول في البيت الأبيض من أهمية هذه الأحاديث عن مستقبل نتنياهو، وقال إنها مجرد تكنهات، وشدد على أن تركيز الإدارة ينصب بشكل مباشر على دعم أمن إسرائيل، لكنه أوضح أن "قبضة نتنياهو المهتزة" في السلطة تكون دائمًا "في الخلفية" خلال المحادثات الداخلية لإدارة بايدن حول الشرق الأوسط، أضاف المسؤولان في الإدارة الأميركية أن "بايدن ذهب إلى حد مشاركة نتنياهو بأنه يجب عليه التفكير في العبر من الحرب التي سيتقاسمها مع من سيخلفه في منصبه."

وفي سياق ذي صلة، قال مسؤول إسرائيلي لـ"بوليتيكو" الأميركي، إن "إسرائيل مستعدة لمناقشة هدنة إنسانية لبضع ساعات"، مضيفا: "أن وقف إطلاق النار لا يزال غير مطروح على الطاولة"، ونقل التقرير عن عضوين في مجلس الشيوخ الأميركي، قولهما إن هناك محادثات جارية لإنشاء قوة متعددة الجنسيات في غزة بعد قضاء إسرائيل على حركة "حماس".

فيما قال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال مؤتمر صحافي في تل أبيب إنه "علينا أن نفعل المزيد من أجل الدفاع عن المواطنين الفلسطينيين"، وأنه يحظر أن تنتشر الحرب إلى مناطق أخرى في

الشرق الأوسط. وأشار بلينكن إلى ثلاثة نقاط. النقطة الأولى هي تحرير الأسرى الإسرائيليين في غزة، وبينهم من يحملون الجنسية الأميركية وجنسيات أخرى. والنقطة الثانية هي حماية المدنيين في غزة، وأن هذا يتم بإدخال مساعدات إنسانية. وقال إنه عندما يشاهد أطفاق في غزة تحت الأنقاض، فإنه يفكر في أولاده. ونقطة أخرى تتعلق بحماية المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأضاف بلينكن حول أحداث ٧ تشرين الأول أنه "صادم أنه جرى نسيان الوحشية، لكن ليس في إسرائيل وأميركا". وقال إن "الصحافيين في غزة بحاجة إلى الحماية"، وقال إنه ناقش مع نتنياهو "هدنة إنسانية" في الحرب على غزة. وتبنى بلينكن الرواية الإسرائيلية بأنه يوجد وقود لدى حماس ولا تريد تزويده للمدنيين، وتابع بلينكن أن لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط دور هام في الصراع، "'سرائيل تسعى إلى هزم حماس، وهذا أمر مختلف كيف ستنفذ ذلك. والفشل في أسلوب الحرب يعود بالفائدة على حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى. وشاهدت أطفالا فلسطينيين يتم إخراجهم من تحت الأنقاض. وعندما أشاهدهم، فإني أشاهد أولادي. وزودنا نصائح بشأن كيفية تقليص استهداف الأبرياء."

وقبل ذلك، التقى بلينكن مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. ووصل بلينكن إلى إسرائيل اليوم للمرة الثالثة خلال الحرب على غزة. وتباحث نتنياهو وبلينكن في طلب أميركي "بوقف إطلاق نار مؤقت" ونقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، وفي موازاة ذلك محاولة تحرير أسرى إسرائيليين في غزة بوساطة دول عربية. وتظاهرت عائلات الأسرى الإسرائيليين قبالة مقر وزارة الأمن.

وقال نتنياهو إن إسرائيل لن توافق على "هدنة موقتة" فمن دون إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم الحركة في غزة، كما شدد على رفض إسرائيل إدخال الوقود إلى قطاع غزة،وقال عقب اجتماعه مع وزير الخارجية الأميركي، "نحن مستمرون بكل قوتنا وإسرائيل ترفض الهدنة المؤقتة التي لا تشمل إطلاق سراح رهائننا"، وذكرت هيئة البث العامة الإسرائيلية "كان" أن نتنياهو "يميل إلى الاستجابة" للطلب الأميركي، ونقلت عن مسؤول سياسي إسرائيلي قوله إنه "من الجائز أن توافق إسرائيل على وقف الهجمات لعدة ساعات"، وقال بلينكن خلال لقائه مع هرتسوغ إن "أيام صعبة، لكننا هنا مثلما كنا ومثلما سنكون، بتضامن مع إسرائيل. ونحن ملتزمون بقوة بمقولة أن ليس لإسرائيل الحق فقط، وإنما واجب الدفاع عن نفسها أيضا وأن تفعل كل ما يمكن من أجل التأكد أن ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ لن يتكرر"، وأضاف بلينكن أنه "إلى جانب ذلك، ثمة أهمية أيضا للطريقة التي تنفذ فيها إسرائيل ذلك. ومن المهم جدا أنه بكل ما يتعلق بالدفاع عن المدنيين، الذين يواجهون نيران حماس، سنبذل كل ما بوسعنا للدفاع عنهم وتقديم المساعدة لمن يحتاج إليها، وليس موجودا هناك وليس مسؤولا عما حدث في ٧ أكتوبر. ونحن نعمل لتنفيذ ذلك. ولدينا إصرار مشترك وهذا الإصرار لن يتزعزع. ونحن أيضا نفكر طوال الوقت برهائننا – الكثير من الإسرائيليين، الأميركيين، مواطنين آخرين – ونحن مصرون على القيام بكل ما بوسعنا من أجل إعادتهم بأمان إلى عائلاتهم."

بينما أفادت شبكة "سي.إن.إن." بأن الرئيس الأميركي، جو بايدن، وكبار مستشاريه حذروا إسرائيل، في الأيام الأخيرة، من أن "وقتها محدود" لأسابيع وليس لشهور في الحرب على غزة ومحاولة تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها، بالقضاء على حركة حماس وحكمها، قبل أن تطالب بوقف إطلاق نار. وأضاف التقرير أنه بمرور الوقت يصبح تحقيق أهداف إسرائيل أكثر صعوبة بسبب الصرخة العالمية المتزايدة حيال الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

كما عبرت إدارة بايدن عن قلقها إزاء تصاعد إرهاب المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وإعلان وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، عن رفضه تحويل المستحقات المالية الفلسطينية، أي الضرائب والجمارك التي تجبيها إسرائيل من الفلسطينيين لصالح السلطة الفلسطينية. وعلى إثر ذلك، قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، تحويل معظم هذه المستحقات. وعارض وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، القرار فيما امتنع سموتريتش عن التصويت.

وكشفت تقارير إسرائيلية، ما دار خلف الأبواب المغلقة في اجتماع "كابينيت الحرب" الإسرائيلي، مع وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، حول سير عمليات جيش الاحتلال في قطاع غزة المحاصر، ووفقا للقناة ١٣ الإسرائيلية، فإن بلينكن بيّن للمسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك خلال اجتماعه مع "كابينيت الحرب" واجتماعاته الهامشية مع مسؤولين إسرائيليين، أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، باتت تتعرض لضغوط شعبية، وقال بلينكن إن دعم الإدارة الأميركية لإسرائيل في حربها على قطاع غزة "مطلق وشامل"، واستدرك قائلا: "ولكن بعد قولي هذا فإن ما يحدث في الرأي العام بات يثير القلق"، وأضاف بأن الرأي العام الدولي والأميركي بشكل خاص، "يرى المباني تسقط في غزة، والأطفال يقتلون، ما يجعل الأمر صعبًا بالنسبة لنا."

وفي حديثه مع المسؤولين في تل أبيب، شدد بلينكن على أنه "إذا كنتم تريدون معركة طويلة (على قطاع غزة)، فيجب تقديم إجراءات تتعلق بمساعدات إنسانية واسعة النطاق"،وذكرت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان ١١") أن بلينكن "أبلغ المسؤولين الإسرائيليين أن الهدنة ليس ضرورية فقط للدواعي الإنسانية لسكان غزة، ولكن أيضًا من أجل (التعامل) الرأي العام العالمي"، وأضاف "حاليا، الحزبان (الديمقراطي والجمهوري) يدعمان إسرائيل، لكن الصور بدأت تصل من غزة وهناك مظاهرات، هناك حاجة إلى هدنة حتى يكون لدينا متنفس دولي، وحتى نتمكن من مواصلة النشاط العسكري"، وبحسب القناة ١٣، فإن بلينكن إشار خلال اجتماعه مع "كابينيت الحرب"، إلى أن "هناك أضرارا كبيرة لحقت بغير المتورطين (على حد تعبيره، في إشارة للمدنيين في غزة) وأنه يتعين على إسرائيل أن تبذل جهودا أكبر لمنع مثل هذا الضرر."

بدوره، رد عليه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، بالقول: "لو استمعنا إلى الجنرالات الذين أرسلتهم إلى هنا - لكانت خططنا أكثر عنفا"، وإشار هليفي بذلك إلى الضباط الأميركيين الذين أرسلتهم واشنطن إلى إسرائيل لمتابعة سير الحرب والمشاركة في وضع الخطط العملياتية لمواجهة فصائل المقاومة في قطاع غزة، وقالت الولايات المتحدة، السبت، إنها تتوقع من إسرائيل "اتخاذ الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك احترام المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة."

وردا على سؤال بشأن الغارات الجوية الإسرائيلية التي أصابت مدخل مستشفى الشفاء والمناطق المحيطة بمستشفيي القدس والإندونيسي أمس الجمعة، قال متحدث باسم الخارجية الأميركية: "نتوقع من إسرائيل أن تتصرف بشكل متسق مع القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى اتخاذ الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين"، وأضاف المتحدث: "هذا يشمل احترام المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة"، وتابع "نواصل حث إسرائيل على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين"، ما دار خلف الأبواب المغلقة في اجتماع "كابينيت الحرب" الإسرائيلي، مع وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، حول سير عمليات جيش الاحتلال في قطاع غزة المحاصر

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤولين أميركيين أن الولايات المتحدة تتطلع إلى توسيع تبادل المعلومات الاستخبارية مع إسرائيل، مشيرة إلى أن بيرنز سيبحث في جولته الوضع في غزة، ومفاوضات إطلاق المحتجزين، ومنع توسع الحرب بالمنطقة.

وقالت الصحيفة إن زيارة المسؤول الأميركي تأتي في ظل مساع أميركية لدفع إسرائيل إلى جعل عملياتها ضد حركة حماس في غزة محددة بشكل أكبر، وأن تسمح بهدن لإدخال المساعدات، وتبذل جهدا أكبر لتجنب استهداف المدنيين، ونقلت "نيويورك تايمز" عن مسؤول أميركي أن من أهداف جولة بيرنز تعزيز الالتزام الأميركي بالتعاون الاستخباري مع الشركاء، مشيرة إلى خبرته الطويلة في المنطقة.

وتتزامن جولة مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، مع جولة جديدة لوزير الخارجية أنتوني بلينكن في المنطقة، وأكدت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، مرارا أنها تعارض وقف إطلاق النار بحجة أنه

سيخدم مصلحة حركة حماس، وتدعم بدلا ن ذلك "هُدنا إنسانية"، وتحدث بايدن عن إحراز تقدم باتجاه التوصل إلى هدنة.

كما جاء عن البيت الأبيض "نرغب في هدن إنسانية بأسرع وقت ممكن ونواصل مناقشة ذلك مع الإسرائيليين. كما ينبغي تجنب المدنيين وإرسال المزيد من شاحنات المساعدات لغزة"، وأضاف أن "تغيير تموضع قواتنا في الشرق الأوسط هو رسالة ردع لكل من يحاول تصعيد الصراع. نريد من الإسرائيليين تقليل الخسائر في صفوف المدنيين وأن يكونوا حذرين."

وبحسب ما صادر عن البيت الأبيض، فقد جرى إبلاغ إسرائيل بأنه "ينبغي أن تكون عملياتها ضد حماس سريعة وحاسمة ومميتة"، معتبرا "لا نحدد للإسرائيليين أهدافهم في غزة ونواصل حثهم على الحذر بخصوص المدنيين"، وفي السياق، قدرت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) عدد المدنيين الذين قتلوا في غزة الآلاف، من دون أن تقدم رقما محددا.

ومن ناحيتها، قالت وزارة الخارجية الأميركية إنها لا تشكك في الأزمة الإنسانية بغزة والخسائر الكبيرة في أرواح المدنيين، أضافت "نناقش مع إسرائيل ومصر مسألة إدخال الوقود لغزة بطريقة تساعد المدنيين وليس حماس"، فيما اعتبرت أن "لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن نفسها ومن المهم أن تفرق بين حماس والمدنيين."

فيما قال الرئيس الأميركي، جو بايدن، أنه حاليا "لا توجد إمكانية" لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، في حين أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن العمليات القتالية ستتواصل، مشيرا إلى "السماح بممرات عبور آمنة" لدفع أهالي شمال قطاع غزة إلى النزوح جنوبا جاء ذلك فيما أعلن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، أن إسرائيل وافقت على "هدنة إنسانية"

في المقابل، يستدل من البيان الذي صدر عن مكتب نتنياهو أن "الهدنة الإنسانية" التي زعم البيت الأبيض ليست سوى "ممرات النزوح" التي يوفرها الجيش الإسرائيلي لفترات قصيرة لدفع سكان المناطق الشمالية في قطاع غزة إلى التوجه نحو جنوبي القطاع المحاصر، علما بأن الاحتلال استهدف هذه الممرات في أكثر من مناسبة، وجاء في بيان نتنياهو أن "القتال مستمر، ولن يكون هناك وقف لإطلاق النار دون إطلاق سراح الرهائن"، وأضاف "تسمح إسرائيل بممرات عبور آمنة من شمال قطاع غزة إلى الجنوب، كما فعل بالأمس ٥٠ ألف من سكان غزة"، وتابع "ندعو مجددا السكان المدنيين في غزة إلى الرحيل للمناطق الجنوبية."

ويخشى البيت الأبيض من هجمات استفزازية إسرائيلية في لبنان قد تدفع حزب الله إلى تصعيد عملياته الحدودية، ما قد يخلق ذرائع لإسرائيل لتسويغ زيادة عملياتها العسكرية في لبنان وتوسيع نطاق الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة المحاصر، ما من شأنه أن يجر واشنطن إلى قلب الصراع في المنطقة

وحسبما أفاد موقع "واللا" الإسرائيلي، في تقرير نقلا عن ثلاثة مصادر مطلعة على المحادثات بين تل أبيب وواشنطن في هذا الشأن؛ ولفت التقرير إلى المحادثة الهاتفية بين وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، ونظيره الإسرائيلي، يوآف غالانت، أعلن أوستن عن قلق واشنطن من "تصاعد القتال على الحدود الشمالية"، وأشار إلى مخاوف من أن تصعيد المواجهات بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، قد يؤدي إلى فتح جبهة أخرى في الحرب، وذكر التقرير أن أوستن طالب غالانت بضرروة تجنب الخطوات التي قد تؤدي إلى حرب شاملة مع حزب الله.

وذكر التقرير أن الرسالة التي نقلها أوستن "تعكس القلق المتزايد في البيت الأبيض بشأن ما تعتبره إدارة بايدن عمليات عسكرية متزايدة للجيش الإسرائيلي في لبنان أدت إلى تفاقم التوترات على طول الحدود"، وذلك مع تصاعد المواجهات الحدودية التي أدت إلى مقتل ١٠ إسرائيليين، معظمهم جنود، وعشرات اللبنانيين، معظمهم من مقاتلي حزب الله.

وقال التقرير إن "إدارة الرئيس جو بايدن تشعر بالقلق من أن الهجمات التي نفذها الجيش الإسرائيلي في لبنان، تهدف إلى استفزاز حزب الله وخلق ذريعة لعملية عسكرية إسرائيلية أوسع في لبنان، الأمر الذي قد يجر الولايات المتحدة إلى عمق الأزمة" في المنطقة، الأمر الذي نفاه المسؤولون في تل أبيب.

وبحسب "واللا"، فإن كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين في إسرائيل أبلغوا نظراءهم الأميركيين في أكثر من مناسبة منذ بدء الحرب على قطاع غزة أن "المواطنين الإسرائيليين لن يوافقوا على العودة إلى المستوطنات (في المنطقة الحدودية مع لبنان) ما دام تهديد حزب الله سيظل قائما على الجانب الآخر من الحدود."

كما طالب ٢٥ عضوا ديمقراطيا في مجلس الشيوخ الأميركي، بإدخال الوقود إلى قطاع غزة، معربين عن مخاوفهم بشأن أزمة وشيكة في مستشفيات غزة، وتضاؤل إمدادات مياه الشرب النظيفة في القطاع، وجاء في بيان مشترك لهم"إن المستشفيات في غزة على بعد ساعات من نفاد الوقود الذي يستخدم لتشغيل أجهزة التنفس الاصطناعي وحاضنات الأطفال وغيرها من المعدات المنقذة للحياة، والأمراض تنتشر بسرعة دون القدرة على معالجة وضخ مياه الشرب النظيفة".

فيما قال البيت الأبيض إنه لا يؤيد قصف المستشفيات جوا ولا يريد رؤية تبادل لإطلاق النار، وذلك في اعقاب اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي، مجمع الشفاء الطبي، جنوب مدينة غزة، وأضاف متحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض لـ"رويترز"، "لا نؤيد ضرب مستشفى من الجو ولا نريد أن نرى معركة بالأسلحة النارية في مستشفى ليقع الأبرياء والأشخاص العاجزون والمرضى الذين يحاولون الحصول على الرعاية الطبية التي يستحقونها في مرمى النيران"، وتابع "يجب حماية المستشفيات والمرضى"، وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي، قد اقتحمت جزءا من مجمع الشفاء الطبي، غرب مدينة غزة، بعد حصاره لليوم السادس على التوالي.

كما تقدم مركز الحقوق الدستورية في الولايات المتحدة الأميركية (The CCR)، بشكوى قضائية عبر محكمة اتحادية بمنع الرئيس الأميركي جو بايدن، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع لويد أوستن، من تقديم المزيد من الأسلحة والأموال والدعم الدبلوماسي إلى إسرائيل على أساس أن هناك إبادة جماعية تتكشف من دولة الاحتلال ضد السكان المدنيين في غزة، وتتم مقاضاة بايدن وبلينكن وأوستن بصفتهم الرسمية، لفشلهم في منع حدوث إبادة جماعية في غزة عبر تأثيرهم في دولة الاحتلال، وتقديم الدعم المباشر إليها بالأسلحة والأموال والدعم والغطاء الدبلوماسي، في انتهاك للواجبات المنصوص عليها في اتفاقية الإبادة الجماعية والقانون الدولي العرفي، إذ تسعى الدعوى التي تقدم بها المركز عبر شركة محاماة (Van Der Hout, LLP) إلى الحصول على تعويض تفسيري وأمر قضائي، إلى دعم الحكومة الأميركية غير المشروط لإسرائيل، وهي تقصف سكان غزة وتحرمهم من الطعام والماء وغيرها من الضروريات، وتقدم الشكوى أدلة واسعة النطاق على أن أعمال الحكومة الإسرائيلية تمثل إبادة جماعية باتت تتكشف يوماً بعد يوم، وهي التي تعرفها اتفاقية الإبادة الجماعية بأنها أفعال مرتكبة "مع نية التدمير، كليًا أو جزئيًا، جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية".

وقد قال أحد كبار المسؤولين السابقين في وزارة الخارجية الأميركية، إن إسرائيل ارتكبت "جرائم حرب في غزة"، وعبر جوش بول الذي كان مكلفا بالإشراف على عمليات تصدير الأسلحة إلى حلفاء الولايات المتحدة، وقدم استقالته الشهر المنصرم، عن استيائه في مقابلة مع وكالة "فرانس برس"، لعدم توجيه الانتقاد إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه حليفتها، وأكد جوش بول، الذي شغل منصب مدير العلاقات العامة والمفاوضين في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية مدة ١١ عامًا، أن "انتقاد إسرائيل موضوع محظور في السياسة الأميركية، وبالخصوص في الكونغرس"، وتابع، "هذا يثني المسؤولين السياسيين الأميركيين عن الإفصاح عما يفكرون فيه على الملأ".

طالب وزير الخارجيّة الأميركي أنتوني بلينكن، إسرائيل باتّخاذ إجراءات "عاجلة" لوقف عنف المستوطنين ضدّ الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة المحتلّة، وقال المتحدّث باسم الخارجيّة الأميركية ماثيو ميلر في بيان صحفي، إنّ بلينكن شدّد في مكالمة هاتفيّة مع بيني غانتس، على ضرورة اتّخاذ خطوات لخفض التوتّر في الضفّة الغربيّة، بما في ذلك من خلال مواجهة تزايد مستوى عنف المستوطنين المتطرّفين"، يذكر انه منذ بدء عدوان الاحتلال على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول الماضي، صعدت قوات الاحتلال والمستوطنين من انتهاكاتها وجرائمها بحق شعبنا وأرضه ومقدساته في الضفة الغربية، خاصة سياسة التهجير القسري للمواطنين.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل أكثر من ٢٤٠ اعتداءً ضد فلسطينيين منذ السابع من تشرين الأول الماضي، ما يعكس زيادة كبيرة في وتيرة انتهاكات المستوطنين حيث بلغ المعدل اليومي سبعة اعتداءات مقارنة بثلاثة يوميا قبل العدوان، وقد أدت انتهاكات المستوطنين إلى وقوع عمليات تهجير وإخلاء قسري لمجتمعات فلسطينية بأسرها خاصة في المنطقة المسماة "ج"، التي تشكل ٦٠% من مساحة الضفة الغربي

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، تشرين الثاني ٢٠٢٣، باستشهاد (١٢١) فلسطينيا؛ في مختلف محافظات الضفة الغربية

أما في قطاع غزة تم تسجيل (٦٤٨٨) حالة استشهاد بمحافظات غزة، وبذلك ارتفع عدد الشهداء منذ بدء العدوان على قطاع غزة إلى أكثر ١٥٠٠٠ مواطناً (بينهم أكثر من ٦١٥٠ طفلاً، و٤٠٠٠سيدة)

فيما بلغ عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خلال هذا الشهر على يد قوات الاحتلال ومستوطنيه (٥٣٤) فلسطينيا خلال هذا الشهر بمختلف محافظات الضفة كان من بينهم ٦٦ طفلاً

بينما جُرح ما يزيد عن ١٤٤١١ بمحافظات غزة حيث بلغت حصيلة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة إلى ١٥٢٠٧ شهيداً وإصابة ٤٠٦٥٢ مواطناً منذ السابع من أكتوبر الماضي.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

تشير تقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، الى أن قوات الاحتلال قد اعتقلت (١٨٦٤) فلسطينيا؛ توزعوا على مختلف المحافظات كما يلي: ٢٤٩ القدس، ٢٠٤ رام الله، ٢٥٦ جنين، ٤٣ طوباس، ٧٩ طولكرم، ٩١ قلقيلية، ٢٢٠ نابلس،٢٣ سلفيت، ٤٩ اريحا، ٢٠٧ بيت لحم، ٤٤٣ الخليل.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، تشرين الثاني ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (١٢٦٩) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين) توزعت كالتالي: ٦٢القدس، ١٨٨ رام الله، ٢٠٣ جنين، ٣٠ طوباس، ٩٨ طولكرم، ٨١ قلقيلية، ٢٢١ نابلس، ٧٨ سلفيت، ٣٨ اريحا، ١٠٧ بيت لحم، ١٦٣ الخليل.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال تشرين الثاني ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به، إذ رصد تقرير "محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر تشرين الثاني من العام مسجلا اقتحام ٢٠٢٣ (٢٨٢٦) مستوطنًا، و(٦٩٤) أجنبيا تحت مسمى سياحة (من خلال وزارة

السياحة الإسرائيلية) المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح .

فيما أكد تقرير "مركز معلومات وادي حلوة- القدس" أنه وللشهر الثاني على التوالي عزلت سلطات الاحتلال طوال شهر تشرين الثاني الماضي المسجد الأقصى عن محيطه، وفرضت حصارا مشددا ومنعت الدخول اليه، باستثناء موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية وكبار السن معظمهم من سكان البلدة القديمة.

وواصلت قوات الاحتلال نصب حواجزها وقواتها على أبواب المسجد الأقصى المبارك، وقامت بفحص الهويات والتفتيش الجسدي وللأكياس والحقائب، لكل شخص يحاول الدخول الى المسجد،ومنعت القوات المصلين من أداء الصلاة على عتبات الأقصى، وتقوم بملاحقتهم والاعتداء عليهم.

وخلال أيام الجمع "٣/١٠/١٧/٢٤- تشرين الثاني"، حالت الإجراءات والقيود المتخذة دون دخول آلاف المصلين الى المسجد الأقصى، وقدرت دائرة الأوقاف الإسلامية أعداد المصلين في أيام الجمع بين أربعة، وخمسة آلاف مصلٍ فقط، وأوضح المركز أن القوات ومنذ ساعات صباح أيام الجمع، تنتشر في شوارع القدس والأحياء القريبة منها، وتنصب السواتر الحديدية، وتمنع وصول الشبان الى البلدة القديمة حتى المسجد الأقصى.

ولفت المركز أن حي وادي الجوز – أحد الأحياء الأقرب الى المسجد الأقصى-، شهد على مدار أيام الجمع الماضية قمع صلوات واعتداء على المصلين بالقنابل الصوتية والغازية والمياه العادمة، وأضاف المركز أن القوات تقمع الصلوات بالضرب والدفع في أزقة البلدة القديمة، وعلى أبواب الأقصى، في حي رأس العامود، وفي منطقة باب الاسباط.

وأمام مشهد منع المسلمين من دخول الأقصى، يواصل المستوطنون اقتحاماتهم، خلال فترتي الاقتحامات الصباحية وبعد الظهر، وتتواصل صلواتهم في المسجد الأقصى بحماية الشرطة الإسرائيلية، أما حال البلدة القديمة، فهو كالأقصى، حيث حولت قوات الاحتلال، البلدة القديمة وشوارعها المحيطة الى ثكنة عسكرية، بنشر القوات على الأبواب، ونصب الحواجز في الطرقات والأزقة، ووضع العراقيل والقيود على الدخول إليها، كما يعاني أهالي البلدة القديمة خلال خروجهم ودخولهم الى منازلهم، بتوقيف متواصل وفحص هويات، ومنعت القوات الجلوس في ساحة باب العامود.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٩٣) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر

موضوع التقرير (٦١) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكانت على النحو الآتي: -

- قامت مجموعة من المستوطنين المسلحين، بشق طريق استيطاني على أراضي المواطنين في منطقة المسافر الواقعة شرق بلدة يطا، يصل بين مستعمرتي "أفيجال" و"ماعون" بطول أكثر من ١٢ كم.
- قامت مجموعة من المستوطنين، بشق طريق استيطاني بطول ١كم يربط بين بؤرة استيطانية جديدة في منطقة وادي الحماط في منطقة بيرين ومستعمرة "بني حيفر" المقامتان جنوب بلدة بني نعيم
- جرفت قوات الاحتلال في قرى جيت وإماتين وفرعتا، نحو ١٠٠ دونم، واقتلعت نحو ١٥٠ شجرة زيتون تعود ملكيتها للمواطنين: زياد عبد الحفيظ صوان، وأحمد صادق صوان، وجمال صوان، وسائد صوان، وابراهيم صوان، لصالح توسيع البؤرة الاستيطانية "حفات جلعاد."
- قامت قوات الاحتلال، ببناء جدار في محيط أنقاض مستعمرة "حومش" المخلاة والواقعة جنوب بلدة سيلة الظهر.
- جرفت قوات الاحتلال في منطقة خلة حديدة غربي قرية حارس، مساحة من أراضي المواطنين الزراعية تعود ملكيتها للمواطنين: عبد اللطيف قاسم، ومحمد داود، بهدف شق طريق استيطاني لربطها بمستعمرتي "بركان" و"بركان الصناعية ."
- كما قامت قوات الاحتلال في قرية فروش بيت دجن، بتجريف عشرات الدونمات من أراضي المواطنين المحاذية لمستعمرة "الحمرا."
- وقامت قوات الاحتلال في منطقة راس أبو جمرة في بلدة بيت ليد، بتجريف مساحة من أراضي المواطنين الزراعية.
- جرفت قوات الاحتلال في منطقة الراس شمال غرب مدينة سلفيت، مساحة من أراضي المواطنين.

خ. حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٦١٦) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، توزعت هذه الحواجز كالتالي: ٢١القدس، ١٣٣ رام الله، ١٨ جنين، ٢ طوباس، ١١ طولكرم، ١٠٤ قلقيلية، ٤٨ نابلس، ٦٣ سلفيت، ١٢٣ اريحا، ٤٦ بيت لحم، ٤٧ الخليل.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال تشرين الثاني ٢٠٢٣، (٣٨) منزلا فلسطينيا.

كما لحتلت قوات الاحتلال في منطقة باب الزاوية بمدينة الخليل، سطح بناية وحولته إلى نقطة عسكرية. واحتلت قوات الاحتلال في قرية الطبقة، منزل المواطن: خليل عودة جبر الحروب، وركبت عليه كاميرات مراقبة، كما رفعت العلم الاسرائيلية على سطحه، وحولته إلى نقطة عسكرية، واحتلت قوات الاحتلال في قرية كرمة، منزلاً تعود ملكيته للمواطن: عز الدين العواودة، وحولته إلى نقطة عسكرية، بعد أن اجبرت ساكنيه على إخلائه

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٨٦) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، ومن بينها تقرير نشره "مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" يستعرض استطلاعا يوضح معارضة الجمهور الإسرائيلي ربط الدعم الأمريكي بتقدم إسرائيل نحو " حل الدولتين"، فيما يستعرض التقرير الآخر لذات المركز أبرز ما أوردته التقارير والتقديرات الصادرة عن معاهد ومراكز البحث الإسرائيلية بخصوص السيناريوهات المتوقعة والمحتملة لمستقبل الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية في "اليوم التالي للحرب".

أ- أغلبية الجمهور اليهودي تعارض ربط الدعم الأميركي بتقدم إسرائيل نحو "حل الدولتين

تشير نتائج استطلاع "مؤشر الصوت الإسرائيلي" إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى التفاؤل لدى الجمهور الإسرائيلي تجاه مستقبل الأمن ومستقبل الديمقراطية في إسرائيل. وبالإمكان ملاحظة ما يمكن وصفه باتحاد هذين المتغيرين، تحديداً، وهو ما يجسد ظاهرة معروفة من أماكن أخرى في العالم أيضاً في أوقات الحروب، ثمة من يسميها ظاهرة "الالتفاف حول العَلَم"، تسمح للدولة المعنية بعرض ما تعتبره نجاحات وإنجازات في ساحة القتال، في مقابل عدد قليل، نسبياً، من الضحايا في صفوف جنودها. ويصح هذا الكلام، بصورة خاصة، عن الفترة التي أجري فيها استطلاعا الشهرين الأخيرين؛ أي قبل أن يبدأ الجيش الإسرائيلي بدفع أثمان يومية بأرواح جنوده وضباطه الذين يسقطون في معارك قطاع غزة، وخاصة خلال الأسبوعين الأخيرين اللذين أعقبا إجراء الاستطلاع الأخير، في الفترة الواقعة بين ٢٧ و٣٠ من تشرين الثاني الأخير ونشرت نتائجه يوم ٥ كانون الأول الجاري .

"مؤشر الصوت الإسرائيلي" هو الاستطلاع الذي يجريه "مركز فيطربي" (في إطار "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية") للرأي العام والسياسات في إسرائيل مرة كل شهر، ابتداء من نيسان ٢٠١٩. وقد شمل استطلاع المؤشر للشهر الأخير عينة من المستطلَعين قوامها ٧٥١ شخصاً من الذكور والإناث (٦٠٠ منهم من اليهود و١٥١ من العرب، في سن ١٨ عاماً وما فوق). وقد تناول هذا الاستطلاع، الأخير، مجموعة من القضايا والأسئلة المتداولة في الإعلام والمطروحة على جدول الأعمال الإسرائيلي، وأبرزها: مدى تأييد/ معارضة الاستجابة للحديث الأميركي حول ضرورة إيجاد حل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يقوم أساساً على مبدأ الدولتين للشعبين؛ مدى تراصّ المجتمع الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الحرب على قطاع غزة وتلاشي ظاهرة "الالتفاف حول العلم"؛ هل ستنطلق في إسرائيل، بعد انتهاء الحرب، حملات احتجاجية تطالب بمعاقبة وعزل كل المتورطين في ما أدى إلى يوم "السبت الأسود"، سواء من المستوى السياسي أو من المستوى العسكري ـ الأمني، وهل ستكون هذه بمثابة استكمال لحملة الاحتجاجات التي سبقت يوم ٧ تشرين الأول واستمرت بضعة أشهر في محاولة لإحباط مشروع "الانقلاب القضائي" أو "الانقلاب

على الحكم" الذي ينطوي عليه "برنامج الإصلاح القضائي" الذي بدأ الائتلاف الحكومي بتنفيذه؛ مدى التفاؤل/ التشاؤم حيال مستقبل الديمقراطية والأمن الإسرائيليين وغيرها من الأسئلة والقضايا.

في مفاعيل الحرب الدائرة في قطاع غزة وما سبقها من هجوم مباغت شنته المقاومة الفلسطينية في داخل الأراضي الإسرائيلية، برز على الساحة الدولية تحركان متعارضان، متوازيان. في الجهة الأولى، برز التجند الأميركي المطلق إلى جانب إسرائيل و"حنفيات الدعم" التي فتحها الرئيس جو بايدن وإدارته، سياسياً ومادياً وعسكرياً؛ فيما برز، في الجهة المقابلة، تجند شعبي دولي غير مسبوق دعماً لسكان قطاع غزة وللشعب الفلسطيني عامة وقضيته الوطنية. وحيال هذا الوضع المستجد، عاد الحديث حول ضرورة التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ليفرض نفسه بكل قوة، لا سيما حل الدولتين الذي عاد ليحتل مركز السجال الدولي بعد سنوات بدا خلالها وكأنه أصبح في طي النسيان. وبناء على ذلك، وجه الاستطلاع إلى المشاركين فيه السؤال التالي: "يعود الرئيس الأميركي جو بايدن ويكرر في الأسابيع الأخيرة أن المعونات الأميركية السخية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل مشروطة بالتقدم نحو حل جذري للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني في إطار معادلة دولتين للشعبين. برأيك، هل يجب على إسرائيل أن توافق على السير والتقدم في هذا المسار، بعد انتهاء الحرب؟."

في الرد على هذا السؤال أعرب ٤٧,٣% من مجمل المشاركين في الاستطلاع عن معارضتهم (٢٦%- كلا، بالتأكيد؛ ٢١%- كلا) لأن توافق إسرائيل على التقدم في هذا الاتجاه، بينما قال ٣٨,٨% إنهم يؤيدون ذلك (١٦,٥٢% ـ نعم، بالتأكيد؛ ٢٢,٣% ـ نعم). وبينما شكل معارضو هذا الحل أغلبية واضحة من بين المشاركين اليهود ـ ٥١,٦% (٣٠,٣% ـ كلا، بالتأكيد؛ ٢١,٣% ـ كلا) والمؤيدون أقلية ـ ٣٥,٥% (١٢,٢% ـ نعم، بالتأكيد، ٢٣و٣%- نعم)، كانت النتائج، بشكل طبيعي، عكسية تماماً بين المشاركين العرب الذين شكل المؤيدون من بينهم أغلبية كبيرة (تفوق نسبة المعارضين بين اليهود) ـ ٥٤,٦% (٣٦,٨% ـ نعم بالتأكيد، ١٧,٨%- نعم) فيما شكل المعارضون أقلية واضحة ـ ٢٧% (١٩,٥% ـ كلا، بالتأكيد، ٧,٥% ـ كلا).

في فحص النتائج بين الجمهور اليهودي بحسب الانتماء السياسي ـ الحزبي، تبين أنه بين مصوتي "اليسار" فقط هنالك أغلبية كبيرة (٧٥%) مؤيدة لتقدم إسرائيل في مسار يقود إلى حل الدولتين مقابل الدعم الأميركي، بينما المؤيدون من بين المصوتين لأحزاب "الوسط" هم أقل من النصف (٤٥%) مقابل أقلية صغيرة من بين المصوتين لأحزاب اليمين.(٢١٪)

- **تشاؤم حيال مستقبل إسرائيل الأمني**: -

في السؤال حول الشعور تجاه وضع إسرائيل الأمني في المستقبل المنظور، على خلفية التطورات خلال الشهرين الأخيرين تحديداً، تبين أن التشاؤم هو الشعور الغالب بين جميع المجموعات السكانية. فقد عبرت نسبة كبيرة من مجمل المشاركين عن الشعور بالتشاؤم ـ ٤٥,٥% (١٥,٥% ـ متشائمون جداً؛ ٣١% ـ متشائمون)، وكذلك نسبة مماثلة من المشاركين اليهود ـ ٤٢,٤% (٣١,١% ـ متشائمون جداً؛ ١١,٣%

ـ متشائمون)، بينما كانت نسبة المتشائمين بين المشاركين العرب في الاستطلاع مرتفعة جداً ـ ٦٦,١% (٣٥,٥%ـ متشائمون جداً؛ ٣٠,٦% ـ متشائمون). أما المتفائلون بشأن الوضع الأمني في إسرائيل في المستقبل المنظور فهم، وفقاً لنتائج الاستطلاع: ٤٦,٥% من مجمل المشاركين (٨,٣% ـ متفائلون جداً؛ ٣٨,٢% ـ متفائلون) و٤٩,٥% من المشاركين اليهود (٨,٥% ـ متفائلون جداً؛ ٤١%ـ متفائلون) بينما يشكل المتفائلون من بين المشاركين العرب أقلية ـ ٣٢,٤% (٧% ـ متفائلون جداً و٢٥,٤% ـ متفائلون).

وفي السؤال حول الشعور تجاه وضع النظام الديمقراطي في إسرائيل خلال المستقبل المنظور، بينت النتائج أن ثمة "تعادلاً"، تقريباً، بين المتفائلين والمتشائمين من بين الجمهور الإسرائيلي عامة والجمهور اليهودي خاصة، بينما تفوق نسبة المتشائمين بين الجمهور العربي نسبة المتفائلين بكثير: من بين جميع المشاركين في الاستطلاع ـ ٤٤,١% متشائمون (١٥,٣% متشائمون جداً؛ ٢٨,٨% متشائمون) و٤٥,٧% متفائلون (٣٣,٦% متفائلون؛ ١٢,١% متفائلون جداً). وبين المشاركين اليهود: ٤٠,٣% متشائمون (١١,٦% متشائمون جداً؛ ٢٨,٧% متشائمون) و٤٥,٦% متفائلون (١٣,١% متفائلون جداً؛ ٣٥,٥% متفائلون)، بينما بين المشاركين العرب في الاستطلاع: ٦٢,٣% متشائمون (٣٢,٨% متشائمون جداً؛ ٢٩,٥ متشائمون) مقابل ٣١,٦% متفائلون (٢٤,٣% متفائلون؛ ٧,٣% متفائلون جداً).

في السياق نفسه، سئل المشاركون في الاستطلاع حول تواجد قوات الشرطة المكثف جداً في البلدات العربية منذ بدء الحرب على قطاع غزة ومدى تأثير هذا التواجد في التراجع الواضح جداً الذي حصل في عدد جرائم القتل ضمن حروب عصابات الجريمة المنظمة في المجتمع العربي. والمثير للانتباه في نتائج الاستطلاع هنا أن أغلبية ساحقة من المشاركين العرب نفت أن تكون ثمة علاقة بين الأمرين ـ ٦٢,٧% (٣٠,٤% ـ لا تأثير، إطلاقاً؛ ٣١,٣% ـ ثمة تأثير ضئيل جداً)، بينما قال ٣١% منهم إن ثمة تأثيراً للتواجد المكثف لقوات الشرطة في خفض عدد جرائم القتل (١٣,٤% ـ تأثير بدرجة كبيرة جداً؛ ١٧,٦% ـ ثمة تأثير بدرجة كبيرة). وإذا ما احتسبنا النتائج بطريقة أخرى، نجد أن نحو ٦٤% من المشاركين العرب يرون أن لتواجد الشرطة المكثف في البلدات العربية تأثيراً ويؤدي إلى خفض جرائم القتل في المجتمع العربي. كذلك أيضاً بين المشاركين اليهود، عبرت أغلبية كبيرة عن الرأي نفسه بنسبة مساوية تماماً لتلك التي بين المشاركين العرب ـ ٦٤% (٤١,٧% ـ تأثير بدرجة كبيرة؛ ٢٢,٤% ـ ثمة تأثير بدرجة كبيرة جداً)، مقابل ٢١,٤% من المشاركين اليهود قالوا إن التأثير كان معدوماً (٣,٩%) أو ضئيلاً جداً (١٧,٥٪).

في موازاة الوحدة التي يبديها الجمهور الإسرائيلي منذ السابع من تشرين الأول الأخير في مواجهة "الأعداء الخارجيين"، يدور منذ الآن، بل من قبل حتى، حديث واسع حول ضرورة تنظيم وإطلاق حملة احتجاجية جماهيرية واسعة للمطالبة بمعاقبة جميع المسؤولين عن الإخفاق الإسرائيلي التاريخي في ٧ تشرين الأول وعزلهم عن مناصبهم ثم محاكمتهم، سواء أكانوا من المسؤولين السياسيين أو العسكريين ـ الأمنيين.

وفي السؤال الذي وُجّه إلى المشاركين في الاستطلاع، طُلب منهم إبداء رأيهم فيما إذا كانت ستنطلق حملة احتجاجية كهذه فعلاً، أم أن كل الكلام الحالي سيذهب أدراج الرياح. ورداً على هذا السؤال، قال ٧١,٧% من مجمل المشاركين إنهم واثقون من أن حملة كهذه ستنطلق بالفعل (٣٨,٣% - واثقون من ذلك؛ ٣٣,٤% - يعتقدون ذلك). وهو ما قاله أيضاً ٧٣,٣% من المشاركين اليهود (٣٨,٥%- واثقون من ذلك؛ ٣٤,٨% - يعتقدون ذلك) و ٦٤,٣% من المشاركين العرب (٣٧,٦% - واثقون من ذلك؛ ٢٦,٧% - يعتقدون ذلك).

ب- السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة بشأن مستقبل الضفة الغربية: هل ثمة تجاوز لـ "مبدأ إدارة الصراع"؟

بموازاة العملية العسكرية- "المناورة البرية"- في قطاع غزة، تنشغل العديد من مراكز التفكير ومعاهد الأبحاث (Think Tank) في إسرائيل بوضع سيناريوهات وبدائل لمستقبل قطاع غزة تقريباً تحت شعار "اليوم التالي لحماس" من ناحية ما هو أفضل لإسرائيل أمنياً- عسكرياً وسياسياً كذلك. وقد تم استعراض أبرز هذه المراكز والسيناريوهات التي أعدّتها، لكن في الناحية المقابلة، لا يبدو أن مستقبل حكم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بعيد عما يعتمِل في أروقة هذه المراكز بالتزامن مع التطورات الميدانية وتسريع عجلة الاستيطان والتهجير الداخلي للفلسطينيين منذ السابع من تشرين الأول المنصرم، وكل ذلك يحدث استجابة، أو ربّما، نتيجة لما بات يُعرف إسرائيلياً بـ "انهيار التصور" الذي حدّد على مدار أكثر من عقد (منذ تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩) طبيعة وشكل ومكانيزمات "إدارة الصراع" التي تستند بشكلٍ رئيس إلى مبدأ "العصا والجزرة" كما أرست قواعدها قيادة الحكم العسكري الإسرائيلي منذ الاحتلال العام ١٩٦٧. في هذه المساهمة، نستعرض أبرز ما أوردته التقارير والتقديرات الصادرة عن معاهد ومراكز البحث والتفكير حول مستقبل الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية في "اليوم التالي للحرب."

بدايةً يُمكن القول إن السيناريوهات الإسرائيلية حول السلطة ومكانتها في "اليوم التالي للحرب" تتراوح بين حدّ التطرّف الأقصى القاضي بضرورة تجريمها وإخراجها من المشهد السياسي من ناحية، وحدّ "الاعتدال" الأقصى القاضي بضرورة العمل على تقويتها وتعزيز استقرارها أمنياً واقتصادياً فقط، مع تجريدها من أي دور سياسي مستقبلي خصوصاً في ما يتعلّق بتمثيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة ١٩٦٧، بحيث يُشكل هذا السيناريو- إلى جانب تصور مستقبل القطاع الخالي من حركة حماس- "ممراً آمناً" بالنسبة لإسرائيل للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقبلية ضمن ما يُعرف بـحل الدولتين.

إن انهيار التصور السياسي- الأمني للقضية الفلسطينية ضمن ما يُعرف بعقيدة "إدارة الصراع" التي حكمت سلوك المستويين السياسي والعسكري- الأمني في إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بات يأخذ ترجمات واضحة في التصريحات والنقاشات الإسرائيلية، سواءً على المستوى الرسمي، أو حتى على مستوى معاهد البحث والتفكير المختلفة. بالنسبة لحكم حركة حماس في قطاع غزة

فقد تناولته العديد من المساهمات السابقة، أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فقد تراوحت المواقف بين ثنائية "العدو"- في حدّ التطرّف الأقصى- و"الشريك" في حدّ "الاعتدال" الأقصى على الجهة المقابلة، كما أشرنا أعلاه.

من ناحية، أشارت بعض الدراسات إلى أن انهيار "التصور" يفرض على إسرائيل تغيير النظرة إلى السلطة الفلسطينية، إذ لا يُمكن، ولا ينبغي أيضاً، "التعامل معها على أنها شريك مناسب ومُخلص لإسرائيل في أي عملية تسوية كانت"، فالسلطة الفلسطينية لا يُمكن وفقاً لهذا التصور أن تكون حلاً في المستقبل في قطاع غزة (عودة السلطة إلى القطاع بعد الحرب) وليس كذلك فحسب؛ بل من الضرورة إعادة النظر في وجودها من الأساس في الضفة الغربية.

يسوّق هذا الافتراض الذي يتبنّاه "معهد القدس للاستراتيجية الصهيونية والأمن" بشكلٍ رئيس الحجج الإسرائيلية لذلك في أن العقود الثلاثة الماضية (منذ توقيع اتفاق أوسلو) مثّلت "تجربة سيئة" لأن "السلطة الفلسطينية فاشلة ومحرّضة ومعادية". لذلك، لا يجب أن يتم العمل على خلق واقع شبيه في غزة بعد الحرب، كما لا بدّ من التفكير في بدائل من شأنها تغيير الواقع القائم في الضفة أيضاً، وهذا لا يتم إلّا من خلال إقامة حكومة فلسطينية مدنية (حكومة تكنوقراط) كنموذج لآلية جديدة تتناسب أيضاً مع ما دعا إليه الرئيس الأميركي جو بايدن حول ضرورة العمل على إنشاء "سلطة فلسطينية متجدّدة" قد تُشكل نواة لفدرالية فلسطينية- أردنية مستقبلية بمساعدة ودعم الولايات المتحدة والدول العربية المعتدلة (بعد تعزيز وتوسيع اتفاقيات التطبيع بما يشمل المملكة العربية السعودية). هذه الحكومة تعمل بشكلٍ منفصل كلياً عن الإدارة المدنية في غزة (الحكومة المدنية في قطاع غزة التي سيتم إقامتها بعد انتهاء الحرب)، وهذا الأمر يتطلّب من بين جملة متطلبات عدة: ١- تقسيم الضفة الغربية إلى عدة مناطق تحكمها إدارات مدنية منفصلة (ضمن حكومة التكنوقراط)؛ ٢- بموازاة ذلك، تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية الكاملة وحرية عمل عسكري مُطلقة للجيش في الضفة الغربية؛ ٣- تفكيك الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الإبقاء على وحدات فرض النظام والقانون فقط. ويتم التشديد على ضرورة أن تكون تلك الأجهزة الأمنية دون أي قدرات عسكرية هجومية مهما كان حجمها، نظراً لأن تجربة الماضي أثبتت أن أي قدرات عسكرية في أيدي الفلسطينيين تتحول إلى قدرات هجومية، ناهيك عن أن بعض وحدات الأجهزة التابعة للسلطة- المدربة والمُسلّحة أميركياً- تمتلك في الوقت الحالي قدرات عسكرية تُمكّنها من مهاجمة المستوطنات في الضفة أو حتى تنفيذ هجمات داخل إسرائيل.

ولضمان نجاح هذه الآلية، فإن المعهد يقترح أن يتم العمل على تحقيق المهام التالية: ١- تغيير مناهج التعليم القائمة بشكلٍ كامل والتأكد من خلوها من أي تحريض ضد إسرائيل، إلى جانب إيجاد آلية لوقف دفع مخصّصات عائلات الشهداء، والأسرى في السجون الإسرائيلية؛ ٢- وقف كل أشكال الفساد والمحسوبية في الحكومة المدنية المقترحة كما كان قائماً في آلية عمل السلطة؛ ٣- العمل على تأسيس بنية تحتية من أجل ترتيب مستقبلي، لكن ذلك يتطلّب إخراج مركبي حق العودة وعدالة الكفاح المسلّح من المناخ العام الفلسطيني (ولأجل ذلك يجب العمل على إلغاء أي فعاليات للنكبة وحق العودة وإنهاء دور وكالة الأونروا، وكذلك إنهاء فكرة المخيمات في غزة أولاً- خلال عملية إعادة الإعمار ومن ثم الضفة الغربية)، هذا الأمر،

يُمكن تعزيزه بحسب التقرير بفرضية أن الكفاح المسلّح وحقّ العودة لم يجلبا للشعب الفلسطيني الحرية وإنما الدمار.

من ناحية أخرى، وعلى النقيض من التصوّر المقدّم أعلاه (الذي يتوافق من حيث المبدأ مع تصريحات بنيامين نتنياهو الأخيرة حول السلطة الفلسطينية)، تُقدم بعض مراكز ومعاهد البحث والتفكير تصوراً مختلفاً لما هو مطروح أعلاه يستند بشكلٍ رئيس إلى ضرورة العمل على تعزيز وتقوية السلطة الفلسطينية بوصفها شريكاً لإسرائيل لا "عدواً" للقيام بتولّي المسؤولية في قطاع غزة بعد الحرب انطلاقاً من أن هذه المهمة لن تستطيع لا إسرائيل ولا قوى دولية القيام بها.

ينطلق التقرير الصادر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب من افتراض مفاده أن هجوم طوفان الأقصى صبيحة السابع من أكتوبر، والحرب الإسرائيلية الهادفة للقضاء على حكم حماس في غزة وكذلك قدراتها العسكرية، يُشكل منعطفاً استراتيجياً في البيئة الإقليمية ككل، وفي الساحة الفلسطينية على وجه التحديد. لكن هذا المنعطف يحمل فرصة تاريخية بالنسبة للسلطة، وكذلك بالنسبة لإسرائيل التي تعمل على إعادة تشكيل الواقع ليكون خالياً من أي "تهديدات إرهابية" في محيطها. فالسلطة الفلسطينية وإزاء ما يجري في الفترة الأخيرة تتأرجح بين خيارات تأييد مقاومة حماس- الخصم السياسي لفتح والمنافس لها في قيادة الساحة الفلسطينية- وبين احتواء التصعيد المتصاعد بين الجيش الإسرائيلي ونشطاء المقاومة الفلسطينية في الضفة، وكذلك معضلة التصرّف كفاعل سياسي حاكم جدير بتسّلم الحكم في قطاع غزة من جديد لكن دون أن تظهر بمظهر "المتعاون" مع إسرائيل.

التقرير لا يتجاهل المعطيات القائمة في الضفة الغربية والتي تُشكّل الواقع السياسي فيها، إذ يُشير بالتفصيل إلى أن عدّة عوامل تُشكل عائقاً أمام السلطة وتعمل على زعزعة استقرار حكمها في الضفة الغربية، وهي على النحو التالي: ١- ضعف وترهّل السلطة؛ ٢- الإضرابات التي يشهدها الشارع الفلسطيني ضدّها؛ ٣- عمليات الجيش ضدّ خلايا المقاومة في الضفة الغربية؛ ٤- عنف وتطرّف المستوطنين المتصاعد بحق الفلسطينيين؛ ٥- الاقتطاعات المالية الإسرائيلية من أموال المقاصة؛ ٦- منع إدخال العمال إلى إسرائيل. هذه العوامل التي تعمل على زعزعة استقرار السلطة وتُهدد حكمها كما يُشير التقرير إلى أن السلطة تحاول مواجهتها بالآليات الثلاثة التالية حتى الآن: ١- تقييد "التنظيم"- الجناح العسكري المسلّح لحركة فتح ومنع انخراطه في المواجهة مع إسرائيل؛ ٢- وقف الاحتجاجات والمظاهرات الكبيرة في الضفة؛ ٣- التنسيق الأمني مع إسرائيل.

استناداً إلى وجهة نظر التقرير، فإن هذه الخطوات التي تقوم بها السلطة لا تبدو ناجعة وقادرة على خلق حالة من الاستقرار للسلطة في ضوء العوامل المعيقة التي تمت الإشارة إليها. لذلك، فإن المطلوب أن تُبدي إسرائيل رغبتها بالحفاظ على استقرار السلطة والعمل على تعزيز دورها واستقرارها، وإسناد ذلك بجملة من الخطوات التي يطرحها التقرير كتوصيات لا بد لإسرائيل أن تأخذها بعين الاعتبار من أجل تقوية السلطة وتعزيز استقرارها في الضفة الغربية، ولاحقاً، لتولّي مسؤولية قطاع غزة بعد الحرب: ١- توسيع رقعة دخول العمال الفلسطينيين إلى القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإسرائيلي سيكون له آثار اقتصادية إيجابية

لإسرائيل؛ ٢- العمل على الحد من جرائم وهجمات المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية؛ ٣- وضع جدول زمني أو ترتيب لإدخال الأموال إلى السلطة الفلسطينية.

بالنظر إلى التصورات المطروحة أعلاه (التصوران في حدّيهما الأقصى)، يُمكن القول إن معاهد البحث والتفكير الإسرائيلية، ربّما ليست وحدها، لم تُغادر بالفعل "التصور" الأمني- السياسي الذي حكم سلوكها في التعامل مع المسألة الفلسطينية على مدار أكثر من عقد. ففي السيناريو الأول، تعيد إسرائيل إنتاج نفسها كدولة احتلال مرة أخرى تسعى لـ "حسم" القضية الفلسطينية من خلال العودة إلى ما قبل أوسلو التي باتت معضلة يجب على إسرائيل التخلّص منها. أما في السيناريو الثاني، فيبدو واضحاً أن انتقاد التجربة السياسية- الأمنية لبنيامين نتنياهو لم تدفع معدّي التقرير إلى الخروج من هذا التصور، بل يعمل- في أحسن حالاته- على تجميل "إدارة الصراع" من خلال طرح تصور "لا سياسي" أو "ما قبل سياسي" للملف الفلسطيني يُعمّق ارتباطه بإسرائيل بوصفها دولة استعمارية.

- **بين أوسلو والسابع من أكتوبر (تصريحات نتنياهو):-**

على الرغم من الاختلافات (الجوهرية في بعض الأحيان) بين الموقف السياسي الرسمي وما تنشره معاهد البحث والتفكير الإسرائيلية، إلّا أن خطأً عريضاً يُمكن ملامسته في كلا الموقفين. فما زال نتنياهو، وكذلك معاهد البحث والتفكير، يعتقدان بأن الطريقة الأنسب لإدارة الملف الفلسطيني هي "إدارة الصراع" وليس حلّه، مع صرف نظر كامل عن الدوافع والعوامل التي تقود إلى الحرب وفي مقدّمتها استمرار الاحتلال، لذلك، فإن كل التصورات الموضوعة (التي قمنا باستعراض مسارين منها فقط) لا تغادر "التصور" القاصر عن فهم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية سياسية وحق شعب في تقرير المصير. وبالتقاطع مع ما ورد أعلاه، صرّح بنيامين نتنياهو بأن "أوسلو هي أم الخطايا" مُعيداً إليها كل "التهديدات والمخاطر الأمنية" التي تواجهها إسرائيل في الوقت الحالي بما في ذلك تهديد حركة حماس، وهذا الأمر لا يبدو بعيداً أيضاً عن محاولة إعادة نفسه إلى الصدارة بالهروب للأمام وتبنّي موقف جذري من اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية التي جاءت بموجب هذا الاتفاق. إن العودة إلى أوسلو وإسناد كل "الشرّ" الذي تعرّضت له إسرائيل إلى الاتفاقية، رغم فقدان هذا الادّعاء لأي منطق لأسباب عديدة، يعزّز الشكّ بأن نتنياهو يبدأ بالفعل حملته الانتخابية القادمة وسط الحرب الدائرة، من خلال تنصيب نفسه الشخص الوحيد القادر على منع إقامة دولة فلسطينية كما تبجّح دوماً في السابق وكابح مساعي إعادة توحيد الضفة وغزة جغرافياً وسياسياً.

.